



سلسلة دراسات الفكر المعاصر

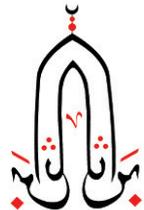
المجتمع والدين والسلطة

قراءة نقدية في فكر علي الوردي

■ قاسم شعيب

مركز براثا للدراسات والبحوث

Baratha Center for Studies and Research



■ المُجتمِع والدين والسُّلطة
قراءة نقدية في فكر علي الوردي
- قاسم شعيب -

◆ رقم الطبعة: الأولى
◆ تاريخ الطبعة: ٢٠٢٥ م - ١٤٤٦ هـ
◆ مكان الطبعة: بيروت - بغداد

■ الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة ■

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

Baratha Center for Studies and Research
www.barathacenter.com
barathacenter@gmail.com



سلسلة دراسات الفكر المعاصر

المجتمع والدين والسلطة

قراءة نقدية في فكر علي الوردي

• قاسم شعيب

مركز أبحاث الدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

سلسلة دراسات الفكر المعاصر

التعرّف على الأفكار المعاصرة من أوجب واجبات عصر السماوات المفتوحة وطفرة تقنية المعلومات؛ فكما ورد عن الصادق عليه السلام: «العالم بزمانه لا تهجم عليه اللّوأسن». وعن علي عليه السلام: «حسب المرء... من عرفانه، علمه بزمانه.» فكم من شبهات قديمة وخدع بالية تحاول تجديد نفسها في كل عصر بثوب جديد ومصطلحات ومقاربات حديثة، إلا أن العالم المدقق يستطيع أن يميّز بينها وبين الإبداع الفكري الذي ينطلق من ثوابت الدين وأصوله، ويدع في التطبيقات والتفريعات.

في عصر جاوزت فيها أعداد الجامعات والمؤسسات البحثية عدة آلاف وتعمل كماكينات لا تتوقف لتوليد الأفكار، قررنا في «مركز برائنا للدراسات والبحوث» ومن خلال (سلسلة دراسات الفكر المعاصر) أن نقدم للقارئ قراءة نقدية واعية للنظريات والأفكار المعاصرة، على موازين معرفية إسلامية أصيلة؛ من أجل إطفاء بريق كل ما هو جديد، وإزالة الرهبة التي تصنعها أدوات التبجيل والتفخيم، لنحاكم الفكرة المجردة على أرضية موضوعية.

بعد طفرة تقنيات الاتصال والمعلومات وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي، نشأت هموم وأسئلة ودوافع وأنماط تفكير جديدة أعادت هندسة المفاهيم التي كانت معتادة، وأمام موجات الإحيائية والحداثوية والإنسانية...، كان لابد من الاستجابة لهذه التحديات باستحداث مشروع فكري إسلامي فاعل، يفرز بين الجديد والمستعاد، ثم يفكك الأفكار وينسبها إلى أصولها وأولياتها، ويكشف الغموض عن الأفكار الملتبسة والمتلبسة. أو تقديم قراءة جديدة للمفاهيم الأصيلة تجيب عن أسئلة الحاضر، من خلال مقاربات تأسيسية تحافظ على الهوية الإسلامية.

مقدمة

أشار عالم الاجتماع والمفكر العراقي (علي الوردي) كثيراً من الجدل في تحليلاته للواقع الاجتماعي العراقي خاصة، والعربي عامة، خلال القرن العشرين. ومثّل صوتاً مثيراً يجمع بين انشغاله الأكاديمي والقرب من الناس العاديين، في رؤيته النقدية لآليات التفكير العامة، من خلال تخصصه في علم الاجتماع، الذي حوّلته إلى أداة لتشريح البنية الفكرية والاجتماعية لمجتمعه، وتفكيك ما اعتبره تناقضات ثقافيةً ونفسيةً فيه.

كتب (الوردي) بأسلوب شعبيّ، فاستخدم الحكايات والنوادر والأمثال الشعبية جسراً بين الأكاديمية والجمهور، واستطاع أن ينقل أفكاراً معقدة بلغة بسيطة. قال إنه درس التاريخ لفهم الحاضر، وكيف شكّلت الأحداث التاريخية القيم الاجتماعية المعاصرة. وهذا الأسلوب جعل أفكاره متاحة للجميع، ممّا قوى دوره الفكري، وإن اختلف المتلقون فيه.

لا يُمكن فهم المجتمع من خلال نظريات مجردة، بل لا بُدَّ من الملاحظة المباشرة للسلوكيات والتفاعلات اليومية. مثَّلت هذه الفكرة محور كتابات (علي الوردي)، الذي حلَّل الصراع بين القيم البدويَّة، كما هي العصبية القبليَّة، والقيم الحضريَّة، كما هي الفرديَّة والالتزام بالقانون. وهذا التَّحليل لم يكن مُجرَّد وصف، بل كان نقدًا اجتماعيًا حادًا. غير أنَّه لم يُقدِّم حلولًا حقيقية للمشكلة، بل ربَّما عمَّقها، بسبب الخلفيَّة المعرفيَّة التي كان يَنقُد من خلالها الواقع الاجتماعيَّ.

كان (الوردي) مُتأثِّرًا بأفكار (عبد الرحمن بن خلدون) حول العصبية وصراع البداوة والحضارة، لكنَّه تأثَّر أيضًا بمنهج (فرنسيس بيكون - Francis Bacon) الاستقرائي، ومنهج (أوغست كونت - Auguste Comte) الوضعي، وفلسفة (ويليام جيمس - William James) البراغماتية، والفلسفة السفسطائية، ومدرسة التَّحليل النَّفسي لـ (فرويد - Freud). كما استلهم نظريَّات عالم الاجتماع الأمريكي (ويليام أوغبرن - William Ogburn)، الذي كان يتحدَّث عن مفهوم "الفجوة الحضارية" ليطبِّقها على المجتمع العراقي. كما توجد لديه أفكارٌ مستمدَّة من علماء اجتماع آخرين.

تبَنَّى (الوردي) فكرة النسبية إطارًا تحليليًّا عامًّا. فأكد أنَّ الحقائق والقيم ليست مطلقة، بل تتشكل وفق السياقات الثقافيَّة والاجتماعيَّة، معتبرًا ذلك مدخلًا للتَّسامح الفكري، ووسيلة لتجاوز الصراعات. غير أنَّ هذا التَّوجه

المقدمة v

أفضى إلى تشكيك عقيم في الحقائق والقيم. لقد ظهر هذا الاتجاه مع المدرسة السفسطائية، التي كان يشتغل أصحابها بالمحاماة والتّعليم، وكانوا يبحثون عن مبررات للدفاع عن موكلهم من المجرمين من أجل تبرئتهم.

وبالتّوازي مع نظريات العلوم الاجتماعية والنفسية، والرؤية النسبية للأفكار والوقائع، اختار (الوردي) أيضاً المنهج الاستقرائي القائم على دراسة الواقع المتحرك في الحياة اليومية، ومن خلاله قدّم تحليلات لسلوك النّاس.

تأثر (الوردي) بمنهج الغربيين، وكانت أفكار علماء الاجتماع والنفس، ورؤى المستشرقين حاضرة في أعماله. ومن الصعب القول إنه لم يكن يحمل رؤية فكرية وفلسفية بعينها. كان في أحكامه سفسطائياً، بالمعنى الذي يُحيل إلى إيمانه بفكرة النسبية، وأنّ الحقيقة المطلقة لا أحد يمتلكها، وهذا ما جعل مواقفه مبررة لكل وجهات النّظر حتى لو كانت نفعيّة وانتهازيّة. وربما وقف أحياناً محايداً تجاه أحداث أو ظواهر كبيرة.

طبّق (الوردي) المناهج الفلسفية والاجتماعية والنفسية الغربية على المجتمع العراقي، ولم يزعم أنّه جاء بنظرية جديدة خاصّة به، وكان من الطّبيعي أن يصل إلى نتائج مثيرة ومستغربة أحياناً.

لم يتوقّف إرث (الوردي) عند المرحلة التاريخية التي عاش فيها، بل استمر حاضراً ومؤثراً إلى اليوم؛ فأفكاره لا تزال موضوع جدل، وتُسهم في التّقاش الدائر حول تحديات كثيرة، مثل الاستقطاب الثقافي وأزمة

الهويّة. ومن المهمّ عدم التوقّف عند استكشاف قراءات (الوردي) للواقع في أبعاده المختلفة، باعتباره مُفكراً نسبياً، وناقداً اجتماعياً، والذهاب إلى قراءة إرثه قراءة نقدية في أطروحاته المختلفة، وهذا ما ينسجم مع دعوته للنقد وتبنيه للرؤية النسبية.

وهذه الدراسة تريد أن تستكشف دور (الوردي) في مسار الفكر النقدي، من خلال قراءة تحليلية ونقدية لمنهجه الاستقرائي، واتجاهه النسبي، وأدواته البحثية، بما هي وسائل لفهم التحديات الاجتماعية المركّبة. لكنّها لن تتوقف عند ذلك، بل ستناقش مُجمل أطروحاته وأفكاره.

ستُقسّم الدراسة إلى مقدّمة، وخمسة فصول، وخاتمة. يبحث الفصل الأوّل في الخلفية الاجتماعية، وخطوات المنهج لدى (علي الوردي). ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري لدراسة الاجتماع العراقي. ويُركّز الفصل الثالث في الدين والسلطة من زاوية اجتماعية، والفصل الرابع في ثنائية العلمانية والديمقراطية في المجتمعات العربية من منظور اجتماعي. أمّا الفصل الخامس فيبحث في مسارات «التاريخ الإسلامي» المبكر بعيون سوسيولوجية كما قدّمها (الوردي).

قاسم شعيب

تونس

٨ ذو القعدة ١٤٦٦هـ / ٠٦-٠٥-٢٠٢٥م

الفصل الأول

الخلفية الاجتماعية وخطوات المنهج

يبقى (علي الوردي) (١٩١٣-١٩٩٥)، عالم الاجتماع والمُفكّر العراقي، واحداً من أبرز المؤثرين الذين شكّلوا الفكر الاجتماعي في العراق والعالم العربي خلال القرن العشرين، من خلال كتاباته المختلفة عن السائد، والتي قدّم فيها تحليلات نقدية للمجتمع العراقي، وقضايا الطائفية والعصبية، والهوية في سياق التحولات السياسية والثقافية.

◀ المبحث الأول: الخلفية الاجتماعية

وُلد (علي حسين الوردي) في بداية القرن العشرين، سنة ١٩١٣، في حي الأعظمية ببغداد، وهي منطقة معروفة بتنوعها الثقافي والديني؛ حيث اختلطت فيها العائلات السنية والشيعية والمسيحية واليهودية في تلك الفترة. ونشأ (الوردي) في عائلة شيعية متوسطة الحال، وكان والده يعمل في تجارة الأقمشة، ممّا سمح له بالتّعرف على طبقات اجتماعية متنوعة

منذ صغره. صاغت هذه البيئة وعيه المبكر بالاختلافات الثقافيّة والطائفيّة، وهو ما انعكس لاحقاً في تحليلاته للعصبيّة والطائفيّة^(١).

أولاً: النشأة والتكوين

تأثر (الوردي)، في طفولته، بالحياة الشعبيّة في بغداد. كان يستمع إلى القصص الشعبيّة ويلاحظ التناقضات الاجتماعيّة، كما في الفجوة بين القيم القبليّة والحضريّة. كما أنّ قربه من الأسواق والمقاهي جعله يُراقب عن قرب الطّباع البشريّة، المتراوحة بين الصّادق والكاذب، والتنوع والطّماع، والمتواضع والمتكبر، فيما يسميه بالتجزؤ أو الانقسام في الشخصية، وهي ملاحظات تحوّلت إلى أساس لتحليلاته النفسيّة والاجتماعيّة^(٢).

بدأ (الوردي) تعليمه في المدارس الحكوميّة في بغداد؛ حيث أظهر شغفاً بالقراءة والتعلّم. ثمّ التحق بكلية الحقوق في جامعة بغداد، وحصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٣٦ م، لكنّه اختار، لاحقاً، دراسة علم الاجتماع، بسبب اهتمامه بالبحث في تعقيدات السلوك المجتمعي. وفي عام ١٩٤٨ م، حصل على منحة للدراسة في الولايات المتّحدة، فالتحق بجامعة تكساس

١ - علي الوردي: دراسة في سوسيولوجيا الإسلام، ص ١٠. (من مقدمة الناشر د.

حسن الهنداوي)

٢ - علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، ص ٥٧.

في أوستن؛ حيثُ نال درجتي الماجستير عام ١٩٥٠م والدكتوراه عام ١٩٥٢م في علم الاجتماع^(١). خلال دراسته في أمريكا، تأثر (الوردي) بعلماء الاجتماع الأمريكيين، خاصّة أعمال (روبرت إي بارك - Robert E. Park) (١٨٦٤-١٩٤٤)، الذي ركّز على ديناميكيات المجتمعات الحضريّة. كما تأثر بعلماء النّفس، مثل (سيغموند فرويد) (١٨٥٦-١٩٣٩)، و(كارل يونغ - Carl Gustav Jung) (١٨٧٥-١٩٦١) اللذين قدّما مفاهيم اللا شعور والدوافع النّفسيّة. وقد استخدم تكوينه الأكاديمي في تطوير اتّجاه تحليليّ يجمع بين علم الاجتماع والنّفس، وهو ما مكّنه من تفسير ظواهر اجتماعية، مثل الطائفية والعصبية بطريقة جديدة على السّياق العراقي^(٢).

جلب (الوردي) معه عند عودته إلى العراق عام ١٩٥٢، منظورًا حديثًا، لكنّه حاول ربطه بالواقع المحليّ، وتحليل المجتمع العراقي من خلال تجاربه وملاحظاته الشخصية، لكنّه لم يتخلّص من التّطبيق الآلي للنّمادج الغربيّة في كثير من الأحيان، بينما لا يمكن فهم المجتمع العراقي أو العربي بنماذج غربيّة جاهزة، والأجدى دراسته من خلال تجاربه اليوميّة، فشخصية الفرد صنيعه المجتمع، وتفاعل الجوانب البيولوجية والاجتماعية معًا، وليست نتاج طبيعة وحدها حتّى تجري دراستها من منظور واحد.

١ - علي الوردي: سوسولوجيا الإسلام، ص ٤٥ (من مقدمة الناشر د. حسن الهنداوي)

٢ - علي الوردي: خوارق اللا شعور، ص ٥٦.

ثانياً: السياق التاريخي والثقافي

عاش (الوردي) في فترة مضطربة من تاريخ العراق، شهدت تحولات سياسية واجتماعية عميقة. في بدايات القرن العشرين، كان العراق تحت الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٣٢)، مما أدى إلى صراعات عن الهوية الوطنية والاستقلال.

وبعد «استقلال العراق» عام ١٩٣٢، تشكلت الدولة الملكية، لكنها عانت من انقسامات طائفية وعرقية، تفاقمت بسبب السياسات الاستعمارية التي عززت الفصل بين السنة والشيعة والأكراد^(١).

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، شهد العراق صعود الحركات القومية والاشتراكية، مع انقلاب ١٩٥٨ الذي أنهى الملكية، ثم صراعات سياسية بين القوميين والشيوعيين والبعثيين. وهذه الصراعات جعلت الطائفية قضية مركزية؛ حيث استُغلت الانقسامات المذهبية لتعزيز النفوذ السياسي. وقد قال الوردي، الذي عاش هذه الأحداث، إنها غيرت كثيراً من أفكاره^(٢)، وبدأ يرى في الطائفية امتداداً للعصبية القبلية، وهو ما دفعه إلى تحليلها باعتبارها ظاهرة اجتماعية وليست مجرد مسألة دينية. تأثر (الوردي) بشدة بالثنائيات الثقافية التي ميّزت المجتمع العراقي،

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ١٢٣.

٢ - علي الوردي: دراسة في سوسولوجيا الإسلام، ص ١٨.

كما هي البداوة مُقابل الحضارة؛ حيثُ استلهم أفكار (ابن خلدون) عن العصبية، لكنّه طوّرها لتفسير الصّراع بين القيم القبليّة، مثل الولاء للعشيرة أو الطائفة، والقيم الحضريّة، مثل المواطنة والدولة. وقد عكس هذا التحليل فهمه للتوتر بين الهوية الطائفية والانتماء القبلي والروح الوطنيّة. كما تأثر بثنايية التقليد مقابل الحداثة؛ فقد عاش ابن الكاظميّة في فترة انتقاليّة، كان العراق يُواجه فيها تحديات الحداثة في التّعليم، والصّناعة، والنزعة القوميّة، بينما كان المجتمع يتشبّه بالتقاليد الدينيّة والعشائريّة. هنا، اختار عالم الاجتماع العراقي الاتجاه التّقدي، المتأثر بالفكر الغربي، الذي يدعو إلى التفكير الحرّ دون مساس بالتراث المحليّ، محاولاً التوفيق بين الحداثة والتقليد، ومقدّمًا نقدًا للنزعة الطائفية دون إبداء رفضه للدين أو الهوية الثقافيّة.

ثالثاً: تأسيس علم الاجتماع

عند عودته إلى العراق عام ١٩٥٢، أصبح (الوردي) أستاذاً لعلم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة بغداد؛ حيث لعب دوراً رياديّاً في تأسيس هذا التخصص. وكان يعتقد أنّ علم الاجتماع هو مفتاح فهم المجتمع، لكنّه يحتاج إلى التّكثيف مع الواقع العراقي. وقبله كان علم الاجتماع غائباً تقريباً عن الجامعات العراقيّة؛ حيثُ سيطرت الدراسات التاريخيّة والدينيّة. لكنّ (الوردي) لم يكتفِ بالنّظريات الأكاديميّة في علم الاجتماع، بل قدّم منهجاً مركّباً يعتمد على الملاحظة والتحليل، ويركّز على السياق العراقي.

جمعت كُتُب (الوردي) بين الأكاديميَّة والتَّحليل النَّفسي والاجتماعي، وهي كُتُب كثيرة، طُبِع بعضها فقط، مثل: «الأحلام بين العلم والعقيدة»، و«خوارق اللا شعور»، و«وعاظ السَّلاطين» و«دراسة في سوسولوجيا الإسلام»، و«مهزلة العقل البشري»، و«شخصية الفرد العراقي»، و«أسطورة الأدب الرفيع»، و«منطق ابن خلدون»، و«دراسة في طبيعة المجتمع العراقي»، و«لمحات من تاريخ العراق الحديث» في ثمانية أجزاء، أمَّا الكُتُب الأخرى فلم تُطبع إلى اليوم. ومن خلال تلك الكُتُب قدَّم إطارًا جديدًا لفهم الظواهر، مثل الطائفية، والعصبية، وقضايا المرأة، والوعظ الديني.

كان (الوردي) معروفًا بأسلوبه السَّاخر والصريح في المحاضرات، ممَّا جعله محبوبًا بين طلابه. يذكر أحد طلابه في مذكراته: «كان الوردي يُشجِّعنا على تحليل المجتمع بعين مفتوحة، بعيدًا عن التَّعصُّب الديني أو القبلي»^(١). وهذا الأسلوب ينسجم مع النزعة التَّقديمية التي طبعت كتاباته. لا شكَّ في أهميَّة التَّفكير النَّقدي وتحليل المجتمع بعين مفتوحة، بعيدًا عن التَّعصُّب الديني أو القبلي، بالنسبة لباحث في علم الاجتماع. وطلابُه، الذين أصبحوا لاحقًا مجموعة من الأكاديميين والمثقفين، نقلوا أفكاره إلى أجيال جديدة. وتبنَّى بعضهم منهجه التَّحليلي. منهم مثلاً (فالح عبد الجبار) (١٩٤٦-٢٠١٨)، الذي درَس، لاحقًا، الحركة الاجتماعية في

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٦٧.

العراق بمنهج مشابه^(١).

غير أنّ المسطرة التي اختار (الوردي) أن ينقدها، على أساسها، ثقافة مجتمعه لم تكن مناسبة لهويّة ذلك المجتمع وتراثه الديني والثقافي. فقد كان يفكر بخلفيّة حدائثة ذات نزعة ليبرالية، تريد نقل ثقافة غريبة إلى مجتمع يملك ثقافة ممتدة في عمق التاريخ.

كتب (الوردي) بلغة سلسلة وصريحة، جذبت جمهوراً واسعاً من المثقفين والقراء العاديين. وكتابه «شخصية الفرد العراقي»، الذي حلل، ما سماه، «التناقضات في الطباع العراقية»، أصبح مرجعاً شعبياً؛ حيث رأى القراء فيه انعكاساً لصراعاتهم اليومية. كما تناول في «خوارق اللا شعور» الدوافع النفسية وراء العصبية، واعتبر أنّ اللا شعور هو المحرك الحقيقي للطائفية؛ فالإنسان يُبرر تعصّبه بعقيدته^(٢).

جعلت نشأة (الوردي) في بيئة متنوّعة طائفيّاً حسّاساً للانقسامات الاجتماعية، بينما دراسته في الغرب زوّدتّه بأدوات تحليليّة، مكّنته من تفسير هذه الانقسامات بطريقة مختلفة عن السائد. ودفع السّياق التّاريخي للعراق، وصراعاته الطائفية والسياسية، (علي الوردي) إلى التّركيز على قضايا الهويّة والعصبية، فيما شكّلت الثنائيات الثقافيّة، كما هي بدوّة

١ - فالح عبد الجبار: المجتمع العراقي (منظور سوسولوجي)، ص ٥٦.

٢ - علي الوردي: خوارق اللا شعور، ص ٨٩.

وحضارة، والتقليد والحداثة، إطاراً لتفسير التّوتّرات الاجتماعيّة^(١).
حوّل (الوردي) موقعه أستاذاً جامعياً، وناقداً اجتماعياً إلى جسر بين
الفكر الغربي والواقع العراقي، عندما عمل على تطبيق مناهج اجتماعية
ونفسية تعلمها في الجامعة الأمريكية في بيروت، وحاول تركيبها على
الثقافة المحليّة. وبذلك قدّم (الوردي) إطاراً تحليلياً حديثاً لفهم المجتمع
العراقي، ممّا حرك النقاش الفكري. لكنّ اتجاهه النسبيّ أثار جدلاً بين
المثقفين، الذين فضّلوا مواقف أكثر وضوحاً في الدين والسياسة، كما أنّ
تركيزه على العراق قلّل من تأثيره في العالم العربي الأوسع. أمّا نقده للدين
والسلطة؛ فجعله محلّ تحفّظ في بعض الأوساط الدينيّة والمحافظة، ممّا
حدّ من قبوله في بعض الدوائر.

◀ المبحث الثاني:

المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية

يتميّز منهج (علي الوردي) في تحليله للظواهر الاجتماعية بالواقعية
والنسيّية، مع التركيز على الملاحظة المباشرة. اعتمد (الوردي) المنهج

١ - علي الوردي: الأحلام بين العلم والعقيدة، ص ٦٧.

الاستقرائي، متجنبًا النظريات المُجرّدة، وسعى إلى فهم المجتمع العراقي من خلال سياقاته التاريخية والثقافية. كما تبني رؤية نسبية مستلهمّة من السفسطائية، رافضًا الحقائق المطلقة، ودمج تخصصات، مثل علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ لتقديم تحليلات شاملة.

أولاً: المنهج الاستقرائي

فضّل (علي الوردي) الملاحظة المباشرة والتحليل الواقعي على النظريات المُجرّدة، مؤمنًا بأنّ فهم المجتمع يتطلب دراسة الواقع المعيش. كان يقول: «أدرك القدماء هذه الحقيقة - حقيقة النزاع بين وحي العقل واندفاع العاطفة- لكنهم فشلوا رغم ذلك في دراسة الشخصية دراسة واقعية»^(١). وهذا الاتجاه يعكس تأثرًا بالواقعية العلمية في علم الاجتماع، وبشكل خاص أفكار (جون ديوي - John Dewey)، الذي دعا إلى ربط الفكر بالتجربة العملية. ويوضّح (الوردي) في دراسة عن طبيعة المجتمع العراقي هذا الاتجاه، من خلال تحليل سلوكيات الأفراد عبر التفاعلات اليومية التي يُمكن ملاحظتها في الأسواق والمقاهي، أو من خلال مراقبة سلوك الأطفال^(٢).

١ - علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، ص ١٣.

٢ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ٦٦-٦٧.

جعل هذا المنهج تحليلات (الوردي) قريبة من الناس وسهلة الفهم، مُقدِّمًا صورةً حيَّةً عنهم. فمن المهم في علم الاجتماع أن يكون قريبًا من الناس، لا أن يُخلَّق في سماء النَّظَرِيَّات. لم يكن يرى تطبيق النظريَّات الغربيَّة بشكل آلي، بل لا بُدَّ أن تكون التحليلات مناسبة للسياق العراقي. لكنَّه بلا شك كان يُطلق أحكامه ويقدم حلوله بخلفيَّةٍ حدثيَّةٍ غربيَّة، كما هو موقفه من مسائل الحجاب والشُّذوذ والصِّراع السِّيَاسي.

ورغم ما فيه من مزايا، لكنَّ المنهج الاستقرائي لـ(الوردي) يفتقر أحيانًا إلى العمق النَّظري؛ حيثُ يعتمد على ملاحظات سطحيَّة دون ربطها بنظريَّات شاملة ومتماسكة، كما يشير إلى ذلك (فالح عبد الجبار) عندما يقول: «تحليلات الوردي غنية بالملاحظات، لكنَّها تفتقر إلى إطار نظري متماسك»^(١). كما تبدو تعميماته، مثل وصفه العراقيين بالازدواجية، مبالغًا فيها.

لا يغني المنهج الاستقرائي في ملاحظة الظواهر الاجتماعية عن المنهج الاستنباطي في التحليل والاستنتاج؛ فكلاهما متكاملان. ورغم تبني (الوردي) للمنهج الاستقرائي، لكنَّ استنتاجاته وتعميماته تؤكِّد أنَّه كان ينطلق من مقدِّمات غير يقينيَّة لتعميم أحكامه. فقد يلاحظ حالات معدودة، فيما يُسمَّى، بالاستقراء الناقص، ثمَّ يُطلق على أساسها حكمًا عامًا، وهو أحد المآخذ على أفكاره ومواقفه.

١ - فالح عبد الجبار: المجتمع العراقي (منظور سوسيولوجي)، ص ٧٨.

ثانياً: النزعة السُّفسطائيَّة

رفض (الوردي) فكرة الحقيقة المطلقة، مؤكداً أنَّ القِيمَ والحقائق تتشكَّل وفق السِّياقات الاجتماعيَّة والثقافيَّة. وهو في ذلك كان متأثراً بالرُّوح السُّفسطائيَّة، كما عبَّرت عنها أفكار (بروتاغوراس - Protagoras)، الذي كان يقول بأنَّ "الإنسان مقياس كل شيء"، فكتب: "من النَّاحية السوسولوجية لا يوجد هناك حق مطلق وباطل مطلق، وإنَّ كلا الطَّرَفين على صواب وعلى خطأ في الوقت نفسه، وكلُّ منهما يُمثِّل وجهًا معيَّنًا من أوجه الحقيقة"^(١).

أنكر (الوردي) الحقيقة المُطلقة، وقال إنَّ «العقل البشري يخدع صاحبه، فيظنُّ أنَّه وصل إلى الحقيقة، بينما هو يرى ما يريد أن يراه»^(٢). لا شكَّ أنَّ الإنسان ليس معصوماً وهو يخطئ كثيراً، لكنَّ ذلك لا يمنع من وجود الحقيقة في ذاتها، وقد تكون إلى جانب شخص فيكون هو صاحب الحق.

إنَّ إنكار الحقيقة يعني الغرق في حياة العبثيَّة وإنكار الحقائق والقِيم معاً. لا تؤمن السُّفسطة بالحقائق والقِيم المُطلقة، وترى أنَّ كلَّ شيء نسبي. وقد آمن (الوردي) بذلك وركَّز عليه تركيزاً شديداً. وتركيزه على النسبيَّة أدَّى إلى فقدان المعايير العلميَّة والحُقيَّة معاً، ممَّا جعل تحليلاته تُساوي

١ - علي الوردي: دراسة في سوسولوجيا الإسلام، ص ٤٠.

٢ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٢٣.

بين الحق والباطل، والخير والشر، والظالم والمظلوم. فمن أقواله: «الخير والشر أمران اعتباريان، وكلُّ إنسان ينظر فيهما بمنظاره الخاص، وقيسمها حسب المقاييس التي نشأ عليها»^(١). يعني هذا، المساواة بين المجرم والضحية. ولو أخذنا بمعايره لسقطت كل القوانين القائمة على مفهوم الحق والخير، ولاستحالت الحياة الى غابة. انتقد (الوردي) التفكير الاستنباطي والغيبّي (الميتافيزيقي) لابتعادهما عن الواقع، في نظره، لكنّه وقع في السّفْسة.

دفعت فكرة النسبيّة (الوردي) إلى تقديم تحليلات رخوة في سياق المجتمع العراقي متعدّد الثقافات. في كتابه «خوارق اللا شعور»، يُحلّل بعض الظواهر، مثل الجنون ويجعلها نسبيّة، فيقول إنّ من يُعتبر مجنوناً في سياق اجتماعيٍّ مُعيّن، قد يكون عاقلاً في سياقٍ آخر، فليس هناك قسمة حدّيّة بين العقل والجنون، بل قد يُسمّى المجنون عاقلاً فقط بسبب ثروته أو منصبه^(٢). أثار هذا الاتجاه نقداً واسعاً، فهو يؤدّي إلى «اللا موقف»، ويصعب تحديد موقف (الوردي) نفسه من كثير من القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة. بل إنّّه قد يعلن الحياد إزاء أكثر القضايا التّاريخيّة مفصليّةً.

١ - علي الوردي: دراسة في سوسولوجيا الإسلام، ص ١١٦.

٢ - علي الوردي: خوارق اللا شعور، ص ٩١.

ثالثاً: الدوغمائية والتعددية

استخدم (الوردي) التقد لتفكيك الأفكار التقليدية، سواء أكانت دينية أم قبلية؛ فقال إن كثيراً من الوعاظ يبدوون بمسلمات لا تقبل النقاش، ثم يبنون عليها أحكاماً يظنونها الحقيقة المطلقة، بينما «من شرائط البحث العلمي الدقيق أن يكون صاحبه مشككاً حائراً قبل أن يبدأ بالبحث»^(١).

انتقد (علي الوردي) الطريقة الأفلاطونية في التفكير، وقال إنَّ الجدل المنطقي لا يقود إلى تغيير الآراء، وإذا ما غير شخص رأيه، فلا بدَّ من البحث عن أسباب ذلك في العوامل النفسية والاجتماعية^(٢). في الحقيقة، هذا الكلام صحيح؛ فالقناعة الفكرية لا ترتبط بالعقل وصحة الاستدلال وقطعية المعطيات، بل بالعامل النفسي بشكل خاص. ولذلك لا يقبل معظم الناس الحقيقة رغم وضوحها، فالعامل النفسي يُكبلهم؛ إذ ورثوا أفكاراً ومعتقدات من آبائهم، وباتت إعادة التفكير فيها والتخلص منها، إذا تبين خطأها، شيئاً صعباً. ومن هنا، يظهر التعصّب الذي يكون ضدَّ الحقيقة غالباً.

إنَّ التعصّب للمألوف والسائد شيء سيء بلا شك. غير أنَّ الأفكار والمعتقدات ليست دائماً سيئة أو باطلة، والتعصّب لها عندما تكون حقاً

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ٤٠.

٢ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٤١.

وخيراً يصبح ضرورياً لتماسك المجتمع. إنَّ التَّعَصُّبَ للحقيقة قد يكون ضرورياً ما دامت واضحة. والتَّراخي في الدفاع عنها بدعوى الانفتاح خطر على الحياة السليمة والمتوازنة.

من المَهمِّ التَّأكيد على أنَّ المسلَّمات تختلف في مصدرها وطبيعتها. وإذا كان بعضها مبنياً على مجرد أوهام أو قضايا مشهورة فحسب، فلا شكَّ أنَّ هذا النَّقد في محلِّه. أمَّا إذا كانت المسلَّمات هي في الحقيقة يقينيَّات دينية، أو تجارب اجتماعية، أو معطيات علمية، قد جرى التَّأكد من صحتها، فإنَّ نقدها، حينئذ، يكون في غير محلِّه.

ويبدو أنَّ نقد (الوردي) لمجتمعه يتحرَّك على أساس خلفية ليبرالية مُضمرة، والدَّعوة إليها قد تحتاج أولاً التَّخفيف من الولاءات الدينية - حتى عندما يكون الدين حقاً - عبر تفعيل فكرة النسبية. فقد كان يدعو لنظام علماني، والعلمانية الغربية تتبنَّى الليبرالية، على نحو ما تفعله الولايات المتحدة التي درس في جامعاتها، وتتطبَّع بكثير من طباع أهلها.

دعا (الوردي) إلى التعدُّدية الفكرية والانفتاح الثقافي، معتبراً أنَّ الحوار بين الثقافات البدوية والحضرية، والدينية والعلمانية يُقلِّل الصِّراعات، وأنَّ التعدُّدية هي الحلُّ لصراعات المجتمع؛ فالحوار يفتح العقول. لكنَّ دعوته افتقرت إلى معايير واضحة، ممَّا جعلها تبدو «زُبَّية». إنَّ سؤالاً يطرح هنا: هل يعني الانفتاح قبول كلِّ الظواهر، حتى تلك التي تُصادم القيم الخلقية والدينية، مثل المثلية والتعري والإدمان؟

فالقَبول بهذه الظواهر يؤدي إلى نشر الانحلال الاجتماعي والتفكك الأُسري، ممّا يدمّر تماسك المجتمع، وهو ما بتنا نشهده في كثير من المجتمعات.

رابعاً: مناهج علوم الاجتماع والنفس والتاريخ

شغلت فكرة العصبية، وصراع البداوة والحضارة لدى (ابن خلدون) حيّزاً كبيراً من اهتمام (علي الوردی). لكنّه كان يتقد بشدّة المنهج الاستنباطي الأرسطي، والأفكار المثاليّة الأفلاطونيّة حول المدينة الفاضلة، التي يعيش أهلها في سلام، دون حسد أو حقد أو أمراض نفسيّة. وفي المقابل كان متأثراً أيضاً بمنهج (فرنسيس بيكون) (١٥٦١-١٦٢٦) الاستقرائي، ومنهج (أوغست كونت) (١٧٩٨-١٨٥٧) الوضعي، وفلسفة (ويليام جيمس) (١٨٤٢-١٩١٠) البراغماتيّة، والفلسفة السُّفسطائيّة، ومدرسة التّحليل النفسي، وجلب معها نظرية «التّناشز الاجتماعيّة» و«الازدواجيّة الشّخصيّة» لعالم الاجتماع الأمريكي (ويليام أوغبرن) (١٨٨٦-١٩٥٩)، الذي تحدّث عن مفهوم «الفجوة الحضاريّة»، ليُطبّقها على المُجتمع العراقي.

وتوجد لديه أفكارٌ مستمدّة من (جورج هيربرت ميد - George Herbert Mead) (١٨٦٣-١٩٣١) مؤسّس مدرسة «التّفاعل الرّمزي» في تحليل الأنساق الاجتماعيّة والمجتمعات الصغيرة والأفراد، و(ثورشتين فيبلن - Thorstein Veblen) (١٨٥٧-١٩٢٩) في «الرّبّط الحتمي بين

التكنولوجيا ونمط العلاقات الاجتماعية، و(شارلس كولي - Charles Horton Cooley) (١٨٦٤-١٩٢٩) صاحب نظرية "الإنسان في المرأة"، التي تعني أن الإنسان يرى نفسه في عيون الأفراد الآخرين. يعني هذا كله أن فكر (الوردي) كان صدىً للفكر الغربي في مدارسه المتنوعة، من حيث التأطير النظري.

كان (الوردي) رائداً في دمج التخصصات، ولم يكتفِ بأفكار النسبية والاستقراء، بل كان متأثراً بنظريات (سيغموند فرويد) عن اللا شعور، و(كارل يونغ) عن الأنماط الأصلية، وهو يربط بين الدوافع النفسية والمعتقدات الشعبية عن الجنِّ والسحر مثلاً.

يُمكن للدمج بين مجالات تخصصية متعددة، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ أن يحقق نتائج إيجابية خاصة في معالجة كثير من الظواهر الاجتماعية، لكن ذلك يحتاج إلى تعمق في هذه التخصصات المختلفة، كما يحتاج إلى معرفة حدودها. وهو ما لم يفعله غالباً (الوردي) الذي كان يُعمم النظريات الاجتماعية والنفسية على المجتمع العراقي خاصة.

خامساً: التحليل التاريخي والثقافي

ربط (الوردي) السلوكيات الحالية بالإرث التاريخي. فقد قرأ التاريخ بآليات منهجية اجتماعية ونفسية. ولم يكن مجرد مؤرخ. واعتبر أن التفكير

الديني في المجتمعات الإسلامية هو نتاج تاريخ السُّلطة^(١). فالمشاكل الاجتماعية الداخليّة، التي تعاني منها المجتمعات العربيّة، هي نتاج سياقها التاريخي والاجتماعي الخاص، وهو السياق الذي افتقر إلى جرأة التّغيير، فجمّد حركة المجتمع، وظلّ الفكر التّراثي والقبلي والبطريكي يتحكّم في البنية الدّهنيّة للإنسان العربي، ويكرّس القيم التّراثيّة والقبليّة المناقضة لأفكار الحداثة التي يؤمن بها (الوردي).

ويمكن القول إنّ الإمبراطوريّات التي حكمت العرب والمسلمين استطاعت أن تفرض توجهاتها المذهبيّة والثّقافيّة على النّاس، وأن تصنّع لهم طريقة التّفكير التي تريدها. وكان (الوردي) كثيرًا ما يعود إلى سلوك الخلفاء «الأمويّين والعبّاسيين» لإبراز أدوارهم في تكريس الاستبداد، والفساد، والجمود الفكري، بين رعاياهم.

ومن ناحيّة أُخرى، يُبرز «الوردي» ظاهر الصّراع بين رؤساء القبائل والسُّلطة المركزيّة تاريخيّاً - في فترة الحكم العثماني، وربّما تواصل ذلك بعده - وإذعان الدولة لهم أحياناً، عندما تشعر بالقوّة^(٢). فعندما تغيب الدّولة أو لا تُنصف المظلومين؛ فإنّ الأفراد يلجأون إلى التّمرد عليها، والانتصار لأنفسهم وأقاربهم بأيديهم. وهذا ما يكرّس حالة الفوضى.

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٤٥.

٢ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ١٥٦.

وإذا كانت الدول والأنظمة هي التي تصنع ثقافة الناس، فإنَّ هذه الثقافة قادرة على صياغة الظواهر الاجتماعيَّة، خصوصاً من خلال «اللا شعور الجمعيِّ»، ومن ذلك صناعة الخرافة. فالخرافات ليست بالضرورة جهلاً، بل قد تكون تعبيراً عن حاجات نفسيَّة مشروطة ثقافياً.

اعتبر الوردي أنَّ الإنسان نتاج مجتمعه، وهو ليس إنتاجاً طبيعياً. فالمجتمع هو الذي يوجِّه طريقة تفكيره، ومعتقداته، وسلوكه، وأخلاقه. فالعقل البشري صنيعة من صنائع المجتمع.. والإنسان لا ينمو عقله إلاَّ في حدود القالب الذي يصنعه المجتمع له. ومن الظلم أن نطالب إنساناً عاش بين البدائيين مثلاً أن ينتج لنا فلسفة معقَّدة كفلسفة (هنري برجسون - Henri Bergson) أو رياضيات عالية كرياضيات (أينشتاين - Einstein)“^(١).

ولا شكَّ أنَّ هذا الكلام يتضمَّن جانباً من الصَّحة، لكنَّه غير دقيق من ناحية أخرى؛ لأنَّ العقل معطىً طبيعيٌّ خام، يملك استعداداً طبيعياً للإدراك والتفكير والاستنتاج، ولكنَّه يتطوَّر من خلال التجارب والتأمُّل، ولكل إنسان تجاربه الشَّخصيَّة وطريقة تفكيره وتأمُّلاته الخاصَّة التي قد تلتقي مع تفكير عامَّة النَّاس، وقد تختلف. ولو كان العقل البشريُّ صنيعةً المجتمع بشكل دائم ومطلق، لما ظهر الأنبياء والمخترعون والمكتشفون

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ١٣٣.

والمبدعون في مختلف المجالات. فهؤلاء جميعاً خرجوا على ثقافة مجتمعاتهم ومعارفها، وعانوا كثيراً من المعارضة والتّهديد، ليقدّموا علومًا ومعارفَ ومعتقداتٍ جديدةً.

سادساً: اللغة الشعبيّة والتّوثيق العلميّ

اشتهر (الوردى) بأسلوبه السّلس، مستخدماً الحكايات والنّوادر والأمثال. ويبدو أنّه كان يعتبر الحكاية أبلغ من المصطلح الأكاديمي؛ لأنّها تصل إلى قلب القارئ. اعتمد (الوردى) اللغة الشعبيّة لتقريب الأفكار المعقّدة من القارئ العاديّ؛ إذ كان يؤمن أنّ اللغة الأكاديميّة وحدها قد تُبعد الجمهور عن فهم القضايا الاجتماعيّة. في بعض كتبه، مثل «خوارق اللا شعور»، و«وعاظ السّلاطين»، يستخدم (الوردى) تعابير شعبيّة وأمثالاً عراقيةً لتوضيح مفاهيم نفسيّة معقّدة، مثل توضيحه لـ «تأثير اللا وعي على السلوك»، بقوله عن الأمويين إنّهم اعتقدوا أنّ «الحقّ بالسّيف والعاجز يريد شهود»^(١).

هذا الاستخدام للغة الشعبيّة جعل كتاباته مؤثّرة؛ حيث يشعر القارئ بأنّ النّصّ يعكس واقعه اليومي، رغم أنّ الأمر قد لا يكون كذلك. ولم يقتصر (الوردى) على استخدام اللغة الشعبيّة باعتبارها أسلوباً أدبيّاً فحسب، بل

١ - علي الوردى: وعاظ السلاطين، ص ٢٣٤.

ربطها بالتّحليل الاجتماعي. وهذا النهج سمح له بتقديم نقد اجتماعيّ بأسلوب يتفاعل معه الجمهور.

وإلى جانب استخدامه للغة الشّعبيّة، كان (الوردي) دقيقاً في توثيق مصادره، ممّا يعكس التزامه بالمنهج العلميّ. في كتابه «مهزلة العقل البشريّ»، يستشهد (الوردي) بمصادر متنوّعة تشمل كُتباً عربيّة وعربيّة، مضافاً إلى مشاهداته الميدانيّة. على سبيل المثال، عند مناقشته لتأثير القيم الاجتماعيّة على التفكير، يستشهد بكتاب «الإنسان والمجتمع» للمفكر (الف لتون - Ralph Linton)، موضّحاً كيف تتشكّل الشّخصيّة تحت تأثير الثقافة^(١). كما يعتمد (الوردي) على التّوثيق داخل النّص وفي قائمة المراجع، ممّا يّتيح للباحثين تتبّع مصادره. في كتاب «أسطورة الأدب الرفيع»، يوثّق (الوردي) آراءه عن الأدب الشعبيّ مقابل الأدب الرسميّ، بالإشارة إلى دراسات أنثروبولوجيّة، مثل أعمال (إدوارد تايلور - Edward Tylor)، ليبرهن على أهميّة التراث الشعبيّ في فهم الثقافة^(٢).

لكنّ هذا الأسلوب الشعبيّ واجه، من ناحية أخرى، انتقادات لعدة أسباب، منها تأثير اللغة الشّعبيّة السّلبّي على الطّابع الأكاديمي لأعمال (الوردي). فمثلاً، في «مهزلة العقل البشريّ»، قد تبدو التّعابير الدارجة غير ملائمة

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٧٨؛ لتون: الإنسان والمجتمع، ص ٣٤.

٢ - علي الوردي: أسطورة الأدب الرفيع، ص ٥٦.

الفصل الأول - المبحث الثاني ٣١

لمناقشة قضايا فلسفية ونفسية معقدة^(١)، مما أثار انتقادات من أكاديميين اعتبروا أنّ هذا الأسلوب يفتقر إلى الجدّية المطلوبة. هذا الانتقاد يعكس التوتر بين تبسيط الفكرة والعمق العلميّ.

ومنها أيضاً أنّ اللغة الشعبيّة جعلت أعمال (الوردي) مرتبطة بسياق ثقافيّ محدّد، هو السياق العراقي بشكل رئيس، قد يجد القارئ غير العراقي صعوبة في استيعاب التعبيرات المحليّة، ممّا يقلّل من تأثير أفكاره خارج السياق العربي، وقد يحدّ من جاذبيّتها عالمياً. على عكس المفكرين الذين يستخدمون لغة أكاديميّة أو مصطلحات عالميّة.

وبشكل عام، يبقى أسلوب (علي الوردي) الشعبيّ سلاحاً ذا حدّين. فمن جهة، نجح في تقريب الأفكار من الجمهور وإثراء النقاش الاجتماعيّ، ومن جهة أخرى، أثار انتقادات تتعلّق بالجدّية الأكاديميّة والتّعميم. ومع ذلك، فإنّ قدرته على صياغة تحليلات عميقة بلغة بسيطة، تظلُّ إحدى نقاط قوّته، ممّا يجعل أسلوبه نموذجاً فريداً في الكتابة الاجتماعيّة.

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٧٨.

الفصل الثاني

الإطار النظري لدراسة الاجتماع العراقي

يرتكز الإطار النظري لدراسة (علي الوردی) للمجتمع العراقي على مفاهيم "التناشز الاجتماعي"، و"الازدواجية الاجتماعية"، وتأثير التفاعل بين الثقافات المختلفة. وهو يرى أنَّ المجتمع العراقي يعاني الانقسام بين قيم البداوة والحضارة؛ حيثُ تتصارع القيم القبليَّة التقليديَّة، مع القيم الحديثة النَّاتجة عن التَّحضُّر والتَّعليم.

وقد اعتمد (الوردی) على منهج سوسولوجي تحليلي مستلهمًا أفكار (ابن خلدون) عن العصبية، والبداوة والحضارة، بعد أن دمج في ذلك تأثيرات علم النفس الاجتماعي. كما ركَّز على دور التَّاريخ والجغرافيا في تشكيل الشَّخصية العراقية، مشيرًا إلى تأثير الصَّراعات السياسيَّة والاجتماعية في تعزيز هذه الازدواجية. وبذلك، أمكن لـ(الوردی) أن يُقدِّم تفسيرًا حيويًا للمجتمع العراقي، يربط فيه بين البنية الاجتماعية والسلوك الفردي.

◀ المبحث الأول:

نظرية "التناشز الاجتماعي"

استخدم (علي الوردی) نظرية «التناشز الاجتماعي» لعالم الاجتماع الأمريكي (ويليام أوغبرن)، للحدث عن التناقضات الثقافية والاجتماعية في المجتمع العراقي؛ إذ يرى (الوردی) أنّ الفرد العراقي يعاني من ازدواجية نفسية وسلوكية، ناتجة عن التفاعل بين القيم القبلية التقليدية والحداثة. هذا الصراع يُولد تناشزاً اجتماعياً يظهر في السلوكيات المتضاربة والمفارقات الخلقية، مما يؤكد تأثير التحولات الاجتماعية والسياسية في تعميق هذا التناشز، وتشكيل الشخصية العراقية.

أولاً: الجذور التاريخية

يرى (الوردی) أنّ المجتمع العراقي يعاني صراعاً بنوياً مزمناً بين قيم البداوة وقيم الحضارة، وهو ما أطلق عليه «التناشز الاجتماعي». في كتابه «وعاظ السلاطين»، يوضح أنّ البداوة ليست مجرد نمط حياة بدائي، بل نظام قيمي يعتمد على العصبية القبلية، والشرف العشائري، والولاء للجماعة على حساب الفرد. ويتميز أفراده بالميل للحرب والنزاع والتعالي وحب الرئاسة، ويقول: «إنّ قيم البداوة تُحرّض على الكبرياء وحب الرئاسة

وتفتخر بالنسب»^(١).

ومن النَّاحية التَّاريخية، يربط (الوردي) هذا الصراع بين البداوة والحضارة بطبيعة العراق الجغرافية؛ إذ كان العراق، بموقعه بين الصَّحراء والمدن، مُلتقى للثقافات البدوية والحضرية. وقد أدَّى هذا التفاعل إلى نشوء مجتمع هجين، يجمع بين قيم متضاربة. فعلى سبيل المثال، يُشير (الوردي) إلى تأثير الغزوات البدوية على المدن العراقية في العصور الوُسْطى؛ حيثُ كانت القبائل تفرض هيمنتها على الحواضر، ممَّا أدَّى إلى تسرُّب قيم العصبية إلى النَّسيج الاجتماعي الحضري^(٢).

فسرَّ (الوردي) هذا «التناثر الاجتماعي» بعوامل جغرافية وأخرى ثقافية؛ فالعراق سهل مُبسَّط، وكثير الخيرات، وجاذب للبدو من حيث الجغرافيا. ومن حيثُ الثقافة، فهو مكان مُتعدِّد الأديان والمذاهب، وفيه ظهر عددٌ كبير من العلماء والأدباء والشعراء، والفلاسفة^(٣). لكنَّ هذا التناثر يَضعف كلاً ما اتَّجهنا من الصحراء إلى المدن؛ حيث يخفت الصراع بين قيم الإسلام وقيم البداوة.

هذا التَّاريخ الطَّويل من التفاعل بين البداوة والحضارة ترك أثرًا عميقًا على البنية الاجتماعية للعراق. ففي العصر العثماني، كانت الدولة المركزية

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٩.

٢ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ٧٨.

٣ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٢٠.

ضعيفة أمام نفوذ القبائل، ممَّا عزَّز من قيم العصبية على حساب المؤسَّسات الحديثة. يرى (الوردي) أنَّ هذا الإرث التاريخي يُفسِّر استمرار التناقضات في المجتمع العراقي الحديث.

ثانياً: التَّجليات المعاصرة

يتجلَّى «التَّناشز الاجتماعي»، في المرحلة الحديثة، في التَّناقضات الحادَّة بين مؤسَّسات الدَّولة الحديثة، مثل القانون والدستور، والقيم العشائريَّة التي لا تزال تُسيطر على العلاقات الاجتماعيَّة. ويُناقش (الوردي) كيف يلتزم الأفراد بالقوانين في الظَّاهر، لكنَّهم يعودون إلى العادات القبليَّة في حل التَّراعات، مثل قضايا الثَّأر أو الزَّواج العشائري. فالإنسان العراقيُّ يعيش في عالَمين: عالَم القانون الذي يُظهر الالتزام به، وعالَم العشيرة الذي يتحكَّم بقراراته الحقيقيَّة^(١). ويُظهر هذا الصِّراع بوضوح في عالَم السِّياسة؛ فالأحزاب السِّياسيَّة غالباً ما تعتمد على الولاءات القبليَّة أو الطائفيَّة، بدلاً من البرامج الأيديولوجيَّة.

ويظهر «التَّناشز الاجتماعي» في التَّوتُّر بين الحركات المدنيَّة التي تدعو إلى دولة حديثة، والقوى التَّقليديَّة، مثل العشائر والأحزاب الطائفيَّة التي تقاوم هذا التَّحول. ومن ذلك مطالبة بعض الحركات المدنيَّة بإصلاحات،

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣، ص ١٣٤.

مثل العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد، لكنّ القوى العشائريّة والطائفيّة عملت على إضعاف هذه المطالب، من خلال تعبئة الولاءات التقليديّة. كما أنّ الصّراع بين القوانين المدنيّة والعادات القبليّة لا يزال واضحاً في قضايا، مثل العنف الأسري أو الزّواج القسري؛ حيثُ تتفوّق الأعراف العشائريّة على القوانين الرسميّة.

تقدّم نظرية "التناشز الاجتماعي" إطاراً قوياً لفهم التناقضات في المجتمع العربي عامّة، والعراقي خاصّة؛ حيث تُفسّر ضعف المؤسسات الحديثة أمام قوّة العادات التقليديّة، وتساعد في فهم استمرار العصبية القبليّة في تشكيل السياسة والمجتمع، كما توفر أداة تحليليّة مرنة، يُمكن تطبيقها على سياقات مختلفة، من السياسة إلى العلاقات الاجتماعيّة.

لكنّ هذه النظريّة سقطت في التعميم المفرط؛ حيث يفترض (الوردي) أنّ "التناشز" يعمّ الجميع، متجاهلاً الاختلافات الطبقيّة والإقليميّة. فمثلاً، قد تكون قيم البداوة أقلّ تأثيراً في المدن الكبرى، مثل بغداد، مقارنة بالمناطق الريفية.

ومن ناحية أخرى، تنتهي هذه النظريّة إلى "الحميّة الثقافيّة"، عندما تجعل المجتمع محكوماً بهذا الصّراع دون إمكانيّة التّغيير، مما يُقلّل من دور العوامل الاقتصاديّة أو السياسيّة في إعادة تشكيل القيم. بل إنّ (الوردي) أغفل تأثير أدوات العولمة، ولم يتوقّع تأثير "الإنترنت" ووسائل التّواصل الاجتماعي في تفكيك بعض هذه الشّائيات؛ حيثُ أصبح الشباب العراقي أكثر انفتاحاً على القيم العالميّة.

ثالثاً: تأثير العوامل النفسية والاجتماعية على السياسة

تتحرك السياسة تحت تأثير العوامل النفسية، بعيداً عن الجوانب العقلانية غالباً؛ فالناس لا تجذبهم المواقف الحكيمة، ولا الآراء العقلانية، بل تحكّمهم العواطف والانفعالات. وهذه نتيجة لحقيقة أنّ هؤلاء «الناس لا يحكمون بعقولهم، بل بعواطفهم». وعند (الوردي)، السياسيّ الذكيّ هو من يستغل هذه العواطف^(١)؛ فالسياسي عنده ليس مُصلحاً، وليس من واجبه الارتقاء بوعي الناس، بل مجاراتهم في انفعالاتهم.

وهذه نظرة الفكر الغربي وعموم الفكر الوضعي، في أي زمان ومكان، لمهمة السياسي. فهو عندهم مديرٌ للشأن العام وليس مُصلحاً. بل قد يبحث عن مصالحه التي يريد تحقيقها بأيّة طريقة، مهما كانت لا خُلقيّة، ولا يُفكر في العمل على رفع منسوب الوعي ومستوى التفكير والالتزامات القيّمة لدى الناس، بل إنّهُ على العكس من ذلك، قد يعمل من أجل نشر الأوبئة الخُلقيّة بينهم.

ولأنّ السائد، هو السياسيّ المتحلّل من أيّة التزامات دينيّة، أو قيّم خُلقيّة، ولا يُهمّه إلا الحفاظ على سلطته؛ فإنّ نظرة (الوردي) له ستكون على هذا الأساس. فهو يرى أنّ السياسيّين يعتمدون على استثارة العواطف الجماعيّة، مثل الخوف أو الكبرياء، لتعبئة الجماهير. وهذا ما يُفسّر نجاح

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٢٠٣.

الفصل الثاني - المبحث الأول ٤١

الحُطْب السِّيَاسِيَّة، التي تعتمد على الشَّعارات العاطفيَّة بدلاً من البرامج العقلانيَّة.

ويُناقش الوردِي مِيل الثَّقافة العربيَّة إلى تقديس الزَّعيم، ممَّا يُؤدِّي إلى الطَّاعة العمياء. فالعربي يُحب أن يرى في زعيمه صورة الأب القوي، حتى لو كان هذا الزعيم ظالماً، وهو يضرب مثلاً لذلك، (المتوكِّل العبَّاسي) الذي كان يمتلك عدداً كبيراً من الجوّاري في قصره، ويشرب النَّبيذ المُسكر ويضطهد المُعتزلة والشَّيعَة، لكنَّه صار مقدَّساً رغم كل ممارساته البشعة، فقط لأنَّه قرَّب أهل السُّنة ورفع من شأنهم، بعد أن كان صوتهم خافتاً في عهد المأمون^(١). ولذلك، مهما يكن الزَّعيم فاسداً أو ظالماً، فإنَّه إذا ما أجاد اللَّعب على عواطف الجماهير، فإنَّه يُصبح - في نظرهم - شخصاً مقدَّساً.

لا يملك الجمهور فكراً ولا وعياً ولا قدرة على التَّحليل والنَّقد، ولذلك ينساق وراء عواطفه ويسقط أمام السِّيَاسي، الذي لا يلتزم بشيء من الأخلاق الدِّينيَّة والسِّيَاسِيَّة، ويُتقن اللَّعب على انفعالات الناس، وهذا الأمر لا يقتصر على الحاكم، بل يشمل أيضاً المُعارض، ولقد قامت، في العالم العربي، انتفاضات متعدِّدة، لعبت فيها العواطف والانفعالات دوراً رئيساً.

١ - علي الوردِي: وعاظ السلاطين، ص ٢٤٢.

تتمكّن الأنظمة السياسيّة المُستبدّة، من خلال مفهوم سيكولوجيّة الطاعة، من ترويض النَّاس. لكنّها قد تفشل عندما تظهر زعامة سياسيّة موازية، وأكثر جاذبيّة تأخذ النَّاس إلى جانبها، وقد تقودهم في ثورة ناجحة تطيح بها. وهذا المفهوم يُساعد في فهم دور الخطاب السياسي في تعبئة الجماهير. لكنّ مفهوم سيكولوجية الطاعة يُركّز بشكل مفرط على العواطف، مُتجاهلاً العوامل الاقتصادية والدلويّة في تحليل كفيّة تحوّل العواطف إلى قوّة سياسيّة منظمّة. فالناس قد يحتجّون على الحكومة القائمة، ليس بسبب وجود الزعيم السياسي الذي يستثير عواطفهم، بل بسبب وجود معاناة اقتصادية وسياسيّة واجتماعيّة، مثل الفقر والاستبداد والفساد. بل قد يحتجّ النَّاس ويتفضون بسبب وعيهم بفساد السُّلطة الحاكمة، بعد أن مكّنت "الإنترنت" ومواقع التّواصل من رفع منسوب الوعي. وهو ما لم يأخذه (الوردي) بالاعتبار؛ حيثُ إنّه لم يدرك ذلك، وغادر الحياة قبل أن يشهد هذه التّطوّرات التّكنولوجيّة. لقد بات تأثير هذه الوسائل مُهمّاً في تغيير السُّلوك السياسي؛ فهذه الوسائل كان لها، مثلاً، دورٌ كبيرٌ في أحداث ما عُرف بـ "الربيع العربي". وقد يكون منظور (الوردي)، بسبب ذلك كله، يحتاج إلى تحيين إطاره الفكري، ليتمّ دمج مفاهيمه مع نظريّات حديثة، مثل "نظرية رأس المال الاجتماعي" لـ (بيير بورديو - Pierre Bourdieu) (١٩٣٠-٢٠٠٢)^(١)،

١ - بيير بورديو: نظرية رأس المال الاجتماعي، ص ٦٧.

التي يُمكن أن تساعد في فهم كيفية استخدام العشائر شبكاتنا الاجتماعية للحفاظ على نفوذها. وكذلك نظرية "الهوية المتعددة" لـ (أمارتيا سن- Amartya Sen)، التي تعتبر الازدواجية صورة من صور الهوية المتعددة^(١). لقد شهد العراق والعالم العربي تغييرات ديموغرافية كبيرة، وأصبح الشباب يُشكلون نسبة كبيرة من السُّكان، وهم أكثر انفتاحًا على الثقافات الأخرى، ممَّا يقلل من تأثير الثنائيات التقليدية، مثل: بدو وحضر، ومحافظين وحدثيين، ودينيين وعلمانيين، وهو ما يتطلب تعديل الإطار النظري لأفكار (الوردي)، فهذا الإطار لا يواكب المتغيرات الجديدة، كالعولمة والصراعات الطائفية. كما أنَّ تعميماته المفرطة، واعتماده مفهوم "الاحتمية الثقافية"، وإغفال العوامل الخارجية، تُقلل من نجاعة تحليلاته.

◀ المبحث الثاني:

مفهوم "الازدواجية الثقافية"

تعود نظرية «الازدواجية الشخصية» لـ (روبرت ماكايفر - Robert MacIver) (١٨٨٢-١٩٧٠). وقد استخدمها (علي الوردي) ليُطبِّقها على

١ - أمارتا سن: الهوية والعنف، ص ٤٥.

العرب والعراقيين بشكل خاص. وهي تحيل إلى الحالة التي تتعايش فيها قيم ومعتقدات متضاربة في المجتمع؛ حيثُ يجمع الفرد أو المجتمع بين قيم تقليدية كالقبلية، وقيم حديثة كالمدينة، دون التوفيق بينهما، مما يؤدي إلى تناقض في السلوك والتفكير.

يُوضح (الوردي) أنَّ الشخصية العربية عامَّة والعراقية خاصَّة، تُعاني من انقسام داخلي بين قيم متضاربة، مما يؤدي إلى سلوكيات متناقضة. يقول: "وقد لاحظت، بعد دراسة طويلة، أنَّ العرب مصابون بداء ازدواج الشخصية أكثر من غيرهم من الأمم. ولعلَّ السَّبب في ذلك ناشئ من كونهم وقعوا أثناء تطوُّرهم الحضاري تحت تأثير عاملين متناقضين، هما البداوة والإسلام"^(١). ويضيف: «لا أبالغ إذا قلت إنَّ العربي بدويٌّ في عقله الباطن، ومسلم في عقله الظاهر. فهو يُمجِّد القوَّة والفخار والتَّعالي في أفعاله، بينما هو في أقواله يعظ النَّاس بتقوى الله... والعراقي أكثر ازدواجًا من غيره من أبناء الأمم العربية الأخرى»^(٢).

يعتقد (الوردي) أنَّ الشخصية العراقية تُعاني، أكثر من بقية العرب، انقسامًا داخليًا بين قيم متضاربة، مما يؤدي إلى سلوكيات متناقضة. وهذا الانقسام يعكس صراعًا بين القيم التقليدية الموروثة والقيم الحديثة المستوردة، وهو

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٩.

٢ - علي الوردي: خوارق اللا شعور، ص ٢٠.

نتيجة للتفاعل التاريخي بين البيئات الاجتماعية المختلفة في العراق، مثل البداوة والحضارة، والريف والمدينة. هذه الازدواجية ليست مجرد ظاهرة سطحية، بل هي بنية نفسية واجتماعية، تؤثر في سلوك الأفراد وتفاعلاتهم في مختلف المجالات، من السياسة إلى الحياة اليومية.

والازدواجية في الشخصية لا تعني التناقض، عند (الوردي)؛ لأنَّ المنافق يعرف شخصيته الحقيقية لكنَّه يُخفيها، أمَّا مزدوج الشخصية فهو لا يعي أنَّ له شخصيتين، وينسى ما فعله بشخصيته الأولى عندما يقول أو يفعل شيئاً مناقضاً بشخصيته الثانية. يُرجع (الوردي) ظهور الازدواج في الشخصية إلى زمن العباسيين، حين بدأت ترجمة الكتب اليونانية، التي تمتَّ على يد أبناء الطبقة المغلوبة؛ إذ كانوا حضراً في الغالب، ومعنى ذلك أنَّ التفكير اصطبغ بصبغة مثالية زاهدة خاضعة، بينما بقيت الأعمال تحت تأثير القيم البدوية السائدة فعلاً في الطبقات العليا. وبهذا أصبح النَّاس يعيشون في عالمين متناقضين، الأوَّل مثالي في عالم الفكر، والثاني واقعي في عالم الفعل^(١).

من اللافت، أن يُبرئ (الوردي)، من بين أهل زمانه، (الإمام علياً) (ع) من الازدواجية الشخصية؛ فهو نموذج الرجل الثائر، الذي ظلَّ ثائراً إلى النهاية. وفيه يقول: «علي بن أبي طالب هذا لم يكن حاكماً بالمعنى المألوف بين

١ - علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، ص ٥٢.

الناس. إنَّه كان ثائراً وظلَّ ثائراً حتَّى مات ... وهو قد كان ثائراً قلباً وقالباً ولم يكن مزدوجاً. ولذا وجدناه متألماً ممَّا يرى في جماعته من ازدواج^(١). ولا شكَّ أنَّ الإمام كان مُسلماً كاملاً، لا مكان للبداءة والجاهليَّة في تفكيره وقيمه، والكمال في إسلامه وإنسانيَّته لا يمكن أن تكون شخصيَّته مزدوجة. أوَّلاً: الدين مقابل المصلحة

يجعل (الوردي) التناقض بين الالتزام الديني المُعلن، والسُّلوك العملي الذي يخدم المصلحة الشخصية أحد أبرز أبعاد الازدواجية الثقافيَّة. فقد يُظهر الإنسان التزامه بالدين في الخطاب العام، لكنَّه يتصرَّف وفقاً لمصالحه الشخصيَّة في الممارسة. وفي كتابه "شخصيَّة الفرد العراقي"، يُناقش (الوردي) ظاهرة الفساد الإداري، باعتبارها مثلاً واضحاً على هذه الازدواجيَّة. ويوضِّح أنَّ الموظَّف قد يُظهر التزامه بالقيم الدينيَّة التي تُحرِّم الرِّشوة والفساد، لكنَّه في الوقت ذاته يُبرِّر أفعاله غير الخُلقيَّة بـ "الضرورة" أو "ظروف الحياة".

هذا التناقض يعكس صراعاً داخلياً بين الضغوط الاجتماعيَّة التي تفرض الالتزام بالدين، بما هو جزء من الهويَّة الجماعيَّة، وبين الواقع العملي الذي يدفع الأفراد إلى اتِّخاذ قرارات تخدم مصالحهم الفرديَّة. وهذا التناقض، حسب (الوردي)، يمتدُّ في عمق التَّاريخ العراقي والعربي؛ حيثُ

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٢٩.

كانت القِيمُ الدِّيْنِيَّةُ تُسْتخدَمُ أداةً لتعزيز التماسك الاجتماعي، بينما كانت المصالح الشخصية تتحكَّم في السلوك الفعلي.

ثانياً: القبيلة مقابل المواطنة

البعد الثاني للازدواجية الثقافية يتمثل في التناقض بين الولاء للعشيرة والولاء للدولة. ويبرز (الوردي) هذا الصراع في كتابه "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"، مُشيراً إلى أنَّ الأفراد في المجتمع العراقي غالباً ما يُظهرون التزامهم بمفهوم المواطنة في السياقات الرسمية، لكنهم يعودون إلى العادات القبلية في السياقات الشخصية أو الاجتماعية فعلى سبيل المثال، يُشير إلى أنَّ قضايا الثأر العشائري تُحل غالباً خارج إطار القانون، ممَّا يعكس تفوق القِيم القبلية على مفهوم المواطنة. فالقانون في العراق، كما يراه (الوردي)، ليس إلا قشرة رقيقة تُغطي العادات العشائرية^(١). ويرى (الوردي) أنَّ هذا التناقض ينبع من الإرث التاريخي للمجتمع العراقي؛ حيث كانت العشائر تُشكّل الإطار الأساس للتنظيم الاجتماعي في ظل ضعف الدولة المركزية. وحتى مع ظهور الدولة الحديثة في القرن العشرين، ظلَّت العشائر تحتفظ بنفوذها، ممَّا أدَّى إلى صراع بين القِيم القبلية التي تُعزِّز الولاء للجماعة، وقِيم المواطنة التي تُطالب بالالتزام

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣، ص ١٣٤.

بالقانون والمصلحة العامة، لكن الكفة بقيت راجحة لصالح القيم التقليدية وبقى القانون غطاءً للعادات العشائرية. ويمكن تطبيق مفهوم الازدواجية على ظواهر معاصرة كثيرة. فمثلاً كان بعض المنتقدين والمتظاهرين يُعبّرون، في محطات عديدة، عن مطالب حديثة، مثل العدالة الاجتماعية والحريّات العامّة، لكنهم في بعض السياقات أظهروا ولاءات طائفية أو قبلية، ممّا يعكس استمرار الازدواجية. كما يظهر هذا المفهوم في استخدام الشباب لوسائل التّواصل الاجتماعي للدّعوة إلى الحرية الفردية، بينما يظلون مرتبطين بالتقاليد العائلية في حياتهم اليومية. فمثلاً قد ينتقد الشاب ما يُنشر على منصات، مثل منصة "إكس"، لكنه يلتزم بتقاليد اجتماعية ترفض حرية التّقد.

ثالثاً: الحداثة مقابل التّقاليد

أمّا البُعد الثالث للازدواجية، فيتعلّق بالصّراع بين القيم الحديثة، مثل الحرية الفردية والمساواة، والقيم التقليدية، مثل الالتزام بالعائلة والتّقاليد الاجتماعية. وفي رأي (الوردى)، قد يتبنّى العربي أو العراقي القيم الحديثة في السياقات العامّة، مثل العمل أو التّعليم، لكنه يعود إلى التّقاليد في السياقات الخاصّة، مثل الأسرة أو العلاقات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قد يُدافع عن حقوق المرأة في النقاشات العامّة، لكنه يقبل بتقاليد تحدّ من حرية النّساء داخل أسرته؛ فهو يعيش في تناقض بين ما يقوله علناً

وما يفعله سرّاً، وهذا التناقض يجعله في صراع دائم مع ذاته^(١). وفي سياق آخر، تظهر الازدواجية في العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الحديثة. فمثلاً، قد يُظهر الموظف الحكومي التزامه بالقوانين الإدارية في العمل، لكنّه يلجأ إلى العلاقات العشائرية أو الطائفية للحصول على ترقية أو منفعة شخصية. هذه الظاهرة تعكس عدم التوازن بين القيم الحديثة التي تفرضها المؤسسات والقيم التقليدية التي تُهيمن على العلاقات الاجتماعية. وفي مجال التعليم، تظهر الازدواجية في الفجوة بين المناهج الدراسية الحديثة التي تُعزّز قيم المواطنة والتفكير النقدي، وبين القيم التقليدية التي يتلقاها الطلاب من أسرهم أو مجتمعاتهم. فقد يتعلّم الطالب في المدرسة فكرة المساواة بين الجنسين، لكنّه لا يقتنع بذلك في الواقع، ويعتبر أنّ التّكامل بين الجنسين هو المطلوب وليس المساواة التي تتضمّن ظلماً للرجل والمرأة على حدّ سواء؛ لأنّها تفرض على المرأة واجبات الرجل وتعطيها حقوقه، وتجرّد الرجل من حقوقه الطبيعية.

وبشكل عام، يكشف مفهوم "الازدواجية الشخصية" عن تناقضات حقيقية في السلوك الجمعي، ممّا يُساعد في فهم فشل بعض المشاريع التحديثية على النمط الغربي. وهو يقدّم أداة تحليلية مرنة يُمكن تطبيقها على سياقات متنوعة.

١ - علي الوردي: خوارق اللا شعور، ص ١١٢.

تناول (الوردي) ظاهرة الازدواجية وظواهر أخرى كثيرة، لكنّه لم يقدم حلولاً عمليّة وحقيقيّة لتجاوزها، ممّا يجعل مفهومه وصفيّاً أكثر منه تحليليّاً، يركّز على الجوانب السلبية، ويتجاهل إمكانيّة أن تكون الازدواجية مصدرّاً للتّكيف والإبداع. ففي الواقع قد يمارس الإنسان الازدواجية الشّخصيّة من أجل حماية نفسه من الاعتداء، وهي حالة من يخشى على نفسه في وسط مختلف عنه دينياً وثقافياً، وهذا ما يسمّيه القرآن بالتّقية. كما قد يخفي الإنسان مخطّطاته ومشاريعه ويتظاهر بعكس ذلك من أجل تجنّب العقاب الاجتماعية أو السياسيّة. ومن دون هذه الازدواجية تفشل مشاريعه.

ولعلّ حركة التّحديث السّريع التي شهدها العراق والعالم العربي في القرن العشرين، بعد دخول قيم غربيّة حديثة من خلال التعليم والإعلام، مسؤولة عن بعض هذه الازدواجية، بين الولاء للقيم التقليديّة والالتزام بالقوانين المدنيّة الجديدة. فالفرد العراقي، على نحو خاص، وجد نفسه بين مركزيّ استقطاب: الأوّل تمثله العشيرة وتقاليدها، والثّاني تمثله الدّولة وقوانينها. استطاع هذا المفهوم كشف التناقضات الشّخصيّة في السّلوك الفردي، ممّا يساعده في فهم فشل الانتقال إلى دولة القانون والمؤسسات التي لا تستثني أحداً من قوانينها. كما قدّم هذا المفهوم أداة تحليليّة مرنة يمكن تطبيقها على سياقات متنوّعة، من السياسة إلى التّعليم، وحتى العلاقات الاجتماعيّة. وفي العمق التّفنسي ركّز (الوردي) على الجوانب التّفنسيّة

للإزدواجية، ممّا يضيف بُعدًا جديدًا لفهم السلوك البشري في المجتمعات الانتقالية.

لقد مكّن "مفهوم الإزدواجية الثقافية" من فهم جوانب متعدّدة من الشخصية العراقية والعربية، وكشف عن التناقضات العميقة التي تُشكّل سلوك الأفراد والجماعات، من خلال تحليل أبعاد هذه الإزدواجية، مثل الدين مقابل المصلحة، والقبلية مقابل المواطنة، والحدّات مقابل التقاليد، ممّا قد يمثل إطارًا قويًّا لفهم التّحديات الاجتماعيّة والسياسيّة في المنطقة العربيّة عامّة.

وقد اقترح (الوردي) حلولاً لمشكلة الإزدواجية الشخصية فقال: "لعلّي لا أخطئ إذا حصرت العلاج بأنواعه في ثلاثة: أوّلًا إزالة الحجاب، ورفع مستواها، وإدخالها في عالم الرجل كي تتوحّد القيم ويتشابه الرجل والمرأة فيما ينشدان من مثل وأهداف. وثانيًا: تقليل هذا الفرق الكبير بين اللغة الدارجة واللغة الفصحى. تحدّثوا كما تخطبون واطلبوا كما تتحدّثون واتركوا ما ابتدعه سيبويه ونفطويه. وثالثًا: هيّئوا للأطفال ملاعب ورياضات؛ حيث يتكيّفون فيها للحياة الصّالحة تحت إشراف مرشدين أكفاء..."^(١).

وهذه العلاجات بعضها قد يكون مُوفّقًا، مثل الاهتمام بالأطفال، وبعضها

١ - علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، ص ٧٤.

الأخر جُرب في بلاد أخرى ومنها الغرب، وهناك لم يُسفر نزع حجاب المرأة، مثلاً، عن علاج لازدواج الشخصية، بل خلق أمراضاً نفسية واجتماعية جديدة. ولم يخف من انتشار الشذوذ، بل ضاعفه مرات كثيرة. لقد كانت المرأة في الغرب محببة حتى بداية القرن العشرين، وكانت أمراض المجتمع - وقتها - أقل حدة، والأسرة كانت لا تزال قائمة والقيم الخلقية لم تفقد حضورها. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ جر المرأة إلى العمل خارج البيت، وبالتزامن مع ذلك، انتزعت منها حشمتها وبدأت تنتشر العلاقات الإباحية، ثم الشاذة على نطاق واسع. فهو على هذا النحو ليس حللاً حقيقياً، بل هو اختلاق لمشكل جديد.

ودعوى التقريب بين الفصحى والدارجة، هي في الحقيقة دعوة إلى التخلي عن الفصحى لصالح الدارجة لتنشأ لغات جديدة ستكرس بلا شك انقسام العرب. وهو مشروع حاول إنجاحه الغربيون وأتباعهم الحدائثون خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لكنه فشل. فقد قاسوا العربية على اللاتينية التي تفرعت عنها اللغات الإيطالية، والفرنسية، والإسبانية، والبرتغالية، والرؤمانية، وغيرها، لكن الفرق هو أن العربية لغة القرآن والدين، وهما ضمانات استمرارها. ولعل الأجدد، هو تقريب اللهجات الدارجة من الفصحى بشكل ما، بحيث لا يعود المستمع يشعر بالفرق الكبير بينهما.

تجاهل (الوردي) حقيقة أن الازدواجية ظاهرة عالمية موجودة في سائر

المجتمعات التي تمرُّ بمراحل انتقاليَّة، من نمط ثقافيٍّ وسياسيٍّ معيَّن، إلى نمطٍ آخر، فيما يُسمى بـ "الفجوة الحضاريَّة". ولعلَّ المقاومة الشَّديدة التي أبدتها المجتمع للثقافة الواردة هو الذي عطَّل ذوبان الثقافة المحليَّة في الثقافة الواردة، بعكس مجتمعاتٍ أخرى سرعان ما اندمجت في الثقافة الغربيَّة الواردة، ونسيت بشكلٍ كبير ثقافتها التَّقليديَّة. وعادة ما يُضرب المثل في هذا المستوى بـ "تركيا"، التي خضعت لحركة تحديثٍ سريع، فنسيت ثقافتها الدِّينيَّة والقوميَّة الخاصَّة، وتبنَّت الثقافة الغربيَّة.

ليست الحداثة -بكلِّ تفاصيلها- شيئاً إيجابياً بالضرَّورة، ولعلَّ سلبياتها أكثر من إيجابياتها. فهي فلسفة للحياة، قائمة على رؤية وجوديَّة ماديَّة لا تؤمن بما وراء الطَّبيعة، وتُهمل القيم الروحيَّة والحُقيَّة بشكلٍ كبير، وتُطلق الغرائز بلا حدود، إلا في ما يتصادم مع رغبات الآخرين ومصالحهم.

إنَّ الحداثة بهذا المعنى تختلف عن التَّحديث الذي يشمل أنماط الحياة، وأشكال الاستهلاك، وأساليب التنظيم الإداري. فلا يُقال إنَّ العربيَّ يستهلك منتجات التَّطوُّر التكنولوجي كما هي الصناعات الميكانيكيَّة والإلكترونيَّة، والتَّطوُّر العمراني، ووسائل النَّقل والتَّواصل، والطُّرق الفنيَّة المُبتكرة لمضاعفة الإنتاج وتحسينه، بينما يقف موقفاً سلبياً من فكر الحداثة. فهذا التَّطوُّر التكنولوجي يبقى مفتوحاً أمام الإنسان، وتُشارك فيه شعوب كثيرة، بقطع النظر عن معتقداتها، ليحقَّق فيها التَّطوُّر والتَّقدم المرَّجو، من أجل تسهيل الحياة واختصار الوقت وتحقيق الرِّقاء وتعميم الرِّخاء.

وبدل سوق المجتمع في اتجاه القيم الحداثيّة الغربيّة المليئة بالفجوات، والقائمة على رؤية ماديّة للوجود والحياة، والتي أنتجت إنساناً مشلولاً من الناحية الرُوحية والخُلقيّة (تتجلى اليوم في الحركات النسويّة والمثليّة المطالبة بتشريع الشذوذ الذي حدث فعلياً في كثير من دول الغرب، وفي انتشار الإدمان والتشرد والفقر وتفكك الأسرة)، كان من الضّروري العمل على إعادة النَّاس إلى التّعالم والقيم الإسلاميّة كما تقدّمها النُّصوص الموثوقة. ففي الحقيقة الازدواجيّة القائمة في شخصيّة الإنسان العربي عمومًا هي التّأرجح بين الثقافة الإسلاميّة والثّقافات الوضعيّة الجديدة والموروثة. فهو اليوم، يحمل أفكاراً من مصادر شتّى، وليس غريباً أن نجده يفعل شيئاً هنا ليُنَاقِضه بعد قليل هناك.

لقد أراد الإسلام معالجة هذه الازدواجيّة منذ البداية من خلال طرح مفهوم "الأسوة الحسنّة" أو "الإمام القدوة"، الذي يُقدّم نموذجاً يُحتذى به في تمثّل القيم والتّعالم الإسلاميّة في حياته. وكان هذا القدوة هو الرّسول ﷺ نفسه في حياته، ثمّ بعد ذلك "الإمام" الذي حدّده ليكون خليفة له، ومن بعده سلسلة "الأئمّة" الذين طرحهم الإسلام قادة للنّاس، لكنّ القرشيين قطعوا الطّريق عليهم، ولم يلتزم بإمامتهم إلا المؤمنون.

ركّز مفهوم الازدواجيّة الشّخصيّة على السّلبات، وأغفل العوامل الاقتصاديّة والدينيّة، ودور قوَى العولمة في خلق هذه الازدواجيّة. ولعلّ هذه العولمة تُصبح جسراً للعبور نحو ثقافة تتجاوز التّقليد القبلي والثّقافة

الحدائثة معاً، وتبني نموذجاً جديداً يستلهم تعاليم الدين التي ترفض، فعلياً، الازدواجية في السلوك، من خلال الالتزام بالقيم الرفيعة التي عمل الإسلام وحملته رسالته على تكريسها في الواقع؛ فالعالم اليوم يتجه نحو الإسلام كما تدلُّ على ذلك الإحصاءات.

◀ المبحث الثالث:

النزعة الفردية في التحليل الاجتماعي

درس (علي الوردي) النزعة الفردية في المجتمع العراقي، وكان ذلك أحد إسهاماته لفهم هذه الظاهرة من خلال منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل التاريخي، والرصد السوسولوجي، والتحليل النفسي. ليست النزعة الفردية طارئة في المجتمع العراقي، بحسب (الوردي)، بل إنها ضاربة بجذورها في التاريخ وحاضرة بقوة من خلال النظام القبلي.

أولاً: بنية النظام القبلي

يرى (الوردي) أن النزعة الفردية في المجتمع العراقي ليست ظاهرة حديثة، بل إن لها جذوراً تاريخية عميقة تعود إلى البنية القبلية التي هيمنت على المجتمع العراقي لقرون. في كتابه "شخصية الفرد العراقي"، يوضح ذلك

بالقول إنّ البنية القبليّة التي ركّزت على الفرديّة في الدّفاع عن النّفس والاعتماد على الذات، في ظلّ غياب حماية الدّولة، جعلت الفرد العراقي يميل إلى الأنانيّة^(١).

والثّار هو نظام الحماية الفرديّة في المجتمعات القبليّة. فقد كان الفرد هو المسؤول عن حماية نفسه وعشيرته، ممّا عزّز نزعته الفرديّة. ويعتمد هذا النّظام على الفرد أو العائلة لاسترداد الحقوق بدلاً من اللجوء إلى مؤسّسات الدّولة. فالثّار تعبير عن الفرديّة القصوى؛ حيث يُصبح الفرد هو القانون والحاكم والمنفّذ^(٢).

كانت الحياة البدويّة تعتمد على الرّعي والتّنقل، ممّا جعل الفرد أو العائلة الصّغيرة وحدة اقتصاديّة مُستقلة. وهذا التّمط زاد من الاعتماد على الذات بدلاً من العمل الجماعي. وفي ظلّ ضعف الدّولة المركزيّة عبر التّاريخ العراقي، لم يتطوّر مفهوم المُواطنة الذي يعتمد على التّضامن الاجتماعي، ممّا جعل الفرد يعتمد على نفسه أو على عشيرته.

ويربط (الوردي) هذه النزعة الفرديّة بالتّاريخ العراقي الطّويل من الاضطرابات السياسيّة والاجتماعيّة. فالعراق، باعتباره مُلتقى حضارات ومسرّحاً للغزوات والاحتلالات، شهد تفكّكاً في البنى المؤسّسيّة، ممّا

١ - علي الوردي: شخصيّة الفرد العراقي، ص ٧٨.

٢ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣، ص ١٢٣.

دفع الأفراد إلى الاعتماد على أنفسهم. فعلى سبيل المثال، خلال العصور الوسطى، كانت القبائل البدوية تُهاجم المدن العراقية، ممّا أضعف الثقة في المؤسسات الحضريّة، ودفع الأفراد إلى تبني سلوكيات فردية لحماية مصالحهم.

ثانياً: انهيار الثقة الاجتماعية

يُبرز (الوردي) دور انهيار الثقة الاجتماعية في تعزيز النزعة الفردية؛ حيثُ يعتبر أنّ التاريخ الطويل من الغزوات والاحتلالات أفقد العراقيّ الثقة في المؤسسات والآخريين، فصار يعتمد على نفسه فقط. ومن مظاهر انهيار هذه الثقة، الشك في النيات. ويلاحظ (الوردي) أنّ الإنسان يميل إلى الشك في نيات الآخريين، ممّا يدفعه إلى تفضيل مصالحه الشخصية على التعاون الجماعي. بل إنّ (الوردي) يرى أنّ الإنسان يميل بطبيعته إلى تقديم مصلحته وشهوته، فيقول: "لعلنا لا نخطئ إذا قلنا إنّ الحسد والشهوة والأنانية وما أشبهه، هي صفات أصيلة في الإنسان ولا مفرّ منها"^(١).

وتفضيل المصالح الفردية ناتج، من ناحية أخرى، عن ضعف المؤسسات؛ حيث يرى الفرد أنّ تحقيق مصالحه يتطلّب تجاوز القوانين أو التعاون مع

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٧.

الآخرين، وعندما يضعف التضامن الاجتماعي تنهار الثقة وتفتت الروابط الاجتماعية، ويصبح الفرد أكثر انعزاليّة وأقل استعداداً للعمل من أجل الصالح العام.

ويمكن ملاحظة تفشي هذه الظاهرة زمن الحروب والأزمات السياسيّة، التي تُفاقم من انهيار الثقة. وانتشار الفساد الإداري يعكس نزعة فرديّة؛ حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق مكاسب شخصيّة على حساب المصلحة العامّة. كما أنّ الاستقطاب الطائفي والديني يزيد من انعدام الثقة بين الجماعات المختلفة، ممّا يكرّس السلوكيات الفرديّة.

ويشير (الوردي) إلى "الأنايّة الاجتماعيّة" في المجال السياسي، معتبراً أنّها أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق؛ فالسياسي العراقي يبحث عن مصلحته قبل مصلحة الوطن، وهذا ما يُفسّر تقلبات المواقف والتحالّفات^(١).

والأنايّة الاجتماعيّة هي أيضاً سببٌ للفساد السياسي؛ حيث يُفضّل السياسيُّ تحقيق مكاسب شخصيّة على حساب المصلحة العامّة. فالفساد ليس مجرد فعل غير خُلُفي، بل هو تعبير عن نزعة فرديّة متأصلة^(٢). وفي المجال الاقتصادي، يلاحظ (الوردي) أنّ الأنايّة الاجتماعيّة تتجلّى

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ٨٩.

٢ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١١.

في السلوكيات التي تُعطي الأولوية للربح السريع على حساب الاستدامة. فالتاجر، مثلاً، يُفضل الربح السريع على التجارة المستقرة، والموظف يُقدّم الرشوة على الانتظار في الطابور.

ويربط (الوردي) الأنايية الاجتماعية باقتصاد "الريع"، الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، مثل النفط بدلاً من الإنتاج. وهذا النمط يُعزز السلوكيات الفردية؛ لأنه يشجع على السعي وراء المكاسب السريعة. ويلاحظ (الوردي) غياب الثقافة الإنتاجية؛ إذ يميل الناس إلى تفضيل الأعمال التجارية الفردية على المشاريع الجماعية التي تتطلب تعاوناً طويلاً الأمد. ومن جهة أخرى، يبرز انتشار الاقتصاد غير الرسمي، مثل التهريب والأسواق السوداء. وهو ما يعكس نزعةً فرديةً؛ حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق مكاسب شخصية دون الالتزام بالقوانين.

وعلى المستوى الاجتماعي، تتجلى الأنايية في ضعف الروابط الاجتماعية وانهايار الثقة بين الأفراد؛ إذ إن الأفراد يُفضلون مصالحهم الشخصية، حتى لو كانت على حساب الجماعة، مما يؤدي إلى تفتت النسيج الاجتماعي. وهذا ما يُضعف التضامن. فهم يميلون إلى التركيز على مصالحهم العائلية أو العشائرية بدلاً من المصلحة الجماعية.

تؤدي الأنايية إلى تنافس غير صحي بين الأفراد، مما يعيق التعاون في المشاريع المجتمعية. أما انعدام الثقة والشك في الآخرين فيؤدي إلى تقليل الرغبة في العمل الجماعي. ومن الطبيعي أن تُعيق النزعة الفردية

التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالمجتمعات التي تسودها النزعات الفردية تعاني صعوبة في تحقيق تنمية حقيقية؛ لأنها تفتقد للعمل الجماعي المنظم، تضعف النزعة الفردية، على هذا النحو، المشاريع الجماعية؛ حيث تخلق صعوبة في تنفيذ المشاريع الكبرى التي تتطلب تعاوناً بين الأفراد أو المؤسسات.

ويؤدي الفساد والمحسوبية إلى إهدار الموارد وتأخير المشاريع التنموية. كما تُفاقم النزعة الفردية الفجوة الاجتماعية بين الطبقات؛ حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق مكاسب شخصية دون النظر إلى المصلحة العامة. وهو ما يهدد النسيج الاجتماعي، ليصبح المجتمع عرضة للتفكك عند أول أزمة^(١). تضعف الروابط بين الأفراد، ما يجعل المجتمع أكثر عرضة للصراعات والانقسامات الطائفية والعشائرية، وهو ما يضعف الهوية الوطنية والانتماء الوطني.

يقدم (الوردي) هذا التحليل لسطوة النزعة الفردية، ودورها في تعطيل المشاريع وتعميق الانقسامات وتفشي الفساد الإداري، لكنه لا يقدم حلاً حقيقياً لتجاوز هذا الوضع الناتج عن انهيار الثقة المجتمعية. من الإنصاف القول إن تفوق الغرب مدين إلى وجود مؤسسات راسخة فيه، ووجود آليات رقابة إدارية تحد من الفساد المالي والإداري. وهذا

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣، ص ٥٦.

الفصل الثاني - المبحث الثالث ١١

النموذج يمكن الاستفادة منه في العالم العربي وإضافة العامل الديني إليه، من خلال التربية الصحيحة والتوعية المستمرة. فالتعاليم الإسلامية تحثُّ على التعاون والتعاقد والتكافل، وتدعو إلى العمل الجماعي واحترام القوانين، وتُحرِّم الفساد بكلِّ أنواعه. ولعلَّ هذا الأمر يحتاج إلى استعادة الثقة المجتمعية والالتزامات الدينية ومحاربة الأهواء النفسية، بعيداً عن سطوة المصالح الفردية والمحسوبيات الاجتماعية والفساد الإداري.

ثالثاً: نظرية النزعة الفردية

تُقدِّم نظرية "النزعة الفردية" أفكاراً جديدة مهمة. فهي تُبدع نموذجاً تفسيريّاً للسلوك الاجتماعي وإطاراً لفهم السلوكيات الفردية في سياق اجتماعي وتاريخي، عندما تربط التاريخ بالواقع المعاصر؛ حيثُ يبيِّن (الوردي) كيف أنَّ العوامل التاريخية، مثل البنية القبليَّة، لا تزال تؤثر على السلوك الحديث. كما تكشف عن التناقضات بين الانتماء الاجتماعي والنزعة الفردية، ممَّا يُساعد في فهم التَّحديات الاجتماعية. ويُركِّز (الوردي)، في هذا الإطار، على أهميَّة العوامل النفسية في تكوين السلوك، وهو جانب غالباً ما يُهمَل في التحليلات الاجتماعية.

ورغم قوَّة هذه النظرية، التي استخدمها (الوردي)، لكنَّها تواجه انتقادات. فهناك أولاً مبالغة في التعميم؛ حيثُ يفترض (الوردي) أنَّ النزعة الفردية سمة عامَّة لجميع العراقيين والعرب، متجاهلاً الاختلافات الطبقيَّة والإقليمية،

كما يغفل أهميّة العوامل الاقتصادية الحديثة، ويُركّز على العوامل الثقافيّة والتاريخيّة، فلا حديث، مثلاً، عن دور العولمة والاقتصاد الحديث في تكوين السلوك. وهذا يعني أنّ (الوردي) لم يستشرف إمكانات التّغيير، وصورّ في نظريّته المجتمع العراقيّ كياناً ثابتاً، وجعله سجيناً للنزعة الفرديّة. بل إنّهُ لا يُقدّم أيّة مقترحات لحلول من أجل تجاوز هذه النزعة بات واضحاً اليوم أنّه من غير الممكن إهمال السياقات العالميّة، وتأثير العولمة ووسائل التّواصل الاجتماعيّ في تغيير السلوكيّات الفرديّة.

وبالمقارنة مع نظريّات أُخرى، مثل نظريّة "الحدّات السّائلة" لـ (زيغمونت باومان - Zygmunt Bauman) (١٩٢٥-٢٠١٧) نجد أنّها تقدّم تفسيراً لكيفيّة تأثير العولمة على النزعات الفرديّة. وهذا يُمكن أن يساعد في تحديث الإطار النظريّ لفكرة النزعة الفرديّة لدى (الوردي)^(١). ويرى (إميل دوركهايم - Émile Durkheim) (١٨٥٨-١٩١٧) أنّ النزعة الفرديّة يُمكن أن تكون إيجابيّة إذا ارتبطت بالتّضامن العُضوي، وهو ما يُناقض رؤية (الوردي) التي تُركّز على الجوانب السّلبيّة^(٢).

بالعموم، إنّ تحليلات (الوردي) للنزعة الفرديّة، رغم مرور أكثر من نصف قرن على طرحها، قادرة على تفسير كثير من الظواهر الاجتماعيّة والسّياسيّة

١ - زيغمونت باومان: الحدّات السّائلة، ص ٣٣.

٢ - إميل دوركايم: الانتحار، ص ٤٥.

في العراق المعاصر، لكنها حوّلت الإنسان إلى مجرد كائن خاضع لحتمية نزعته الأنانية، كما هو شأن الحيوانات. في حين أنه يبقى قادراً على مقاومة شهواته وغرائزه وعواطفه وانفعالاته المنفلتة. فهو ليس كائنًا أحاديّ التكوين، بل إنه عقل مفكّر وغريزة شهوانية. وإذا لم يتقدّم العقل ويُسيطر ليكون منظّمًا لشهوات الإنسان؛ فإنّ الشهوة هي التي ستقود، ويصبح العقل مجرد أداة لتحقيق نزواتها.

تحتاج النظرية الفردية إلى دمج عناصر أخرى، من أجل جعلها أكثر ملاءمة للواقع المعاصر، مثل إضافة العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة في تحليل النزعة الفردية. كما يمكن استخدام مناهج حديثة، مثل تحليل الشبكات الاجتماعية لفهم تأثير وسائل التواصل على السلوكيات الفردية. وإذا كان (الوردي) قد ركّز بحوثه على المجتمع العراقي، فإنّ توسيع نطاق هذه النظرية على سياقات أخرى في العالم العربي اختبار جدي لمعرفة مدى شموليتها.

تقدّم نظرية النزعة الفردية والأنانية الاجتماعية إطاراً نظرياً مهماً لفهم التحديات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. ومن خلال تحليل الجذور التاريخية، والمظاهر السياسية والاقتصادية، والآثار الاجتماعية، يُقدّم (الوردي) تفسيراً مُركّباً للسلوكيات الفردية. ورغم الانتقادات المتعلقة بالتعميم المفرط؛ إذ إنه ليس كلّ الناس أنانيين وتابعين لغرائزهم، والشاملة لإغفال العوامل الاقتصادية الحديثة، يُمكن أن تكون هذه النظرية إطاراً

عامًّا يمكن تطويره لمواكبة المتغيرات المعاصرة. ودمج هذه النظرية مع مناهج ونظريات حديثة يُمكن أن يُعزِّز من قيمتها الأكاديمية وتطبيقاتها العملية في فهم المجتمع.

الفصل الثالث

الدين والسلطة من منظور اجتماعي

يتحرك الدين والسلطة بصورة تفاعلية من منظور اجتماعي. فالدين، بوصفه قوة رمزية، يُعمق التماسك الاجتماعي من خلال "العصبية"، في نظر (علي الوردي) تبعاً لـ "ابن خلدون"، لكنّه، من جهة أخرى قد يُستخدم أداة لتبرير السلطة أو الصراع. والسلطة، بدورها، تستند إلى الدين لشرعنة نفوذها، خاصّة في المجتمعات التقليدية.

ويُحدّر (الوردي) من تسييس الدين، حين يتحوّل إلى وسيلة للهيمنة بدلاً من الإصلاح، عندما يكشف تعقيدات هذا التفاعل، من خلال التركيز على العصبية، لكنّه يفعل ذلك بشكل مفرط أحياناً، ممّا يجعل من المهمّ فهم مدى تأثير (ابن خلدون) على المنهج التحليلي لديه.

◀ المبحث الأول:

(علي الوردي) والتأثير "الخدوني"

يظهر تأثير (عبد الرحمن بن خلدون) (١٣٣٢-١٤٠٦) - المؤرّخ الذي يُنسب

إليه وضع أُسس علم الاجتماع في كتابه "المقدمة" - واضحاً على أفكار (علي الوردي). وتجلّى ذلك التأثير في منهجيّته التحليليّة، وتركيزه على العصبية، وتحليل الصّراعات الاجتماعيّة، وفهم العلاقة بين الدين والسلطة.

أولاً: المنهجية التحليلية "الخلدونية"

قدّم (ابن خلدون) في "المقدمة" منهجاً جديداً لتحليل حركة المجتمعات، يعتمد على دراسة العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي توجه مسار التاريخ. وهذا المنهج ألهم (الوردي)، الذي تبنّى اتّجاهاً سوسيولوجياً مشابهاً يركّز على السياقات الاجتماعيّة، بدلاً من الروايات التاريخيّة التقليديّة.

ولا يخفي (الوردي) ذلك، ويقول: "حين ندرس نظريّة ابن خلدون نجدها في معظمها تدور حول المقارنة بين البداوة والحضارة، وكيف حدث الصّراع بينهما. ولهذا جاز القول إنّ هذه النظريّة هي، على الرغم من قدمها الزماني، خير مرجع لنا في دراسة المجتمع العربي. وإنّها انبعثت من طبيعة هذا المجتمع، كمثّل ما انبعث النظريّات الاجتماعيّة الحديثة من طبيعة المجتمع الذي نشأت فيه"^(١).

رفض (الوردي)، مثلما رفض (ابن خلدون)، الاعتماد على الروايات

١ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص. ٢١-٢٢.

التاريخية التي قد تكون، في نظره، سطحية أو تعرضت للتلاعب، وذهب إلى تحليل الظواهر الاجتماعية على طريقته. وفي تحليله للصراعات الطائفية في العراق، اعتمد (الوردي) على فكرة (ابن خلدون) التي تقول إنَّ التاريخ يتشكّل من خلال التفاعلات بين العوامل المادية والاجتماعية، مثل العصبية والاقتصاد، ويقول: "كما رأى ابن خلدون أنَّ العصبية هي المحرك الأساس للدُّول، فإنَّني أرى أنَّ الصراعات الاجتماعية في العراق تعكس تناقضات بين العصبية القبليَّة والطائفية^(١)."

وتأثير منهج (ابن خلدون) على (الوردي) مكَّنه من تقديم تحليلات جديدة للمجتمع العراقي، لكنَّه لم يُطوِّر هذا المنهج بصورة كافية ليشمل أدوات بحثية حديثة، مثل الإحصاءات أو الدراسات الميدانية، ممَّا يجعل بعض تحليلاته تعتمد على التفسيرات النظرية أكثر من الأدلة الحسية.

ثانياً: العصبية مُحرك الصراعات الاجتماعية

يعني مفهوم العصبية عند (ابن خلدون)، التَّضامن الاجتماعي الذي يُوحِّد الجماعات القبليَّة بوجه خاص، ويدفعها للسيطرة على السُّلطة. وقد كان لهذا المفهوم تأثيرٌ كبيرٌ على أفكار (علي الوردي).

يرى (ابن خلدون) أنَّ العصبية هي القُوَّة التي تبني الدُّول، وتؤدي إلى

١ - علي الوردي: دراسة في طباع العراقيين، ص ١٤٥.

انهيارها عندما تضعف. ويعتمد (الوردي) هذا المفهوم لتفسير الصراعات في المجتمع العراقي، كما هو الصراع بين البداوة والحضارة. فالعصبية التي تحدت عنها ابن خلدون لا تزال فاعلة في المجتمع العراقي، حسب رأيه^(١). واعتماد (الوردي) على "مفهوم العصبية" مكّنه من تفسير الصراعات الاجتماعية بطريقة متماسكة، لكنّه قد بالغ في تطبيقه على جميع الظواهر الاجتماعية، ممّا أدى إلى تبسيط بعض التعقيدات. فعلى سبيل المثال، لم تكن الصراعات الطائفية في العراق دائماً مجرد عصبية، بل شملت عوامل اقتصادية، مثل التنافس على الموارد، وسياسية، مثل الصراعات على النفوذ والسلطة، ودينية كما في التفسيرات المختلفة للعقيدة، والتي لم يعالجها (الوردي) بعمق كافٍ، ممّا جعل تحليله يبدو سطحيّاً في بعض الجوانب.

ثالثاً: جدلية السلطة والدين

يرى (ابن خلدون) أنّ الدين يلعب دوراً حاسماً في تعزيز العصبية وإضفاء الشرعية على السلطة، خصوصاً في المراحل الأولى من قيام الدول. فالدين، في نظره، يقوّي العصبية؛ لأنّه يُعطي الجماعة هدفاً مشتركاً ويبرر سُلطتها^(٢).

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ٩٨.

٢ - ابن خلدون: المقدمة، ص ٣٢٠.

الفصل الثالث - المبحث الأول ٧١

لكنَّ (الوردی) ذهب إلى وجود انفصال بين الدين والدولة في العهد الأمويّ. فقد كانت هناك ثغرة بين الدين والدولة. يقول: "وقد شهد العهد الأمويّ ثغرة لا يُستهان بها بين الدين والدولة. فالدولة كانت راسخة الدّعاءم في الشّام، تؤيّدُها سيوف القبائل العربيّة، بينما كان حملة الدين والفقهِ الحديث ينشرون دعوتهم المثاليّة في صفوف الفلاحين والغوغاء وأهل الحرف. وكان الدين والدولة، بهذا، يسيران في اتجاهين متعاكسين"^(١).

وهذا يعني أنّ (الوردی) رفض فكرة استغلال الدين لإضفاء شرعيّة على الحكم الأموي والحكم الذي مهّد له. والحقيقة، أنّ الدين تحوّل فعلاً إلى أداة لتبرير سُلطة الأمر الواقع، وهذا الأمر بدأ بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة واستمرّ مع الأمويين والعبّاسيين. ومعارك (الإمام عليّ) عليه السلام كانت من أجل تأويل الدين في الاتجاه الذي يُعيد إلى موقعه حاكمًا على السياسة، ويُنقذه من الاستغلال الذي حدث له. وهذا ما قاله النبي ﷺ وهو يُشير إلى (الإمام عليّ) عليه السلام: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلِيَّ تَأْوِيلَهُ، كَمَا قَاتَلْتُ عَلِيَّ تَنْزِيلَهُ»^(٢).

تأثّر (الوردی) بـ (ابن خلدون) في تحليل العلاقة بين الدين والسُلطة أضاف عمقًا لتحليلاته، لكنّه ادّعى التّباعد بين الدولة والدين، وهذا

١ - علي الوردی: وعاظ السلاطين، ص ٣٦.

٢ - النسائي: السنن الكبرى، ح ٨٥٤١؛ أحمد بن حنبل: المسند، ح ١١٢٨٩.

شيء غير ممكن؛ لأنَّ الدولة تحتاج إلى الدين الذي تتوسَّك عليه، وتبرَّر به وجودها، وتستمد منه قوانينها وقيَمها، سواءً أكان هذا الدين وحياً نبوياً أم وضعاً بشرياً أم قلباً لتعاليم الوحي من خلال لعبة التَّأويل الماكر كما مارسها الأمويون والقرشيون. فالعلاقة بين الدولة والدين بعد النبي ﷺ قد قُلبت، ليُصبح الدين خاضعاً لتوجُّهات الحاكم بدل أن يكون الحاكم خاضعاً لأحكامه، ولذلك أُحرق الحديث ووُضع كمَّ آخر وفُسر القرآن على غير وجهه، وأُلقت المذاهب لتحلَّ محلَّ الدين، وبات لكلِّ دولة مذهبه. أعطى (ابن خلدون) الدين دوراً إيجابياً في تعزيز العصبيَّة. لكنَّ (الوردي) كان يُركِّز على فكرة البداوة والحضارة، ويميل إلى رؤية سلبية تُركِّز على الجانب السياسي. ومع ذلك كان تأثير (ابن خلدون) على (الوردي) تأثيراً محورياً، في صياغة منهجيَّته وتحليلاته، رغم القيود. فمن النَّاحية المنهجيَّة، مكَّن تبني (الوردي) لمنهج (ابن خلدون) من تقديم تحليلات سوسيولوجية مختلفة، مقارنةً بالروايات التَّاريخية التَّقليديَّة. واستخدامه لمفهوم العصبيَّة ساعد في تفسير الصِّراعات الاجتماعيَّة والطائفية في العراق، وجعل رؤيته أكثر ملاءمةً للمجتمعات العربيَّة التي لا تزال تحت تأثير العصبيَّات القبليَّة.

وفي المُقابل، بالغ (الوردي) أحياناً في تطبيق مفاهيم (ابن خلدون)، مثل العصبيَّة، على ظواهر معقَّدة دون مراعاة العوامل الحديثة، مثل العولمة أو التَّكنولوجيا، ولم يطوِّرها بشكلٍ كافٍ ليشمل أدوات البحث الحديثة، مما

جعل تحليلاته تعتمد على التفسيرات النظرية أكثر من الأدلة المحسوسة. لكنّه، على في قبال (ابن خلدون) -الذي رأى في الدين قوة موحدة- ركز (الوردي) على التباعد والانفصال بينهما، ممّا قد يعكس تأثره بالماركسيّة أكثر من تأثره بـ (ابن خلدون).

وفي كل الأحوال، يظلُّ تأثير (ابن خلدون) على (الوردي) ذا أهميّة في فهم الصّراعات الاجتماعيّة والسّياسيّة في العالم العربي، لا سيّما في سياقات الطائفية والصّراعات على السّلطة. يحتاج منهج (الوردي) إلى تحديث ليشمل التّغيّرات الحديثة، مثل تأثير وسائل التّواصل الاجتماعي على العصبيّات. كما يحتاج إلى تغيير موجهاته الثقافيّة ليتخلّص من التّأثير القوي للمرجعيّة الغربيّة في تحليلاته. فالحديث عن تباعد بين الدين والدّولة شيء تدّعيه الحداثّة الغربيّة، بينما الواقع يؤكّد أنّ الحداثّة نفسها في فلسفاتها وأيديولوجياتها باتت هي الدين الجديد للدّولة الغربيّة.

تأثّر (علي الوردي) بـ (ابن خلدون) بشكل كبير؛ حيث استلهم منهجه السوسيولوجي، ومفهوم العصبيّة لديه، وتحليله للعلاقة بين الدين والسّلطة في بعض الأوجه. وهذا التّأثير مكّن (الوردي) من تقديم تحليلات مثيرة للمجتمع العراقي والعربي، لا سيّما تفسيره للصّراعات الاجتماعيّة واستغلال الدين سياسياً.

ورغم ذلك، يُعاني منهج (الوردي) من التّبسيط أحياناً ونقص الأدلّة التاريخيّة. وأفكاره، رغم أهميّتها، تبقى في حاجة إلى استلهاً نصوص

القرآن والسنة، بالمعنى الواسع، من أجل تطوير منهجيات جديدة تستفيد، في وقت واحد، من تعاليم القرآن وحملة الرسالة، وإرث (ابن خلدون) الذي يحتاج بدوره عمليات نقدية، وأدوات البحث الحديثة التي يجب التعامل معها بحذر.

◀ المبحث الثاني:

الظواهر الاجتماعية من وجهة سوسولوجية

حاول (علي الوردی) تفسير الظواهر الاجتماعية في العالم الإسلامي بمنهجية تجمع بين التحليل السوسولوجي والتاريخي. وفي كتبه المتعددة، قدّم (الوردی) رؤية نقدية للعلاقة بين الدين والسلطة، معتبراً أنّ الدين ظاهرة اجتماعية تخضع لتحوّلات السياقات السياسية والاقتصادية. ومضافاً لـ (ابن خلدون)، تأثّر (الوردی) بمفكرين غربيين، مثل (كارل ماركس - Karl Marx) و(ماكس فيبر - Max Weber)، ممّا جعله يركّز على التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقيّة، بوصفها محركاتٍ للتغيير^(١).

١ - علي الوردی: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص. ١٨-٢٠.

أولاً: الدين بما هو ظاهرة اجتماعية

ينظر (الوردي) إلى الدين ليس باعتباره عقيدةً روحيةً مجردةً، بل بما هو ظاهرة اجتماعية تخضع لتحوُّلات السياقات الاقتصادية والسياسية والثقافية. فهو لا يرى في الدين مجرد نظام عقديٍّ أو رُوحِيٍّ، بل يراه ظاهرةً اجتماعيةً تتشكَّل وفقاً للظروف المادية والثقافية للمجتمع. فالدين في جوهره تعبير عن حاجات الإنسان الاجتماعية، وهو يتغيَّر ويتكيَّف مع الظروف التي يعيشها المجتمع، ولا يمكن فصله عن الصِّراعات الطبقيَّة والسياسية^(١).

وتعكس هذه الرؤية تأثره بـ (ماكس فيبر)، الذي ربط الدين بالبنية الاقتصادية، وبـ (كارل ماركس)، الذي رأى الدين تعبيراً عن الصِّراعات الطبقيَّة. لكنَّ (الوردي) يُضيف بُعداً محلياً من خلال تحليله للمجتمعات العربية؛ حيث يرى أنَّ الدين يتفاعل مع العصبية القبليَّة والصِّراعات الاجتماعية.

في دراسته لطباع العراقيين، يُشير إلى أنَّ الدين في المجتمعات البدوية يأخذ شكلاً بسيطاً يتماشى مع بساطة الحياة البدوية. وهذا يعني أنَّ (الوردي) لا يرى في الدين شيئاً ثابتاً، بل هو متحرِّك، يتشكَّل وفقاً لاحتياجات المجتمع. وعلى سبيل المثال، يرى (الوردي) أنَّ الإسلام في بداياته كان حركةً ثوريةً

١ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص.ص ٢٠-٢١.

تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي في مكة، لكنّه تحوّل بعد الهجرة إلى المدينة، إلى ظاهرة دينيّة وسياسيّة تجمع بين الرّوحانيّة والسّلطة^(١). لكنّ تعميم القول إنّ الدّين مُتغيّر وفقاً لحاجات المجتمع قد لا يكون دقيقاً. والأحرى القول إنّ فهم الإنسان للدّين واستخدامه له هو المتغيّر. وهذا الفهم أو التّدخل في الدّين هو الذي أنتج الأديان الوضعيّة والمذاهب العقديّة، التي قد تُمثّل خروجاً عن تعاليم الدّين النبوي الأصليّة.

لم يُغيّر الإسلام مقولاته المركزيّة المتعلّقة بالذّات الإلهيّة، ومصير الإنسان بعد الموت، والكائنات الخفيّة، والعالم الآخر. كما أنّ أحكامه الأساس لم تتغيّر، وإنّ حدث أحياناً تدرّج في تثبيت بعض الأحكام. والاختلاف الذي ظهر بعد وفاة النبي ﷺ لم يكن في الحقيقة إلا خروجاً عن تعاليمه وعن أحكامه بسبب الطموحات السّلطويّة، والاجتهادات خارج النّص.

ثانياً: تحوّل الدّين من حركة ثوريّة إلى مؤسّسة رسميّة
يبدأ الدّين حركة ثوريّة تحمل قيمًا مثاليّة، لكنّه يتحوّل تدريجيّاً إلى مؤسّسة رسميّة تخدم مصالح السّلطة، في نظر (الوردي) الذي يقول: "إنّ الإسلام

١ - علي الوردي: دراسة في سوسولوجيا الإسلام، ص ٩٥.

في بداية أمره كان شبيهاً بالمسيحية في موقفه إزاء الحياة الاجتماعية، وتحول بعد ذلك إلى نظام ديني - سياسي^(١). ويحاول (الوردي) تقديم نماذج من التاريخ لتوضيح هذه الفكرة، فيشير إلى أن الإسلام في العهد المكي كان دعوة رُوحية تهدف إلى إصلاح المجتمع، لكنه تحول بعد إقامة الدولة في المدينة إلى مؤسسة سياسية^(٢).

واستمر هذا التحول بعد النبي ﷺ. وهو، بحسب (الوردي)، لم يكن مجرد نتيجة للسياسة، بل انعكاساً للصراعات الاجتماعية. فالدولة، بسبب حاجتها إلى الاستقرار، اضطرت إلى خلق روايات دينية تُبرر سلطتها، مثل مفهوم "القدر" الذي روجت له الدولة الأموية. ويقارن (الوردي) هذا التحول بما حدث في المسيحية، التي بدأت حركةً للمضطهدين، لكنها أصبحت مؤسسة رسمية بعد تبني الإمبراطورية الرومانية لها في القرن الرابع الميلادي.

ورغم أن (الوردي) يتحدث عن تباعد وانفصال بين الدين والدولة، لكنه يعود ليتحدث عن استغلال الدين لمصلحة الحاكم، معتبراً أن الوعاظ سلاح السلطان، يستخدمهم ليجعل الناس يتقاتلون فيما بينهم بدلاً من أن يواجهوه. فقال: "يُخيل لي أن الطُغاة وجدوا في الواعظين

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٢٣.

٢ - علي الوردي: دراسة في سوسولوجيا الإسلام، ص ٩٧.

خير مُعين لهم على إلهاء رعاياهم وتخديرهم، فقد انشغل النَّاس بوعظ بعضهم بعضًا فنسوا بذلك ما حلَّ بهم على أيدي الطُّغاة من ظُلم^(١). ف«الوعاظ كانوا ولا يزالون يعيشون على ما يُنفقه عليهم أصحاب الجوارى»^(٢) ويقصد بذلك السُّلطان سواء أكان أمويًّا أم عباسيًّا أم غيره.

والحقيقة أنَّ الدين ليس نمطًا واحدًا، بل هو أنماطٌ متعدّدة. وكما يوجد الدين النبوي، يوجد الدين الوضعي. وقد يُخترق الدين النبوي ويوجّه لتلبية وتبرير أهواء السُّلطان أو مصالح الزُعماء، كما فعل الأمويُّون والذين مهّدوا لهم. والوعاظ الذين يستخدمهم السُّلطان هم عادة بعيدون عن خط الإسلام الحقيقي الذي يُعارض الطُّغيان والظُّلم.

إنَّ أئمةَ الإسلام الحقيقيّين لا نجدهم أبدًا يبرّرون للطاغية ظُلمه، بل ربّما واجهوه بقوة كما فعل الإمام الصادق (عليه السلام)، على سبيل المثال، حين أرسل إليه (المنصور) إليه: «لم لا تغشانا كما يغشانا سائر النَّاس؟ فأجابه: ليس لنا ما نخافك من أجله، ولا عندك من أمر الآخرة ما نرجوك له، ولا أنت في نعمة فنهتكت، ولا تراها نعمة فنعزيك بها، فما نضع

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١١.

٢ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٠.

عندك؟! قال: فكتب إليه: تصحبنا لتصحنا فأجاب: من أراد الدنيا لا ينصحك ومن أراد الآخرة لا يصحبك، فقال المنصور: والله لقد ميّز عندي منازل الناس، من يريد الدنيا ممّن يريد الآخرة، وإنّه ممّن يريد الآخرة لا الدنيا^(١).

أمّا الحديث عن تحوّل الإسلام من ثورة في الفترة المكيّة إلى دولة في الفترة المدنيّة فهو كلام لا يستقيم؛ لأنّ الإسلام لم يُغيّر تعاليمه، والذي تغيّر هو الواقع الذي بناه على الأرض. فالانتقال ليس نتيجة لتغيّر رؤية الإسلام، بل لنجاح مشروعه وانتصاره السياسي والديني.

ثالثاً: الدين والصراعات الاجتماعية

يرى (الوردي) أنّ الدين غالباً ما يُستخدم أداةً في الصراعات الاجتماعية، سواءً بين الطبقات أم العصبية القبليّة. وفي بحثه حول "طبيعة المجتمع العراقي"، اعتبر (الوردي) أنّ الدين ارتبط بالصراع بين البداوة والحضارة^(٢). وهذا التحليل يعكس تأثره بـ (ابن خلدون)، الذي ربط العصبية بالصراعات الاجتماعية.

إنّ اعتبار الدين ظاهرة اجتماعية تتغيّر حسب المصالح والأهواء لا

١ - أبو الفتح الإربلي: كشف الغمة، ج ٢، ص ٤٤٨.

٢ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ١٨.

ينطبق على الأديان كلها، بل فقط على الأديان والمذاهب التي تُخترع من أجل استخدامها وتطويعها لتبرير ذلك. أمّا الدين النبوي، فإنّ تعاليمه القائمة على الحق والخير لا تتغيّر. ولأجل المحافظة على تعاليم هذا الدين الذي كان الإسلام خاتماً له، كان هناك الحجج والأوصياء الذين أكّد القرآن والنبي ﷺ أنّهم وحدهم الممثلون له والنّاطقون باسمه، وقد قرن النبي ﷺ بينهم وبين الحقّ والقرآن، وقال إنّ القرآن والعتره لا يفترقان أبداً. ولذلك يعترف (الوردي) بأنّ (الإمام علي) (عليه السلام) كان يُمثّل الإسلام ويحرص على العدالة والمساواة ويرفض شراء الدّم.

انتقد (الوردي) استغلال الدين من أجل السُّلْطَة. وهذا الأمر ينطبق فقط على الخطّ القرشي، ولا يشمل خطّ الامام؛ إذ لا يوجد شيء في التّاريخ يقول إنّ (عليّاً) (عليه السلام) استخدم الدين لمصالحه الخاصّة، أو مصالح عائلته وأصحابه. فقد كان يعيش حياة الزُّهد والعقّة، وكان شديداً في التّعامل مع المقربين منه. وقصة الحديدية التي أحماها لأخيه (عقيل) عندما طلب منه بعض المال مشهورة^(١).

وعندما أراد النّاس مبايعه الإمام بعد مقتل (عثمان) امتنع عن القبول، ولم يستجب إلّا بعد الإلحاح عليه والقبول بشروطه.

١ - الإمام علي: نهج البلاغه، الخطبة ٢٢٤.

يميل (الوردى) إلى التعميم، مثل وصفه للتشيع بالمثاليّة، ممّا قد يُبسّط التّعقيدات التّاريخيّة. فالتشيع الإمامي، كما قدّمه أئمّة أهل البيت (ع)، لا يُمكن وصفه بالمثاليّة بالمعنى الذي يُحيل إلى استحالة تطبيقه، بل هو الإسلام نفسه في مبادئه وقيمه.

ومن ناحية أخرى، يُظهر تحليل (الوردى) تأثره المُفرط بالمقولات الماركسيّة، من خلال تركيزه على الصّراعات الطبقيّة، وهو ما قد يُقلّل من أهميّة العوامل الغيبيّة أو الفرديّة في تشكيل الدّين. يتحدّث القرآن عن خطّين أساسيين يُحرّكان التّاريخ: الأوّل هو خط الأنبياء وأتباعهم، والثاني هو خطّ الوثنيّة وقادتها. وأيُّ تحليل لا يُمكنه إغفال هذا الصّراع التّاريخي بينهما. الأوّل من أجل إقرار الحق وتعميم الخير بين النّاس، والثاني من أجل خدمة فئة بعينها ونشر الأباطيل والخرافات والظلم بين النّاس. فهو ليس صراعا طبقيّاً أو اجتماعيّاً تُحرّكه النزعات القبليّة، بل هو صراع دينيّ، محوره الإيمان والمُعتقّد، وقيم العدل والمساواة والحرية.

تضمّنت أفكار (الوردى) تعميمات غير علميّة. وهي عندما تحدّثت عن استخدام الدّين في الصّراعات السّياسيّة القديمة والمعاصرة، كان من المهم له، تحديد التّيّارات التي تفعل ذلك. وفي كل الأحوال عانى الإسلام، ولا يزال، من استغلال خطابه في السياسة، كما في الصّراعات الدّينيّة والطائفية؛ فهو ضحيّة تلك الاستخدامات. وقد كان (الإمام علي)

عليه يقول: "كونوا نقاد الكلام، فكم من ضلالة زخرفت بآية من كتاب الله، كما زخرف الدرهم من نحاس بالفضة المموّهة، النظر إلى ذلك سواء، والبصراء به خبراء"^(١).

قدمّ (علي الوردي) رؤية خاصّة للدّين، واعتبره ظاهرة اجتماعيّة، دون تمييز بين الدّين النّبوي والدّين الوضعي، قائلاً إنّهُ يتشكّل وفقاً للظروف الاجتماعيّة والصّراعات الطّبقية. وهذه الرؤية التي تُساوي بين الأديان المختلفة جذرياً لا تثبت موضوعيّتها، بل تخلط بين الوقائع والحقائق. كان الإسلام، من البداية إلى النّهاية، ضدّ الظّلم والفساد والخُرافة، ومن أجل العدالة والصّلاح والخير والعلم. وقد عمل على بناء دولة تكون حاضنة له ولتعاليمه ونجح في ذلك، لكنّ تلك الدولة اختطفت، وصار الدّين خاضعاً لأهواء السُّلطان ومصالحه.

رابعاً: قضايا المرأة من زاوية اجتماعيّة

ناقش (علي الوردي) قضايا المرأة في المجتمعات العربيّة بخلفية ثقافيّة غربيّة، مستخدماً أدوات منهجيّة مختلفة تُركّز على فكرة الصّراع بين قيم البداوة والحضارة، منتقداً ما اعتبره ازدواجيّة المجتمعات العربيّة التي تُقدّس المرأة نظرياً لكنّها تهتمّسها عملياً.

١ - العلامة المجلسي: بحار الأنوار، ج ٢، ص ٩٦.

قال إنَّ «كثيراً من العادات التي تُفرض على المرأة باسم الدِّين هي في الأصل تقاليد قَبليَّة، مثل الحجاب الشَّديد والعزل عن المجتمع»^(١)، وأنَّ «تخلَّف المرأة التَّعليمي ليس بسبب الدِّين، بل بسبب الخوف الذُّكوري من تغيير الأَدوار الاجتماعيَّة إذا أصبحت المرأة مستقلة»^(٢). وهو ينتقد الموقف السَّلبي من عمل المرأة قائلاً: «نرفض عمل المرأة، ثمَّ نستغرب فقر الأسر التي لا معيل لها إلاَّ امرأة!»^(٣).

١ - عمل المرأة

يعتقد (الوردي) أنَّ تحرُّر المرأة مرتبط بالتَّطوُّر الاقتصادي. فتحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مُجتمع صناعي مكَّن المرأة من التَّحرُّر من العادات القديمة. وهو في ذلك يستحضر الواقع الغربي الذي خَبِرَه خلال تجربته التَّعليميَّة في الولايات المتَّحدة.

لكن ما حدث في الغرب، هو أنَّ خروج المرأة إلى العمل لم يكن بسبب الانتقال إلى النَّمط الاقتصادي الصناعي، بقدر ما كان بسبب تداعيات الحربين العالميَّتين الأولى والثَّانية؛ حيثُ قُتل عشرات الملايين من

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٢٠.

٢ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ٦٥.

٣ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٩٠.

الرجال في أوروبا وحدها، ما سبّب نقصاً فادحاً في اليد العاملة، وألجأ المصانع والنساء أنفسهن للخروج إلى العمل. ثم انقلب ذلك إلى عادة اجتماعية.

أغفل (الوردي) البعد الديني الذي يلزم المرأة بالاحتشام، ويفضّل توفير ما يكفي من الوقت للاهتمام بأسرتها إذا كان لديها زوج وأطفال. فالمسألة لا علاقة لها بالعادات، بل بتعاليم الدين ومصصلحة الأسرة وطبيعة المرأة نفسها التي تميل إلى البقاء في البيت. وقد عرفنا من خلال حديثنا مع كثير من النساء العاملات في الوظائف المختلفة، كرههن للعمل خارج البيت وتفضيلهن البقاء في المنزل، وهن يبررن خروجهن للعمل بالحاجة إلى المال. ولا شك أنّ هذا الوضع مرتبط بالمنظومة الاقتصادية والسياسية التي فرضها النظام الرأسمالي.

وفي الحقيقة، تغيّر هذا الواقع في البلاد العربية، وصارت المرأة تُزاحم الرجل في العمل خارج البيت، ممّا تسبّب في مشاكل اجتماعية جمّة. وقد سبقنا الغرب في ذلك؛ حيث فكّكت مؤسّسة الأسرة «بنجاح»، وكثرت نسب العنوسة والعزوبة والطلاق والاعتصاب بشكل مُفزع وغير مسبوق، ونشأت أجيال من مجهولي النسب والمشرّدين والمدمنين والفاستدين الذين وسّعوا من دائرة الانحلال الاجتماعي.

لا يختلف (الوردي) عن بقية الحداثيين في إبداء انبهارهم بالنموذج

الغربي دون وجود نقد جدّي له. والدّعوة إلى تحرير المرأة، على الطّريقة الغربيّة التي قد تودّي إلى العبوديّة وليس التحرّر، لم تكن تعني عنده إلا تجاوزَ الخصوصيّة الثقافيّة للمرأة المسلمة، وتجريدها من احتشامها وإخراجها إلى العمل لتُصبح في مواجهة أعباء مضاعفة داخل البيت وخارجه، وليكون الطفل الضحيّة الأكبر. ولعلّ الواقع يشير إلى تداعيات هذا الخيار؛ حيث تنتشر بين الشباب حياة العبت والهبوط والانفلات والإدمان بسبب ضحالة الوعي وسوء التربيّة أو انعدامها.

ليس خروج المرأة للعمل على حساب أسرتها تقدّمًا، كما أنّ معارضة خروجها ليس تخلفًا بالضرورة. لا شكّ في وجود حاجة لعمل المرأة في بعض المجالات كالطبّ والتّعليم. كما أنّ بعض النّساء اللواتي لا معيل لهنّ يحتجن العمل من أجل حياة كريمة، لكن يجب ألا يكون ذلك ضدّ رغبة المرأة نفسها، ولا على حساب الأسرة والأخلاق الاجتماعيّة.

لقد وقع (الوردي) في فخ اختزال المشكلة في الصّراع بين القديم والجديد، رغم أنّ أفكاره قد تكون مهمّة من أجل إعادة النّظر في المواقف المتشدّدة، التي ترفض تعليم المرأة وعملها بشكل مطلق، كما يفعل بعض المتشدّدين، مثل حركة طالبان، ودون مراعاة لحقها في ذلك أو لاحتياجات المجتمع أو لوجود حالات خاصّة.

٢- مسألة الاختلاط

المسألة الأخرى التي أثارها (الوردي) هي الاختلاط بين الجنسين. فقد اعتبر أن الاختلاط ليس قضية دينية في جوهرها، بل هو نتاج تطوّر المجتمعات وانتقالها من البنية البدوية إلى الحضريّة. فالمجتمعات المتحضرة تتطلّب تفاعلاً طبيعياً بين الرّجل والمرأة في العمل والتّعليم، بينما المجتمعات البدوية تعزل المرأة خوفاً على الشرف. المشكلة ليست في الاختلاط نفسه، بل في عقلية النّاس التي لم تتأقلم بعد مع الحياة الحديثة^(١). وعندما تُحجب المرأة وتُعزل، يتحوّل المجتمع إلى كتلة من الكبت الجنسي. هذا الكبت يظهر بطرق أسوأ من الاختلاط نفسه، مثلما يظهر في التّحرّش أو الأمراض النفسيّة والشّدوذ.

وهو يشير إلى ما يعتبره ازدواجية في التّعامل مع الاختلاط، والتّناقض المجتمعي إزاء ذلك، فيقول: «دأب وعأظنا على تحييد الحجاب وحجر المرأة، فنشأ من ذلك عادة الانحراف الجنسي من الرجل والمرأة معاً، فالإنسان ميّال بطبيعته نحو المرأة، والمرأة كذلك ميالة نحو الرجل. وإذا منعنا هذه الطّبيعة من الوصول إلى هدفها بالطّريق المستقيم لجأت اضطراراً إلى السّعي نحو طريق منحرف»^(٢). وهو ينتقد رفض الاختلاط

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٨٩.

٢ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٨.

علناً، والسماح به سرّاً في المناسبات والأفراح. فهذه الازدواجيّة تدلُّ على أنّ المشكلة ليست في الاختلاط، بل في عدم قدرتنا على مواجهة تغيير العادات^(١). ويقول: «إنّ المجتمعات الحديثة تغلّبت على بعض أسباب هذا الصّراع النفسي، حين أطلقت الحرّيّة للمرأة ورفعت من مستواها الثّقافي والاقتصادي وسمحت لها بالاختلاط مع الرجل وبمغازلته ومراقصته وملاعبته»^(٢).

اعتبر (الوردي) أنّ الفصل بين الجنسين هو نتيجة للخوف على «العرض» في الثّقافة البدويّة، وليس لأسباب دينيّة. ولاحظ أنّ المجتمعات العربيّة ترفض الاختلاط نظريّاً، لكنّها تمارسه عمليّاً، ممّا يدلُّ على تناقض القيم. كما أشار إلى أنّ العزلة تُسبّب كبتاً قد يؤديّ إلى انحرافات خفيّة، وهي فكرة تدعمها اليوم دراسات علم النفس الاجتماعي.

من الممكن أن يؤديّ التّشدد في الفصل بين الجنسين إلى تداعيات سلبية. لكنّ المؤكّد أنّ (الوردي) تجاهل أنّ الاختلاط المنفصل انتهى بالغرب إلى تدمير الأسرة، حتّى بات الزواج اليوم شيئاً نادراً. لم يحرم الإسلام الاختلاط بالمطلق، بل وضع له ضوابط، مثل آداب الحديث والاحتشام. بالغ (الوردي) في تمجيد النّمودج الغربي، وافترض أنّ

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ١٢٠.

٢ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٧.

الاختلاط في الغرب حلّ المشكلة، بينما الواقع يشير إلى تسبُّبه في مشكلات جديدة، مثل التّفكُّك الأسري، والتّحرُّش والاعتصاب والعزوبية.

إنّ ما يحلّ مشكلة الكبت الجنسي ليس الاختلاط، بل الممارسة الجنسيّة، ولا شكّ أنّ الإسلام قدّم حلولاً عمليّة لذلك؛ فأباح نوعين من الزّواج ورعّب فيهما، وهما الزّواج الدّائم والزّواج المؤقت. أمّا الاختلاط على الطّريقة الغربيّة، فلم يُنتج إلاّ الإباحيّة التي تسبّبت في كثرة الأولاد غير الشرعيّين، وتفكُّك الأسرة، ومضاعفة حالات الاعتصاب، وأعداد الشّواذ الذين باتوا يبحثون عن متعة جنسيّة أخرى مختلفة عن الجنس الطّبيعي بين الرجل والمرأة.

ليس كل معارضي الاختلاط الذي لا ضوابط له متأثرين بالبدواة، فهذا تعميم خاطئ، والمتديّنون إنّما يستندون إلى نصوص دينيّة واضحة في رفض الاختلاط دون قيود، لأنّ تعاليم الدين تأمر النّساء بالستر والاحتشام، وتأمّر الرجال بالعفة في التّعامل معهن.

قدّم (الوردی) نقدًا مُكرّرًا لثقافة الفصل بين الجنسين، وادّعى أنّ له جذورًا اجتماعيّة أكثر منها دينيّة. وهو ما أوقعه في خطأين: الأوّل، اختزال الدين في العادات، من خلال تجاهله أنّ بعض ضوابط الاختلاط موجودة في النّصوص الإسلاميّة. والثّاني، تبسيطه المُفرط للمشكلة، بافتراض أنّ الحلّ هو تقليد الغرب دون تعديل.

٣- قضية الحجاب

وفي قضية الحجاب، ناقش (الوردي) المسألة من منظور اجتماعي وتاريخي، واعتبر أنه ظاهرة ثقافية أكثر منها دينية. وقد تطور تحت تأثير العادات القبلية التي نظرت إلى المرأة باعتبارها «عرضاً» تجب حمايته، وليس باعتبارها فرداً مستقلاً.

رفض (الوردي) الربط بين الحجاب والأخلاق، وانتقد القول إن الحجاب ضماناً للأخلاق، قائلاً: «دلّت القرائن على أنّ المجتمع الذي يشتدّ فيه حجاب المرأة يكثر فيه، في الوقت نفسه، الانحراف الجنسي من لواط وسحاق وما أشبه»^(١). والمجتمعات التي تفرض العزل بين الجنسين تُعاني من الانفصام المُعلن والخفي، بينما تتعامل المجتمعات المتحضرة مع المرأة بأريحية دون اضطراب أو خوف^(٢). وأكد أنّ بعض «الوعاظ» يخلطون بين الدين والتقاليد، ولو فصلنا الدين عن العرف لوجدنا أنّ كثيراً من الممنوعات ليست إلا عادات قديمة جرى تحويلها إلى حرام ديني^(٣). إنّ ما يقوله (الوردي) عن تسبّب الحجاب في ظهور الشذوذ لا يؤكّده شيء. ولو كان هذا الأمر صحيحاً، فكيف نُفسّر الانتشار الهائل للشذوذ في العالم الغربي الذي لا وجود فيه للحجاب؟ وكيف يفسّر الانتشار

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٨.

٢ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٨٩.

٣ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٢٠٠.

الواسع للأمراض النفسية والاضطرابات السلوكية في تلك المجتمعات؟ لقد انزعج (الوردي) من هذا النقد وردَّ بعنف على منتقديه، وقال إنه لم ينف وجود الشذوذ الجنسي في الغرب، وإنما تحدّث عن وجوده في الشرق بسبب الحجاب. وقال: «أنا لم أقل إنّ الانحراف الجنسي معدوم في البلاد التي لا حجاب فيها. وإنما قلت إنّ نسبه تقلّ في تلك البلاد»^(١). وهذا الكلام لا يُجدي؛ لأنّ انتشار الانحرافات الجنسية والشذوذ بكل أصنافه صار منتشرًا بشكل هائل في الغرب، وباتت له منظمات وأحزاب تدعمه، حتّى أنّ كثيرًا من رؤساء الدول الغربية من الشواذّ ومتزوجين من ذكور متحولين جنسيًا ويظهرون في ملابس النساء، كما يقول مطلقون وإعلاميون غربيون. بل إنّه يتناقض مع نفسه حين يقول «إنّ الانحراف الجنسي موجود بأبشع صورته في سواحل الخليج الفارسي من جهتيه الإيرانية والعربية... وهذه العادة بدأت على يد البرتغاليين الذين سيطروا على هذا الخليج في القرن السادس عشر»^(٢). وهو ما يعني أنّ هذه العادة أدخلها الأوروبيون إلى المنطقة.

إنّ وجود الشذوذ لا يخلو منه مجتمع، ويجب البحث عن أسبابه في مكان آخر غير حجاب المرأة. ويبدو لنا أنّ عوامل متعدّدة تسبّبت في ظهوره،

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٩.

٢ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ١٠.

منها البيولوجي، ومنها الثقافي، ومنها السياسي، كما يحدث في الغرب؛ حيث يتم الترويج للمثلية في الإعلام، وباتت القوانين تعترف «بزواج المثليين».

لا شك أنَّ كثيراً من العادات حُوِّلت إلى تعاليم دينية فيما يتعلق بقضايا المرأة، مثل البرقع. في حين نجد أنَّ الرسول ﷺ كان يلتقي بالنساء، ويتحدَّث معهن وكنَّ كاشفات الوجوه. ولا ندري هل كان (الوردي) يريد العودة إلى التَّموج الإسلامي الحقيقي، أم جرَّ المجتمع إلى تبني النموذج الغربي الذي انتهى إلى تدمير الإنسان والأسرة في الغرب، ويبدو أنَّ هذا هو الأرجح، تبعاً لهواه الحداثي الليبرالي المعلن!

تجاهل (الوردي) النصوص الدينية التي تفرض الخمار في القرآن والسُّنة، وهذا يجعل حُججه فقيرة. ليست البداوة هي التي فرضت الحِشمة، فنحن نجد كثيراً من البيئات البدوية لا تلتزم الخمار، كما أنَّ التَّموج الغربي ليس صالحاً للاقتداء به أمام مظاهر الهبوط والانحلال التي أفرزها. وإذا كانت هناك عادات اجتماعية مضرَّة بحقوق المرأة، أو لها تداعيات سلبية على سلوك الأفراد فمن الضَّرورة تجاوزها؛ لأنَّ تعاليم الإسلام كافية لإقامة علاقات سوية بين الرجال والنساء، وإعطاء النساء حقوقهنَّ في التعليم والعمل، مادام ذلك يخدم المجتمع ولا يضر بمصالحه.

لا جدال في أنَّ تهमيش المرأة كان منتشرًا في بعض البيئات، خاصة خلال الحقبة العثمانية وحقبة الاستعمار التي تلتها، لكنَّه بدأ يختفي منذ عقود،

ليس بسبب هيمنة النموذج الغربي، الذي لم يلغ فكرة استغلال المرأة في العمل والدعاية والجنس، بل بسبب الوعي المتراكم لدى الناس بحقيقة تعاليم الدين الذي يدعو إلى احترام المرأة؛ باعتبارها الأم والأخت والزوجة والبنات، والابتعاد في التعامل معها بأساليب العنف والتهميش.

كان (الوردي) متسرعاً في ربط الحشمة والعقّة بالتقاليد البدويّة، في حين أنّ الحشمة شيءٌ طبيعي في المرأة. وكما تحافظ عليها المجتمعات البدوية، فقد تحافظ عليها المجتمعات الحضريّة أيضاً. ليس من مصلحة المرأة أن تُتزعّ منها حشمتها، فهي بذلك تخسر جزءاً مهماً من حرمتها الشخصيّة؛ لأنّها بهذا العمل تفتح الباب أمام المتهورين والمتحرّشين الذين لن ينظروا إليها بالاحترام اللازم، فالرجل تُحرّكه الغريزة في علاقته بالمرأة وهو شيء طبيعي، وهو يتأثر بشكل المرأة، وهذا بعكس المرأة، التي تُحرّكها العاطفة والغزل والكلام الجميل، ولذلك خاطب القرآن النساء فقال: ﴿فَلَا مَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، بينما أوصى الرجال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]. لم يأت الإسلام إلّا من أجل احترام المعطيات الطبيعيّة والقيميّة في الإنسان، وهو لذلك لم يفرض إلّا ما يناسب ذلك.

لا شكّ في وجود تراكمات اجتماعيّة تحوّلت إلى معايير للسلوك. والمواقف تجاه قضايا المرأة قد لا يكون لها أساس في تعاليم الإسلام، مثل فرض النقاب أو الحجاب الشّدِيد على النساء، ومنعهن من الخروج. فالنساء المسلمات في عهد النبي ﷺ لم يكنّ يلتزمن بالنقاب. والحجاب،

الذي لا يعني الثَّقاب، بل السَّاتر الذي يُستخدم في البيوت، فُرِضَ على نساء النبي ﷺ خاصة.

لكنَّ (الوردي) ربَّما لم يُرد هذا المعنى، وكان يهدف إلى نقد التزام المرأة بتعاليم الإسلام نفسها، ممثلةً في الخمار والجلباب أو ما يشبههما، ولجأ إلى استخدام التَّقاليد درعاً لفعل ذلك. أراد الإسلام من خلال تعاليمه حماية المرأة عندما تخرج من بيتها، وليكون التعامل معها بصفقتها الإنسانيَّة، وليس بصفقتها الأثويَّة المُثيرة كما كرَّست الثقافة الغربية ذلك. إنَّ الله الذي فرض الخمار واللباس المُحتشم على المرأة، هو نفسه الذي حرَّم الشُّذوذ والانحراف الجنسيَّ بكل أشكاله، وتوعَّد من يمارسه. ويبدو لنا أنَّ تعسير الزواج الدَّائم على الشباب، هو ما يساعد، جزئياً، على انتشار الشُّذوذ.

الفصل الرابع

ثنائية العلمانية والديمقراطية في المجتمعات العربية

تناول (علي الوردي) مفاهيم الديمقراطية والتعددية والعلمانية في سياق التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات العربية، مُركِّزاً على العوائق التي تحوّل دون تبنيها في الوقت نفسه. لكن هذه المفاهيم شهدت نقاشات عميقة في الأوساط الأكاديمية الغربية؛ حيثُ قدّم علماء الاجتماع والمفكرون الغربيون نقداً لها من زوايا فلسفية، واجتماعية، وسياسية.

ويمكن القول إنّ (الوردي) مثقّفٌ حدائقيٌّ ليبراليٌّ، يتعد عن التيار الماركسي، ولا يُحبذ النزعات الثورية العنيفة في التغيير السياسي، ويميل إلى النموذج الغربي في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهو لا يُخفي إعجابه بالإنتاج الفكري الغربي في مختلف المجالات، بل يُحاول تمثله في بحوثه والانطلاق على أساسه في تحليلاته المختلفة.

ودعاؤه الثورية تُركِّز على الجوانب الاجتماعية والثقافية؛ إذ يؤمن بأنّ التغيير يبدأ من الأسفل، من خلال إصلاح البنى الاجتماعية. ورغم إيمانه بالديمقراطية، لكنّه يعتمد منهجيةً متعدّدة الأبعاد في نقده لها، تشمل التحليل السوسيولوجي ودراسة البنى الاجتماعية، وتأثيرها على النظام

السِّياسي، والتَّحليل النَّفسي لَهَم الشَّخصيَّة العربيَّة وميولها النَّفسيَّة، مثل العقليَّة الاستبداديَّة، والرَّصد التَّاريخي من خلال مراجعة تجارب التَّحديث في العالم العربي وتحليل أسباب فشلها. وقد مكَّنت هذه المنهجية (علي الوردي) من تقديم رؤية نقدية تجمع بين التَّحليل النَّظري والتَّطبيقي.

◀ المبحثُ الأول:

العرب والديمقراطية

ليست الديمقراطيَّة مجرد نظام سياسيٍّ يعتمد على الانتخابات، في رأي (الوردي)، بل هي نمط في التَّفكير والسُّلوك الاجتماعيّ يتطلَّب تغييراً جذرياً في البنية الثقافيَّة والاجتماعيَّة للمجتمع. في كتابه "مهزلة العقل البشري"، يوضِّح أنَّ المجتمعات العربيَّة، وبالأخص العراقيَّة، تُعاني من تناقض بين القيم التَّقليديَّة، مثل العصبيَّة القبليَّة والطائفية، وبين المبادئ الديمقراطيَّة التي تستلزم التَّسامح وقبول الرأي الآخر. إنَّ الديمقراطيَّة في الغرب قائمة على أساس إدارة التَّنازع، بوصفه شيئاً طبيعيّاً. لكنّها، في الوقت نفسه، وضعت قواعد واضحة تتنازع الأحزاب والتيَّارات في حدودها^(١).

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٧٨.

لا تأتي الديمقراطية بمجرد وضع صناديق الاقتراع، بل تحتاج إلى ثقافة تسامح وتقبُّل للآخر. والمجتمع الذي يعيش على العصبيَّة لا يمكنه أن يمارس الديمقراطية، إلا إذا تخلَّى عن تعصُّبه الأعمى. ف"الديمقراطية لا تؤمن بالحق المطلق، وهي كذلك لا تقنع بالحُجج المنطقية التي يُدلي بها أحد الأحزاب في تأييد رأيه"^(١).

أولاً: التناقض بين الديمقراطية والبنية القبليَّة

يعدُّ (الوردي) «الديمقراطية طارئة على الحضارة، وليست أصيلة فيها كما هي البداوة»^(٢). فالبدو ديمقراطيون فيما بينهم، أرسقراطيون مع الآخرين، وهم يعدُّون أنفسهم أسمى خلق الله، أمَّا الحضرة فيأتون وراءهم في الدرجة الثانية^(٣). اعتاد البدو عدم الخضوع لأي إنسان، وهم قد يحترمون رئيس القبيلة ويتعاونون معه، ولكنهم لا يُطيعونه طاعة عمياء، كما يفعل الحضرة تجاه أمرائهم قديمًا. وهذا نوع من الديمقراطية عند البدو، يتفق حوله (الوردي) مع المُستشرق (هنري لامانس - Henri Lammens)^(٤). إنَّ البدو يجالسون رئيسهم ويخاطبونه دون تأدُّب ودون استخدام الألقاب،

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٧٨.

٢ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ١٠٧.

٣ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ١٠٨.

٤ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ١٠٦.

بل يُنادونه باسمه^(١)، هذا شيء لا يُوجد بين الحضر، الذين يُجلُّون الرئیس ويخلعون عليه ما طاب من الألقاب.

لذلك ينتقد (الوردي) استيراد الديمقراطية بطريقتة الآتية، دون مراعاة السیاق الثقافی المحلي. ويحلل التجربة السیاسیة فی العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، مشیراً إلى أنَّ النُخب السیاسیة حاولت فرض نموذج ديمقراطي غربي دون تهیئة المجتمع، ممَّا أدَّى إلى فشلها. وبالنسبة إليه، كانت الديمقراطية فی العراق خلال العهد الملكي مجردة واجهة.

ومن جهة أخرى، یركز (الوردي) على التناقض البنيوي بين متطلبات الديمقراطية والبنية القبلیة التي تُهيمن على المجتمعات العربیة. فالمجتمع القبلي قائمٌ على الولاءات الشَّخصیة والعصبیة الضیقة، بينما الديمقراطية تقوم على المواطنة والمساواة.

ومن مظاهر هذا التناقض هيمنة الولاءات الأوَّلیة؛ حيث يرى (الوردي) أنَّ الولاءات العشائریة والطائفیة تتغلب على مفهوم المواطنة، ممَّا يجعل الأفراد یفضّلون مصالح جماعاتهم الضیقة على المصلحة العامة. ففي "المجتمع القبلي، الولاء للعشيرة يأتي قبل الولاء للدولة، ممَّا يجعل الديمقراطية مجردة شعار فارغ"^(٢). تتطلّب الديمقراطية مساواة بين الأفراد

١ - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ١٠٦.

٢ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاریخ العراق الحديث، ج ٢، ص ١٣٤.

الفصل الرابع - المبحث الأول (١٠)

أمام القانون، لكنّ البنية القبليّة تعتمد على التسلسل الهرمي والامتيازات العشائريّة؛ إذ إنّ الزعامات العشائريّة والدينيّة تتحكّم في القرار السياسي، ممّا يحدّ من مشاركة الأفراد في العمليّة الديمقراطيّة.

يعزو (الوردي) فشل الديمقراطيّة في العالم العربي إلى طريقة التفكير القديمة. «فالتّاس لا يزالون يعيشون بعقليّة القرون القديمة، ويُسيطر عليهم المنطق القديم، منطلق الحق المطلق الذي يحتكره فريق من الناس دون فريق. فإذا قلت لأحدهم إنّك مخطئ، ظنّ أنّك قلت له إنّك غبي. وهو قد يُشهر الخنجر في وجهك أو قد يغمده في بطنك وإذا لم يُظهر ذلك تأدّباً أضرّم لك حقداً لا ينساه حتّى ينتقم منك»^(١).

ويربط (الوردي) هذا التناقض بتاريخ المجتمعات العربيّة؛ حيث كانت الدّولة المركزيّة غالباً ضعيفة أمام القوّى القبليّة. ففي العراق، كانت القبائل تتحكّم في المناطق الريفيّة، بينما كانت المدن تُعاني الصّراعات بين النُخب التّفليديّة والحديثة. هذا التّاريخ، كما يرى (الوردي)، جعل من الصّعب تطبيق الديمقراطيّة التي تتطلّب ثقافة مؤسسيّة قويّة.

وعلى هذا النحو، حدّد (الوردي) عدّة عوائق أمام تبني الديمقراطيّة، منها العصبيّة الاجتماعيّة. حيث يُناقش في كتاب "خوارق اللا شعور"، ميل العقل البشري إلى الانحياز للجماعة، سواء أكانت قبيلة أم طائفة أم حزباً،

١ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٨٤.

مماً يُعيق قبول الرأي الآخر. ف”إنَّ الإنسان اعتاد أن ينظر إلى الكون من خلال إطار فكري يُحدّد مجال نظره، ويستغرب أو ينكر أيّ شيء لا يراه من خلال ذلك الإطار“^(١).

ويرى (الوردي) أنَّ المجتمع العربيَّ يفتقر إلى ثقافة الحوار العقلاني؛ حيثُ يسود التّقاش العاطفي. وهو يشير إلى أنَّ ”الحوار في مجتمعنا غالباً ما يكون صراعاً لفرض الرأي، وليس وسيلة للوصول إلى الحقيقة“^(٢).

لا تتعلّ التُّخب شيئاً من أجل نشر ثقافة الحوار، وهي فقط تستخدم الديمقراطية شعاراً لتعزيز مصالحها. فالتُّخب السياسيّة في مجتمعنا لا تؤمن بالديمقراطيّة، بوصفها قيمة، بل تستخدمها أداة للوصول إلى السُّلطة. ويستشهد (الوردي) بأمثلة تاريخيّة لتوضيح تحديات الديمقراطيّة. في تحليله للانتخابات في العراق خلال العهد الملكي، يُشير إلى أنّها كانت صوريّة؛ حيث خضعت لتأثير الرُّعماء القبليين والطائفيين. ”كانت الانتخابات في العراق خلال العشرينيّات والثلاثينيّات تخضع لإرادة شيوخ القبائل وزعماء الطوائف، ممّا جعل الديمقراطيّة مجرد شكل بلا مضمون“^(٣).

١ - علي الوردي: خوارق اللا شعور، ص ٤٥.

٢ - علي الوردي: مهزلة العقل البشري، ص ٩٢.

٣ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ص ٢٦٧.

إنَّ ظاهرة «الرَّعِيم السِّيَاسِي» التي يتحوَّل فيها السِّيَاسِي إلى رمز قبلي أو طائفي، هي التي تُكرِّس ثقافة الإقصاء؛ فالرَّعِيم في مجتمعنا ليس ممثلاً للشَّعب، بل رمزاً لعصبيَّته، وهذا ما يجعل الديمقراطيَّة مستحيلَّة دون تغيير في العقليَّة الاجتماعيَّة.

ويبدو لنا أنَّ المشكلة ليست في البداوة أو الحضارة، وإنما في طريقة التَّفكير التي لا تزال تستقي من المصادر غير الإسلاميَّة في الوسط العربي عموماً. فالإنسان في هذه المنطقة، رغم أنَّه ينسب نفسه للإسلام، لكنَّه لا يفكر من خلال النِّظام القيمي الإسلامي، بل من خلال مصادر شتَّى بعضها أيديولوجي غربي حديث، قد يكون يسارياً أو ليبرالياً، وبعضها طائفي يتمسَّك بمعطيات مذهبيَّة دون مراجعة، وبعضها الآخر عادات وتقاليد وقيم موروثَّة قد لا تكون لها علاقة بالعقل والمنطق. لقد استُبعدت الثقافة الإسلاميَّة المؤسَّسة في النُّصوص الموثوقة، بسبب قصر المدة التي حكم فيها النَّبيُّ ﷺ (الإمام علي) (عليه السلام) من بعده، وأخذت مكانها ثقافات أخرى موروثَّة من عصور الجاهليَّة والوثنيَّة.

ثانياً: العقليَّة الاستبداديَّة في الشَّخصيَّة العربيَّة

يُحلَّل (الوردي) العوامل النَّفسيَّة التي تُعيق الديمقراطيَّة، مُركِّزاً على ما يُسميه «العقليَّة الاستبداديَّة». فالعربي يعيش القويَّ ويحتقر الضَّعيف،

وهذا ما يجعله يبحث عن حاكم مستبد بدلاً من نظام قوي^(١). ولذلك تميل الشخصية العربية إلى تقديس الزعيم، مما يجعلها تفضل الأنظمة الاستبدادية على الأنظمة الديمقراطية.

تتطلب الديمقراطية قبول الرأي الآخر، لكن (الوردي) يلاحظ أن العقلية الاستبدادية تميل إلى فرض الرأي الواحد. وهذه العقلية الاستبدادية الضاربة بجذورها في التفكير الجمعي هي نتاج لتاريخ طويل من الحكم الاستبدادي، الذي كرس الانحياز للانفعالات والعواطف بدلاً من العقل والحكمة. ولذلك غالباً ما تكون القرارات السياسية في المجتمعات العربية، مدفوعةً بالعواطف بدلاً من العقلانية، مما يعيق بناء مؤسسات ديمقراطية.

ولأن الديمقراطية تجعل من فكرة المؤسسات ركناً رئيساً فيها، بما في ذلك المؤسسات الحزبية، فإن رسوخ النزعة الفردية لا يخدم الديمقراطية، بل إنها مُعيقٌ أساس لها^(٢). إن ضعف الأحزاب السياسية يعني ضعف الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية تتطلب وجود أحزاب سياسية قوية تُعبر عن مصالح جماعية، أمام النزعة الفردية فهي تجعل الأفراد يفضلون المصالح الشخصية على العمل الجماعي.

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، ص ١١٢.

٢ - علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، ص ٨٩.

والنزعة الفردية التي لا تخدم الديمقراطية ترتبط بالفساد السياسي؛ حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق مكاسب شخصية بدلاً من خدمة المصلحة العامة. وهذا ما يؤدي إلى انهيار الثقة بين الأفراد، ويمنع التّقدّم. وبسبب ذلك كله، لم تكن التجارب الديمقراطية في العالم العربي إلا ممارسات شكلية فارغة من المضمون. وما يُسمى ديمقراطية في بلادنا غالباً ما يكون مجردّ واجهة لاستمرار الأنظمة التقليدية. وهذا الكلام لا يزال حقيقياً إلى اليوم.

تُهيمن مظاهر الديمقراطية الصورية في العالم العربي، وغالباً ما تكون الانتخابات وسيلة لتكريس السُّلطة بدلاً من التّعبير عن إرادة الشعب. فالتجارب الديمقراطية تفتقر إلى مؤسسات مُستقلة، مثل القضاء والإعلام، ممّا يجعلها تجارب هشّة.

ثالثاً: مسألة التعددية

ترتبط التعددية عند (الوردي) بقبول الاختلاف والتنوع في المجتمع. في كتابه "خوارق اللا شعور"، يُناقش ميل العقل البشري إلى التّعصّب والتمسك بالرأي الواحد، ممّا يُكرّس الاستبداد في أبعاده المختلفة. فالتعددية تبدأ حين يدرك الإنسان أنّ الحقيقة ليست ملكاً له وحده^(١).

وهذا يعني ربطها بالتطوُّر الاجتماعي. وهنا يستند (الوردي) إلى الرؤية السُّفسطائية، التي ترى أنَّ الحقائق نسبية، وأنَّ لكل إنسان حقيقته الخاصة. وهذا لا يساعد على وحدة الانتماء الديني والثقافي والوطني، ممَّا يعني ضرورة وجود قدر مشترك من القيم والأفكار يمثل الحقيقة كما يراها المجتمع بكلِّ مكوناته. فمن دون ذلك يحدث التصدُّع والانقسام.

تواجه التعدُّدية عند (الوردي) تحديات كثيرة، مثل الطائفية والقبلية. فالصِّراعات الطائفية تُحيل إلى غياب ثقافة التعدُّدية. إنَّ الطائفية ليست مُجرد اختلاف ديني، بل تعبير عن عصبيَّة اجتماعية ترفض الآخر^(١). وإذا أردنا مجتمعاً تعدُّدياً، يجب أن نعلِّم أبناءنا كيف يحترمون الاختلاف بدلاً من رفضه^(٢). لكنَّ الأنظمة القمعية تُكرِّس الانقسامات. فهي تخاف من التَّنوع وهي سلطة ضعيفة؛ لأنَّها لا تثق بقدرتها على احتواء الجميع.

و(الوردي) يدعو إلى "إصلاح ديني" يفتح على التسامح؛ فالدين الحقيقي هو الذي يوحد النَّاس، لا الذي يفرِّقهم على أساس المذهب أو العقيدة. وهو هنا يعود إلى فكرة القيم والمعتقدات المشتركة التي تُوحِّد ولا تفرِّق، ولكنها تترك مجالاً للاختلاف الفكري، على أساس خلفيته الليبرالية.

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ص ٣١٢.

٢ - علي الوردي: خوارق اللا شعور، ص ٧٧.

رابعاً: الاستعمار و«الديمقراطية»

رغم اقتناعه بأهمية الديمقراطية ونفده للعوائق القائمة أمامها في العالم العربي، لكنّ (الوردي) رفض محاولات فرض الديمقراطية من الخارج. وكان يعتبر أنّ الديمقراطية المفروضة لن تكون إلا نموذجاً مُسوّهاً^(١). كان (الوردي) يرى أنّ الديمقراطية المستوردة لا تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية. والتدخلات الخارجية لا تؤدي إلا إلى تعزيز الانقسامات الطائفية والعشائرية، ممّا يُعيق بناء ديمقراطية حقيقية. والديمقراطية المفروضة لا يمكنها إلا أن تكون أداة لخدمة المصالح الخارجية، ممّا يقلل من قبولها لدى الناس. وفي رأيه: «الانتخاب ليس نظاماً فكرياً مجرداً، إنّه عادة اجتماعية تنبعث من مألوف الناس، وتعتمد على قيمهم وتقاليدهم الموروثة»^(٢).

كشفت تحليلات (الوردي) عن الجذور الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تُعيق الديمقراطية، مثل العشائرية والعقلية الاستبدادية، وبيّنت كيف أنّ البنى الاجتماعية تُحدّد طبيعة النظام السياسي. وحدّرت من فرضية أنّ الديمقراطية يمكن تطبيقها بسهولة دون تغيير الثقافة الاجتماعية، مُبرزة أهمية العوامل النفسية في فهم مقاومة الديمقراطية.

لكنّ رؤية (الوردي) تواجه انتقادات، منها المبالغة في تصوير المجتمعات

١ - علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ١، ص ٢٠٣.

٢ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٠٣.

العربية سجيناً لثقافتها الاستبدادية، ضمن فكرة «الحمية الثقافية»، مما يقلل من إمكانية التغيير، في حين أن الإنسان يتغير باستمرار في أفكاره ومعتقداته وقيمه، فهو إن لم يتقدم يتأخر. وعندما يُربى بطريقة سليمة على استخدام عقله في الفهم، والتحليل، والتقد، وتغليب أحكامه العقلية، على أهوائه وميوله؛ فإنه من الممكن حينئذٍ تحريكه نحو تمثل القيم الكبرى في حياته.

لم يُشر (الوردي) إلى العمق التاريخي للثقافة الاستبدادية وارتباطها بممارسات الحكام الأوائل الذين تحولوا في المخيال الشعبي إلى مقدسين، وإلى ممارساتهم التي باتت نموذجاً يُقتدى به لدى السياسيين خاصة، والناس عامة. والتخلص من تلك النظرة يحتاج كشف الحقائق التاريخية، وتعرية أولئك السلاطين الذين كرسوا كل الممارسات السيئة لتحويل إلى ثقافة اجتماعية يمارسها الأفراد في البيت، والمدرسة، والمقهى، والحزب، والإدارة، وفي كل مكان.

إنَّ (الوردي) محقٌّ، إذا كان يقصد بتشأؤمه الديمقراطية الغربية؛ ذلك أنها قائمة على التزاوج بين السياسة والمال الذي كان ولا يزال الموجه الأساس للسياسات الكبرى في الغرب. والقوانين لا توضع إلا إذا كانت تخدم الطبقة الرأسمالية أو لا تتعارض معها. وهي فوق ذلك مؤسسة على رؤية مادية قائمة على الانتهازية والنفعية، كما نظر لها (ويليام جيمس - William James) و(جون ديوي - John Dewey). فمثل هذه الديمقراطية

الفصل الرابع - المبحث الأول ١٠٩

من شأنها أن تَفْشَل في وسط عربيّ ومسلم، ولا يمكنها أن تنجح إلا إذا أُصِلت مقولاتها ضمن الرؤية الإسلاميّة للوجود والحياة. وفي الحقيقة لا تختلف العناوين التي ترفعها الديمقراطيّة عما نجده في الإسلام، كما هي مقولات الحرية، والعدالة، والمساواة، أمام القوانين. والاختلاف هو في ماهيّة تلك المقولات.

ركّز (الوردي) على العوامل الثقافيّة المعيقة للديمقراطيّة، وقد طرح (ادوارد سعيد) فكرة ما بعد الاستعمار، التي تُركّز على تأثير الاستعمار في تشويه التجارب الديمقراطيّة^(١)، وهو ما يتماشى مع نقد (الوردي) للديمقراطيّة المُستوردة. كما طرح (روبرت بوتنام - Robert D. Putnam) نظريّة رأس المال الاجتماعي، التي تُبرز أهميّة الثقة الاجتماعيّة في بناء الديمقراطيّة، وهو ما يدعم تحليل (الوردي) لانهايار الثقة بين الناس^(٢). لكنّ باحثين غربيين، مثل (صموئيل هنتنغتون - Samuel Huntington) طرح نظريّة في التحدّث، ترى أنّ الديمقراطيّة تتطلّب تغييرات اقتصاديّة واجتماعيّة^(٣).

وبوجه عام، يُقدّم نقد (علي الوردي) للديمقراطيّة في المجتمعات العربيّة إطاراً نظريّاً لفهم التحدّيات الثقافيّة والاجتماعيّة التي تُعيق التحوّل

١ - ادوارد سعيد: الاستشراق، ص ٣٣.

٢ - روبرت بوتنام: صناعة الديمقراطية، ص ٦٧.

٣ - صمويل هنتنغتون: النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ص ٤٥.

الديمقراطي. ومن خلال تحليل التناقض بين البنية القبليّة، والديمقراطيّة، والعقليّة الاستبداديّة، ودور النخب الدينيّة والفكريّة، والنزعة الفرديّة، يبدو تفسير (الوردي) لفشل التجارب الديمقراطيّة واقعيًا. لكنّ هذه الأفكار تُواجه انتقادات متعلّقة بتبنيّه لنظريّة «الحميّة الثقافيّة» وإغفاله العوامل الاقتصاديّة، وتجاهله دور «العولمة» و«الحراك الاجتماعي» و«الانتفاضات الشعبيّة».

◀ المبحثُ الثاني: العرب والعلمانيّة

تقوم العلمانيّة على مبدأ فصل الدين عن مؤسّسات الدّولة والسياسة، وتدّعي ضمان الحياديّة في إدارة الشؤون العامّة. فهي تملك قوانينها ونظامها الوضعي الذي تريد تطبيقه، ولا تريد الالتزام بأيّة أحكام وتشريعات دينيّة. ولا تعني العلمانيّة بالضرورة الإلحاد أو معاداة الدين، بل تعني إبعاده عن السياسة والإدارة ووضع القوانين.

وتختلف تطبيقات العلمانيّة بين دول العالم، بين النّمودج الذي يتبنى الفصل الصّارم بين الدين والدّولة كما في فرنسا، وبين النّمادج الأكثر مرونة. وبسبب تداعياتها السياسيّة والاقتصاديّة؛ حيثُ يتشر الفقر

والمرض والأمية والإدمان والشذوذ، حتّى في المجتمعات الأكثر علمانيّة، وإفراغها الحياة الاجتماعية من الأبعاد الروحانية والقيميّة. تواجه العلمانيّة نقاشات حول مستقبلها وتوازنها الداخلي، ونجاعة قوانينها، ومدى حياديّة الدّولة تجاه الأديان والحريّات الدّينيّة، وبات فلاسفة غربيّون يتحدّثون عن "ما بعد العلمانيّة".

أولاً: العلمانيّة والدين

يتعامل (الوردي) مع العلمانيّة بحذر، مُدرّكاً حساسيّتها في المجتمعات العربيّة. فقد انتقد استخدام الدين أداةً سياسيّةً، معتبراً أنّ هذا يشوّه جوهر الدين ويُعيق التّقدّم. وفي نظره أنّ الدين يُصبح أداة قمع، حين يُستخدم لخدمة السّلطة. والعلمانيّة لا تعني إلغاء الدين، بل تحريره من قبضة السياسة، وهو يُقدّم تجربة (عثمان بن عفان) مثلاً على ذلك^(١). وهذا يعني أنّ الدين في العالم العربي كان، ولا يزال، خاضعاً للسياسة، رغم أنّه جاء بالأساس ليكون هو الحاكم على السياسة. فالإسلام يريد أن تكون أحكامه، وقوانينه، وقيمه، وثقافته هي الحاكمة في الدّولة التي تتبناه، ويفرض تحويلها إلى أداة يستخدمها الحاكم لتحقيق أهدافه. لكنّ (الوردي)، الذي لا يرى الأمر على هذا النحو، يدعو إلى علمانيّة

تتناسب مع السياق العربي؛ حيث يُحترم الدين بما هو جزء من الهوية الثقافية، ولكنه يفصل عن إدارة الدولة، حتى لا يكون تدخل رجال الدين في السياسة سبباً في تعميق الانقسامات. وفي الحقيقة ليس الدين مصدرًا للانقسامات، وإنما النزعات المذهبية، والطائفية، والأهواء السلطانية، التي تحاول التحدث باسم الدين هي مصدرها. وإذا سلّمنا بوجود قدر مشترك بين المذاهب في فهمها للإسلام، فإنَّ تحويله إلى قوانين نازمة لن يكون سبباً لأي انقسام.

ثانياً: تحديات العلمانية

يحدّد (الوردي) عدّة تحديات للعلمانية، منها الفهم الخاطيء لها، فهو يرى أنّ كثيرين يربطون العلمانية بالإلحاد، ممّا يثير مقاومة. فالعلمانية في نظر بعضهم هي إنكار للدين، بينما هي في الحقيقة فصل للدين عن السياسة لصالح الدين نفسه، في رأيه. وينتقد (الوردي) "الوعاظ" الذين يبرّون ظلم الحكّام بدعوى طاعة أولي الأمر. فالواعظ الذي يدعو إلى طاعة الحاكم الظالم هو عدو الدين قبل أن يكون عدوّ المجتمع.

قال (الوردي): إنّ "الدين والدولة من طبيعة متفاوتة. ولا يمكن أن يتلاءما تلاؤماً حقيقياً. فالدولة تقوم عادة على أساس القهر والتسلّط والاستغلال، بينما يقوم الدين على أساس الرّحمة والعدل والمساواة. قد يحدث في

بعض الظروف النَّادرة أن يتلاءم الدين والدَّولة، لكنَّ هذا التلاؤم مؤقتٌ لا يلبث أن يزول^(١).

والحقيقة أنَّ الإسلام دين ودولة. أي إنَّه دين بنى دولة، وجعل منظومته التَّشريعيَّة والقيميَّة والعقدية أساساً وجوهرًا لها. فلكل دولة أساس عقدي ومنظومة قوانين وتشريعات وقيَم. والوحي قدَّم تلك العقيدة وتلك المنظومة. وإذا لم يستمر الإسلام حاكمًا للدَّولة طويلاً، فإنَّ ذلك لا يعني أنَّ الدين والدَّولة لا يتلاءمان. فقد تلاءما، فعلاً، في مراحل كثيرة، عندما حكم أنبياء طويلاً. ولا بُدَّ أن يتَّحدا من جديد بعد أن تجرب كل الأديان والأيدولوجيات نفسها.

أما التَّحدي الآخر للعلمانيَّة عند (الوردي)، فيتعلَّق بالتوازن بين الدين والهويَّة. وهو يدعو إلى احترام الدين باعتباره جزءاً من الهويَّة، مع الحفاظ على فصل الدين عن السياسة. ويؤكد أنَّ الدين جزءٌ من هويتنا بوصفنا مسلمين، لكنَّ استخدامه في السياسة يُحوِّله إلى أداة للصِّراع. ويحذِّر من خضوع الدين لرغبة الحاكم من خلال فتاوى رجال الدين، ولكنه أيضاً لا يقبل أن تحكِّم تشريعات الدين الحياة العامَّة من خلال تحويلها إلى قوانين. كان (الوردي) يرى أنَّ الإسلام شيءٌ مثاليٌّ لا يُمكن تطبيقه، ولذلك عانى (الإمام علي) عليه السلام من النَّاس، وبعده عادت مظاهر القيصرية

واستغلال الدين لمصلحة السلطان^(١).

وفي الحقيقة، عُطِّلت أكثر الأحكام الإسلامية في الاقتصاد، والمعاملات المالية، والاستثمار، والصناعة، والزراعة، والسياسة، والقوانين الجنائية والمالية. كذلك قوانين الأحوال الشخصية في حدود معينة. وهذا يعني أننا نعيش تحت سقف دول علمانية تتراوح بين المرونة والحدية، التي قد تصل إلى حد المنع حتى من الالتزامات الدينية، كالصلاة والحجاب في بعض المؤسسات.

ناقش (الوردي) دور المؤسسات الدينية في تعزيز سلطة الحكام. وقدم أمثلة تاريخية على استخدام الدين لتبرير الظلم، مثل دعم رجال الدين للأمويين، والعباسيين، والعثمانيين، والأنظمة الملكية بعد ذلك. ففي تلك العهود، كان الواعظ يُبرر ظلم الوالي، بدعوى أنه يحكم باسم الخلافة، وهذا ما أعاق تقدم المجتمع.

لا شك أن بعض رجال الدين كانت لهم ارتباطاتهم بالحكام، ومن خلالهم تحوّل الدين إلى أداة لتبرير ممارساته، غير أن علماء دين آخرين كانوا في الطرف المقابل يعارضون الحكام وسياساتهم الخاطئة، ويدعون إلى تطبيق تعاليم الإسلام، ورفض القوانين الوضعيّة المسقطة التي لم تُحقّق للناس أيّ تقدّم في أي مجال، وكرّست، على العكس من ذلك، حالة التخلف.

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٤١.

وفي العراق، كان أبرزهم الشيخ (محمد تقّي الشيرازي) قائد ثورة العشرين ضدَّ الاحتلال البريطاني، والسَّيد (محسن الحكيم)، الذي أصدر فتوى تحريم الانضمام للحزب الشيوعي عام ١٩٦٠، والشيخ (عبد الكريم المدني)، الذي عارض الاتجاه العلماني لـ (عبد الكريم قاسم)، والشيخ (محمد الخالصي)، الذي عارض الاحتلال البريطاني والحكم الملكي، والسَّيد (محمد باقر الصدر)، الذي عارض نظام بقوَّة نظام حزب البعث.

◀ المَبْحَثُ الثَّالِثُ :

الغرب وثنائية الديمقراطية والعلمانية

يتبنى الغرب العلمانية والديمقراطية في أنظمتها السياسيَّة، منذ أن أعلنت فرنسا سنة ١٩٠٥ تحوُّلها إلى دولة علمانية لا تخضع للدين الكنسي، وباتت تُدير شؤونها من خلال الديمقراطية التي تفترض انتخاب ممثلين عن الشعب من نواب برلمانيين ورؤساء، اعتماداً على برامجهم الانتخابية. لكنَّ الغرب، بعد مرور أكثر من قرن من الزَّمان، انتهى إلى تفكُّك اجتماعيٍّ غير مسبوق، وتوسُّع هائل في الممارسات الشاذَّة والإدمانية التي تُهدِّد بانهيار مجتمعاته، وهو ما دفع مفكِّريه إلى نقد العلمانية والديمقراطية، ومحاولة البحث عن حلول لمآزقها.

أولاً: النقد الغربي للعلمانية

وجه مفكرو الغرب وفلاسفته نقداً متنوعاً للعلمانية، يعكس وجهات نظر فلسفية، واجتماعية، وسياسية مختلفة. وواجهت العلمانية انتقادات من عدة زوايا، تتراوح بين المخاوف من إضعاف القيم الخلقية والهوية الثقافية واتهامها بالتحيّز ضدّ الدين التقليدي، وفرض صورة من صور "الدين العلماني".

وجادل (إدموند بيرك - Edmund Burke) (١٩١٠-١٩٩٥) بأنّ استبعاد الدين من الحياة العامة يُفوّض الأسس الخلقية والاجتماعية للمجتمع. ورأى أنّ التقاليد الدينية توفّر الاستقرار والتماسك، والعلمانية الجذرية قد تؤدّي إلى الفوضى والتفكك الاجتماعي^(١).

وهو ما أكّده (ألסدير ماكنتاير - Alasdair MacIntyre) الذي قال إنّ العلمانية أدت إلى فقدان "التقاليد الخلقية المتماسكة" من خلال نزاع الطابع الديني عن الأخلاق، وأنتجت في المقابل أنظمة خلقية مجرّاة ونسبية، ممّا جعل من الصّعب بناء توافق مجتمعيّ حول القيم^(٢).

وأكد (تشارلز تايلور) على الطابع القمعي للعلمانية وتحيّزها ضدّ الدين التقليدي. فهي غالباً ما تُقدّم نفسها محايدة تجاه الدين لكنّها في الواقع

1 - Burke: Reflections on the Revolution in France, p. 186.

2 - MacIntyre: After Virtue, p. 256.

الفصل الرَّابِع - المبحث الثالث ١١٧

مضادّة له. فالنّموذج الفرنسي مثلاً، يضع قيوداً غير عادلة على حريّة التّعبير الدّيني في الفضاء العام. لكنّ (تايلور) لم يستطع الخروج من شرنقة العلمانيّة، ودعا إلى "علمانيّة مفتوحة" تحترم التّعديّة الدّينيّة، بدلاً من فرض نموذج علماني صلب^(١).

ليست العلمانيّة مجرد فصل بين الدّين والدّولة، حسب (جون ميلبانك - John Milbank)، بل هي أيديولوجيا تحمل رؤية ماديّة ترفض الدّين بما هو مصدر للمعنى. وهي بذلك "دين علماني" يُمجّد الفردانيّة وما تعتبره عقلائيّة^(٢). فهي تريد فرض لاهوت سياسيّ جديد، كما يقول (كارل شميت - Carl Schmitt) (١٨٨٨-١٩٨٥) وهذا يجعلها صورة من صور السّلطة الخفيّة^(٣)، وتعبيراً عن الانحطاط الرّوحي، كما يؤكّد المفكّر الفرنسي الذي صار مسلماً (رينيه غينون - René Guénon) (١٨٨٦-١٩٥١)، لأنّها تقطع صلة الإنسان بالمقدّس، وتفرض رؤية عالميّة تفتقر إلى العمق الرّوحي^(٤). إنّها تترك المجتمع دون قيمٍ مطلقة، ممّا يؤدي إلى العدميّة الوجوديّة والعبثيّة في الحياة، كما يقول (فريدريك نيتشه - Friedrich Nietzsche)

1 - Taylor: A Secular Age, p. 303.

2 - John Milbank: Theology and Social Theory, p. 9.

3 - Schmitt: Political Theology, p. 36.

4 - Guénon: The Crisis of the Modern World, p. 92

(١٩٠٠-١٨٤٤)^(١).

إنَّ العلمانيَّةَ بتركيزها على الفردانيَّة وإطلاقها النزعات الغرائزيَّة، تؤدي إلى تفكُّك الروابط المجتمعيَّة وفقدان الشُّعور بالانتماء، بينما تجعل الأفراد أكثر عرضة للقلق الوجودي، كما يقول (زيغمونت باومان)^(٢).

وبذلك يتفق (الوردي) مع بعض الغربيين على أهميَّة الدين، باعتباره جزءاً من الهويَّة، لكنَّه يُصر على خيار العلمانيَّة، بينما يُركِّز (تايلور)، مثلاً، على الأزمة الرُّوحيَّة. فيما يتماشى نقد (يورغن هابرماس - Jürgen Habermas) مع رؤية (الوردي) بضرورة الحوار بين الدين والعقل.

وفي كل الأحوال، فإنَّ التمسُّك بالعلمانيَّة، ومحاولات البحث عن حلول ترفيعيَّة لثقوبها المتعدِّدة لا يُمكن أن يُصلحها، بما أنَّها قائمة على رؤية ماديَّة للوجود والحياة، ولا يمكنها أن تحل مشكلات فُقدان المعنى، وتصحُّر الرُّوح، وتفكُّك المجتمعات، وإطلاق الغرائز، ومحاربة القيم الخُلقيَّة والدينيَّة.

قدَّم (علي الوردي) رؤية خاصَّة للعلمانيَّة، مؤكِّداً أنَّها تتطلَّب تغييراً ثقافياً واجتماعياً، ودعا إلى التَّسامح، وقبول الآخر، وفصل الدين عن السياسة. لكنَّه تجاهل أنَّ الإسلام، الذي يُريد فصله عن السياسة والحياة العامَّة،

1 - Nietzsche: Thus Spoke Zarathustra, p. 125.

2 - Zygmunt Bauman: Liquid Modernity, p. 22.

يَتَضَمَّن مبادئَ العَقْلانيَّةِ، والرَّوْحانيَّةِ العالِيَةِ، والتَّضامِنِ الاجتماعيِّ، والقِيَمِ الخُلُقِيَّةِ، والعدالة الشَّامِلةَ، والمساواة أمام القانون. ولا يقبل بالبيروقراطيَّةِ التي خلقها النِّظام الرِّأسمالي، وإقصاءه من التَّشريع القانوني والتَّوجِيهِ السِّيَاسي والخُلُقِي، بمبرراتٍ شَتَّى، ظُلم في حق الإنسانِيَّةِ قبل كل شيء. ويبدو لنا أنَّ الإسلامَ يَحْتَاج إلى منسوب رفيع من المعرفة والوعي بأطروحاته، وقدر من الالتزام بتعاليمه وقِيَمه لدى نُخبة من أتباعه، حتَّى يُمكن تطبيق تعاليمه وقوانينه من خلالهم. ولذلك، ابتعد أئمة الإسلام عن الحُكْم، وغاب آخرهم في انتظار اللحظة التَّاريخِيَّةِ المناسبة التي تُفَرِّز هذه النُّخبة.

ثانياً: النِّقْدُ العَرَبِيُّ لِلدِّيمُقْرَاطِيَّةِ

تعرَّضت الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ العَرَبِيَّةُ إلى نقد عميق في الأوساط الأكاديميَّةِ والفكريَّةِ. وكان أبرز من فعل ذلك (ماكس فيبر) و(يورغن هابرماس). ينبع نقد (ماكس فيبر) (١٨٦٤-١٩٢٠) للدِّيمُقْرَاطِيَّةِ من تحليله العميق للعلاقة بين السُّلطة والبيروقراطيَّةِ والمجتمع الحديث. وتُرَكِّز رؤيته النِّقْدِيَّةُ للدِّيمُقْرَاطِيَّةِ على التَّوتُّراتِ بين المِثَالِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ والواقع العملي. يرى (فيبر) أنَّ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الحديثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيروقراطيَّةِ، التي وصفها بأنَّها أكثر أشكال التَّنْظِيمِ كفاءة، ولكنها تُهدِّد الحرية الفردِيَّةِ. في كتابه «الاقتصاد والمجتمع»، يوضح (فيبر) أنَّ البيروقراطيَّةِ، بقواعدها الصَّارمة وتسلسلها الهرمي قد تُؤدِّي إلى الدُّخول في «القفس الحديدي»

الذي يُقيّد الحُرِّيَّات الفردية. فـ "البيروقراطية، وإن كانت ضروريةً للديمقراطية، قد تتحوّل إلى نظام يخدم النُخب بدلاً من الشعب"^(١). وهذا التوجُّه يجعل الأفراد أكثر خضوعاً للنظام الإداري بدلاً من تمكينهم بصفتهم مواطنين فاعلين.

ولاحظ (فيبر) أنّ الديمقراطية غالباً ما تتحوّل إلى هيمنة نُخب سياسية أو بيروقراطية، بدلاً من حُكم الشعب. وفي مقاله «السياسة بوصفها مهنة»، يناقش كيف أنّ الأحزاب السياسية والقادة «الكاريزماتيين» يُسيطرون على العملية الديمقراطية، ممّا يُقلّل من التعدُّدية الحقيقية، ويُشير إلى أنّ الديمقراطية الحديثة تتطلّب تنظيمًا حزبيًا، لكنّ هذا التنظيم يُمكن أن يؤدي إلى تركيز السلطة في يد قلة^(٢).

وحذّر (فيبر) من تأثير العواطف الجماهيرية على الديمقراطية، خاصةً في ظلّ صعود الشعبوية. وأوضح أنّ الجماهير قد تُحرّكها دوافع عاطفية بدلاً من التفكير العقلاني، ممّا يُتيح للقادة الشعبويين استغلال هذه الديناميكية، وهذا الاتجاه في رأيه يُعرّض الديمقراطية لخطر اتخاذ قرارات غير مدروسة^(٣).

1 - Max Weber: Economy and Society, V2. p1403.

2 - Max Weber: Politik als Beruf (Politics as a Vocation).

3 - Max Weber: The Protestant Ethic, p121.

الفصل الرَّابِع - المَبْحَثُ الثَّالِثُ (١٢١)

كما أشار (فيبر) إلى التَّوتُّر بين مبدأ المساواة والديمقراطية والحاجة إلى قيادة كُفء. فالمجتمعات الحديثة تحتاج إلى خبراء وبيروقراطيين متخصصين، لكنَّ الديمقراطية قد تُعطي الأولوية للمساواة على حساب الكفاءة. هذا التَّوتُّر يجعل من الصَّعب تحقيق توازن بين المشاركة الشعبيَّة والإدارة الفعالة^(١).

وفي مقاله السَّابق يؤكِّد (فيبر) على أهميَّة القادة الذين يجمعون بين «الكاريزما» والمسؤوليَّة الخُلقيَّة. ويرى أنَّ الديمقراطية قد تُعاني من غياب مثل هؤلاء القادة؛ حيثُ يُمكن أن تتحوَّل إلى نظام روتيني يعتمد على المساومات السِّياسيَّة، بدلاً من القرارات الجريئة. ويدعو إلى قيادة تَجَمَّع بين «خُلقيَّات الاقتناع» و«خُلقيَّات المسؤوليَّة».

ورغم أنَّ نقد (فيبر) جاء في سياق أوروبيٍّ وألمانيٍّ، بعد الحرب العالميَّة الأولى؛ حيث كانت الديمقراطية تواجه تحديات من البيروقراطية والشَّعبويَّة، لكنَّ نقد (فيبر) للديمقراطية يبقى صالحاً إلى اليوم، خاصَّةً فيما يتعلَّق بالشَّعبويَّة الحديثة، وتركيز السُّلطة، وتأثير البيروقراطية على الحُرِّيَّات.

وبدوره، قدَّم الألمانيُّ الآخر (يورغن هابرماس)، نقداً عميقاً للديمقراطية الحديثة، من خلال إيطاره النَّظري حول «العقل التَّواصلِي» و«الفضاء

1 - Max Weber: Economy and Society, Vol 1, p 985.

العام». ورکز نقده على الانحرافات في الممارسة الديمقراطيّة عن المثال النظري، دون إهمال التّأثيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإعلاميّة. يرى (هابرماس) أنّ الفضاء العام، وهو المكان الذي ينخرط فيه المواطنون في نقاش عقلائي نقدي لتشكيل الإرادة الجماعيّة، قد تدهور في الديمقراطيّات الحديثة. ويوضّح أنّ الفضاء العام في القرن الثامن عشر، كان يعتمد على نقاشات حرّة بين أفراد متساوين، لكنّه تحوّل في العصر الحديث إلى ساحة تُهيمن عليها وسائل الإعلام الجماهيريّة والمصالح الاقتصاديّة. وهذا التّدهور يُقلّل من المشاركة الديمقراطيّة الحقيقيّة، ويحوّل المواطنين إلى مستهلكين سلبين للمعلومات^(١). ويتقد (هابرماس) سيطرة «العقل الأداتي» على العمليّات الديمقراطيّة؛ حيث تُدار السياسة بما هي مجال تقني يهدف إلى الكفاءة، بدلاً من التّداول العقلائي. ويذهب إلى أنّ النّظام الرّأسمالي والبيروقراطيّة يغزوان «العالم الحيّاتي»، ممّا يحدّ من التّواصل الحر والتّفاعل الديمقراطي. وهذا يؤدي إلى «استعمار» الفضاء العام بالمصالح الاقتصاديّة والإداريّة، ممّا يُقلّل من قدرة المواطنين على تشكيل سياساتهم بطريقة ديمقراطيّة^(٢). ويجادل (هابرماس) بأنّ الديمقراطيّات الرّأسماليّة المتأخّرة تُعاني من أزمة

1 - Habermas: The Structural Transformation of the Public Sphere, p. 171.

2 - Habermas: The Theory of Communicative Action, Vol. 2, p. 325.

شرعية. فالدولة تُحاول تلبية مطالب اقتصادية واجتماعية متزايدة، لكنّها تفشل في الحفاظ على الثقة الشعبية بسبب التناقضات الداخليّة للرأسمالية. وهذا يؤديّ إلى فقدان الشرعية الديمقراطيّة؛ إذ يشعر المواطنون بأنّ قرارات الدولة لا تعكس إرادتهم، بل تخدم مصالح النخب الاقتصاديّة^(١). حوّلت وسائل الإعلام النقاش الديمقراطي إلى «سياسة استعراضية» في نظر (هابرماس). والإعلام التجاري عمّق التلاعب بالرأي العام، بدلاً من تقوية النقاش العقلاني. وهذا يخدم الشعبويّة التي قد تستغل استياء المواطنين من النخب، ممّا يهدّد أسس الديمقراطية التداوليّة^(٢). ولا يُهمل (هابرماس) حقيقة أنّ المواطنين في الديمقراطيات الحديثة غالباً ما يقصّون عن عمليّات صنع القرار الحقيقيّة. وهو لذلك يدعو إلى ما يسميه نموذج «الديمقراطية التداوليّة»؛ حيثُ يشارك المواطنون بنشاط في نقاشات عقلانيّة لتشكيل السياسات. لكنّه ينتقد الواقع الذي يهيمن فيه لوبيّات الشركات والمصالح الخاصة على العمليّة السياسيّة، ممّا يقلّل من دور المواطن العادي^(٣). ويقترح (هابرماس) إصلاحات للانتقال إلى ما يُسميه «الديمقراطية

1 - Habermas: Legitimation Crisis, p. 68.

2 - Habermas: Between Facts and Norms, p. 374.

3 - Habermas: Between Facts and Norms, p.441.

التداولية»، من خلال إعادة بناء فضاء عام يُشجّع على النقاش الحر والمتساوي، وتقوية المجتمع المدني من خلال دعم المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية لتمثيل مصالح المواطنين، وإصلاح الإعلام من خلال تشجيع وسائل إعلام مستقلة، تُعزّز النقاش العقلاني بدلاً من التجارة.

وبوجه عام، يعكس نقد (هابرماس) للديمقراطية الغربية قلقه من تأثير الرأسمالية المتأخرة والعولمة عليها. وعلى عكس (ماكس فيبر)، الذي ركّز على البيروقراطية والكاريزما، يُركّز (هابرماس) على إمكانية إصلاح الديمقراطية من خلال التّواصل العقلاني. ونقده ينظر إلى هيمنة وسائل التّواصل الاجتماعي، وتفاقم مشكلات التلاعب بالرأي العام والاستقطاب، بسبب ذلك.

وعلى هذا النحو، أهمل (الوردي) واقع الديمقراطية في الغرب؛ حيث انتهت إلى مشاكل كبرى، مثل البيروقراطية، وفقدان الشرعية، وتحكم رأس المال في السياسيين، وركّز على العوائق الثقافية داخل المجتمعات العربية، مثل العصبية.

ومن ناحية أخرى، يشترك (الوردي) و(كارل بوبر - Karl Popper) (١٩٠٢ - ١٩٩٤) في الإشارة إلى مخاطر التعددية المفرطة، لكنه يُركّز على الحاجة إلى تغيير ثقافي داخلي. أمّا نقد (صمويل هنتنغتون) (١٩٢٧ - ٢٠٠٨)، فيتقاطع مع تحليل (الوردي) للصراعات الطائفية، لكن (الوردي) أكثر

تفاؤلاً بإمكانية بناء هوية وطنية.

تحتاج قيم الحرية، والعدالة، والمساواة إطاراً نظرياً وتشريعياً متكاملًا. وقد فشلت الرأسمالية الليبرالية في تحقيق ذلك. فلم تنج الديمقراطية من البيروقراطية وقبضة رأس المال والظواهر الشاذة. ونقلها إلى الفضاء العربي والمسلم كما هي لن يُحقَّق شيئاً غير ما حقَّقه في الغرب على المستوى الاجتماعي والسياسي. وهو ما يعني وجود حاجة إلى نظام سياسي يستطيع إرساء هذه القيم، وفي الوقت نفسه يُقوي الروابط الاجتماعية، ويرفع من منسوب الوعي، ويحقِّق السُّمو الخُلقي المطلوب.

الفصل الخامس

مسارات التاريخ بعيون سوسولوجية

يُقدِّم (علي الوردي) في كتابه "وعاظ السلاطين" تحليلاً اجتماعياً مختلفاً لتاريخ المسلمين، مبتعداً عن الروايات التراثية التي تُركِّز على الجوانب الدينية أو الخلقية. وهو يعتمد على منهج سوسيولوجي حديث، متأثراً بالنظريات الاجتماعية الغربية، مثل أفكار (ماكس فيبر) و(سيغmond فرويد)، لتفسير الأحداث التاريخية باعتبارها نتاجاً لزخم اجتماعي وسياسي ونفسي.

ركِّز (الوردي) على أحداث رئيسة، مثل مقتل (عثمان بن عفان)، والصراع بين (الإمام علي) (عليه السلام) و(معاوية بن أبي سفيان)، وظهور الانقسام بين السنة والشيعة، مستخدماً مفاهيم، مثل الازدواجية الشخصية، والصراع النفسي، والعلاقة بين الدين والسلطة.

ورفض الروايات التاريخية التقليدية التي تُصوِّر الأحداث باعتبارها صراعاً بين الحق والباطل، أو بما هي نتائج للإرادة الإلهية، وذهب إلى أن التاريخ يتشكّل وفق زخم بشري، تحكمه الطبيعة الاجتماعية والنفسية. فالتاريخ لا يسير على أساس التفكير المنطقي، إنّه بالأحرى يسير على أساس ما في طبيعة الإنسان من نزعات أصيلة لا تقبل التبدل.

وهذا الاتجاه يعكس جوهر منهجه؛ حيث يُركّز على العوامل الاجتماعية، مثل الصراع على السلطة، والانتماءات القبلية، والضغوط النفسية، بدلاً من التفسيرات الدينية أو الخلقية. ويستخدم مفاهيم علم الاجتماع الحديث، مثل الصراع النفسي والازدواجية الشخصية، لتحليل سلوك الأفراد والجماعات في التاريخ.

◀ المبحث الأول:

مسألة الخلافة

لم ينظر «الوردي» إلى «الخلافة» باعتبارها حدثاً تاريخياً له أبعاده الدينية، بل رأى فيها ظاهرة اجتماعية تعكس التوتر بين القيم المثالية كما هي العدالة والمساواة، والواقع السياسي كما هو الصراع على السلطة. كان يرى أن «الخلافة»، منذ وفاة النبي محمد ﷺ تحوّلت إلى ساحة للصراع بين القبائل والعشائر والمصالح الفردية، ممّا جعلها تعكس زخماً اجتماعياً معقّداً. وبذلك كانت نظرتة إليها خارج الإطار الديني والتاريخي، معتبراً إيّاها انعكاساً لصراع سياسي واجتماعي. فهو يحلّلها في سياق التحوّلات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع بعد وفاة النبي ﷺ. كان يرى أن أحداث السقيفة وما نتج عنها، لم تكن مجرد قرار ديني، بل كانت نتيجة تفاعل

الفصل الخامس - المبحث الأول (١٣)

اجتماعي وسياسي معقد بين القبائل العربيّة، خاصّة قريش والأنصار^(١). وفي رأي (الوردي) تحوّلت «الخلافة» تدريجيّاً من مؤسّسة دينيّة إلى أداة سياسية؛ حيثُ أصبحت السُّلطة تعتمد على القوّة والتّحالفات القبليّة، بدلاً من الإجماع الدّيني.

يربط (الوردي) بين الصّراعات حول الخلافة وانهيار الثقة الاجتماعيّة في المجتمع المسلم، معتبراً أنّ الصّراع على الخلافة أدّى إلى تفكُّك النّسيج الاجتماعي؛ حيث بدأت القبائل والأفراد تُفكّر بمصالحها الخاصّة بدلاً من مصلحة الأُمّة^(٢).

استخدم (الوردي) نظارته السوسولوجية لتحليل هذا الانهيار، قائلاً إنّ الخلافة أصبحت رمزاً للصّراع بين القيم المثاليّة، مثل العدالة، والواقع السياسيّ، مثل التّنافس على السُّلطة. كان يرى أنّ هذا الصّراع ستكون له تداعيات طويلة الأمد؛ حيثُ أدّى إلى ظهور الانقسامات المذهبيّة، والتي يعتبرها (الوردي) تعبيراً عن صراعات اجتماعيّة وسياسيّة أكثر منها دينيّة.

قال (الوردي) إنّ الأمويّين هم الذين حوّلوا الخلافة من مؤسّسة دينيّة إلى مؤسّسة سياسيّة. ولعلّه أراد القول، إنهم حوّلوا الدّين إلى أداة لتبرير الواقع، بدل أن يكون موجّهاً للسياسة. وعنده «إذا أراد الدّين الانتصار

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٧٨.

٢ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١١٢.

على العدو من غير اهتمام بالمبدأ الذي جاء من أجله، صار دولةً وانتفت عنه صفة الدين. إنَّ الدين يُمسي ألعوبة بيد السَّاسة، يَطْلُون به أعمالهم التي يقومون بها في سبيل الفتح والاستغلال»^(١). وهذا القول يُكرِّره بكثرة الحداثيون؛ لأنَّهم يظنُّون أنَّ السَّياسة لا تكون إلَّا بالتَّخلي عن المبادئ والأخلاق وتحويل الدين إلى أداة ووسيلة، بدل أن يكون غاية.

لكنَّ السَّياسة منهجان: الأوَّل مُتهتِك لا يترك وسيلة لتحقيق أهدافه إلَّا استخدمها، مهما كانت هابطة ولا خُلُقِيَّة. ويمكن أن نسمِّيها بالسَّياسة الانتهازية. والثَّاني يفرض على السَّياسي الالتزام بالتعاليم الدِّينية والقواعد الخُلُقِيَّة، ويُمكِن أن نسمِّيها بالسَّياسة المُلتزمة. كان الرسول يُمارس السَّياسة المُلتزمة بضوابط الدين، فغاية ما في الأمر، أنَّ السَّياسة فيه يجب أن تخضع لأحكام الدين، بعكس الرُّؤية الوضعية والجاهلية، التي كانت تتبناها قريش، وترى أنَّ الدين هو الذي يجب أن يخضع للسَّياسة، ويبرِّر للحاكم والزَّعيم ممارساته ومواقفه. فهو اختلاف منهجي وديني، وليس مجرد صراع اجتماعي وسياسي.

وعندما جاء (الإمام علي) عليه السلام إلى السُّلطة بإرادة الثُّور واختيار النَّاس، حاول إعادة الخلافة إلى مسارها الصَّحيح، لكنَّ قريشا واجهته بكلِّ شراسة؛ فكانت حروب الجمل وصفين والنَّهروان لمنع ذلك واستعادة السُّلطة.

◀ المبحث الثاني:

الثورة على عثمان

يذهب (علي الوردي) إلى أن مقتل (عثمان بن عفان) كان نتيجة طبيعية لتوترات اجتماعية وسياسية، وليس مجرد انحراف ديني أو مؤامرة. فسياسات هذا الرجل، مثل تعيين أقاربه في المناصب القيادية، وعبثه بالمال العام، أثارت استياء القبائل والفئات الاجتماعية في مناطق مثل مصر والكوفة، ممّا أدّى إلى تمردٍ ضده. كان مقتل (عثمان) نتيجة صراع اجتماعي بين القوى التي تريد الحفاظ على النظام القديم والقوى التي تسعى إلى التغيير في ظنّ (الوردي)^(١). وهذا التحليل يريد أن يُفسّر الأحداث التاريخية من خلال الصراعات الاجتماعية، والتركيز على العوامل القبليّة والإقليميّة التي شكّلت التوتّرات في المجتمع المسلم آنذاك.

اعتبر (الوردي) أن ما حدث كان صراعاً بين قوى محافظة تسعى للحفاظ على النظام القبلي التقليدي، وقوى تغييرية تُطالب بالإصلاح والعدالة الاجتماعية. ورأى أنّ هذا الصراع يعكس توتّرات بنويّة في

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٧٨.

”المجتمع المسلم“ المبكر؛ حيث بدأت الدولة تتحوّل من نظام قبلي إلى نظام مركزي^(١). والقوى المحافظة، حسب (الوردي)، كانت ممثلة في النُخب القرشيّة التي استفادت من النّظام القديم، بما في ذلك توزيع الغنائم والمناصب. وكان (عثمان) مرتبطاً بهذه النُخب من خلال سياساته التي اعتُبرت منحازة للأُمويّين، ممّا أثار استياء الفئات المهمّشة^(٢). أمّا القُوى التغييريّة، فقد تضمّنت فئات من الأنصار والقبائل غير القرشيّة التي طالبت بتوزيع عادل للموارد والسلطة، مستلهمة قيم العدالة الإسلاميّة.

لم يرَ (الوردي) أنّ الصّراع كان دينياً فحسب، بل عدّه صراعاً اجتماعياً بالأساس، مُتجدّراً في التناقض بين القيم القبليّة والمُثل الإسلاميّة^(٣).

وهو بذلك بالغ في تركيزه على العصبية، مهملًا أهميّة العوامل الدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وسوء الإدارة وتحكّم المصالح السُلطويّة والعشائريّة.

اعتبر (الوردي) مقتل (عثمان) نتاجاً لصدام حادّ بين التّقليد والتّغيير،

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٧٨.

٢ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٨٠.

٣ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٨٢.

لكن ذلك يفتقر إلى الدقّة، وتعوّزُه المعطيات التّاريخيّة الصّحيحة، ممّا يجعل تحليله غارقاً في التّسطيح. فعلى سبيل المثال، لم يُعالج (الوردي) بالقدر المناسب دور الشّخصيّات الفرديّة، مثل سلوك (عثمان) و(مروان)، أو السّياقات السياسيّة بعد دخول قوميّات كثيرة الإسلام، سرعان ما صُدمت من بشاعة الظُّلم الاجتماعي الذي تعرّضت له، كما هي حالة (الموالي) الذين كانوا يعاملون معاملة أهل الذّمة رغم إسلامهم.

تبدو تحليلات (الوردي) في هذا المستوى محاولة للقفز على حقيقة الانحرافات الجوهرية عن أحكام الدّين وتشريعاته، التي تقضي بزاهة الحاكم وعلمه وتطبيقه للعدالة ورفض المحاباة والتزام تعاليم الدّين. فقد كان (عثمان) بعيداً عن المنهج الإسلامي في الحُكم، وكانت ممارساته محاصرة بالفساد والمحسوبيّة واضطهاد المعارضين. وهو ما أوصل الواقع الاجتماعي للنّاس إلى الحضيض ودفعهم إلى الثّورة ضدّه والإطاحة به في النّهاية. لم تكن المسألة صراعاً قُبلياً إقليمياً، بل كانت تتعلّق بحالة من الاستبداد السياسي والبؤس الاجتماعي التي تسبب فيها حكم (عثمان بن عفان)، رغم النّصائح التي قدّمها أمير المؤمنين (عليّ بن أبي طالب) عليه السلام وبعض الصحابة الأجلّاء، لتخفيف حدّة الانقسامات وعدم تأجيج الصراعات التي تسببت بها سياسات (عثمان) الماليّة والتي أوصلت إلى أُطلق عليه لاحقاً اسم «الثورة».

◀ المبحث الثالث:

تمرد معاوية^١

تناول (الوردي) تمرد (معاوية بن أبي سفيان) على (الإمام علي) (عليه السلام) بعد مبايعة الناس له إثر مقتل (عثمان). واعتبر ذلك مثالا أساسا على تفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية. فهو يرفض تصوير هذا التمرد على أنه نزاع ديني حول "الخلافة"، ويراها تعبيراً عن صراع بين قوتين اجتماعيتين: قوة المدينة والكوفة، التي مثلها (الإمام علي) (عليه السلام)، وقوة الشام التي يمثلها (معاوية). وحسب رأيه، لم يكن الصراع بين (علي) و(معاوية) صراعاً بين الحق والباطل، كما يُصوّره المؤرخون التقليديون، بل كان صراعاً بين قوتين اجتماعيتين، كل منهما تدافع عن مصالحها ونظرتها للسلطة. كان يقول: "إنَّ التَّقَدُّمَ لَيْسَ فِكْرَةً مَجْرَدَةً تَرَاوِدُ أَذْهَانَ الْفَلَاسِفَةِ، إِنَّهُ بِالْأَحْرَى نَتِيجَةُ التَّفَاعُلِ وَالتَّصَادُمِ الْمُرِيرِ بَيْنَ الْقُوَى الْمُحَافِظَةِ وَقُوَى التَّجْدِيدِ"^(١).

وهذا التحليل، يُحاول إقصاء السبب الديني للصراع، وإرجاعه لعوامل اجتماعية، والمساواة بين الشرعية الدينية والسياسية التي كان يمثلها الإمام،

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٠٣.

والتَّمَرُّدُ الأموي القُرشي الذي كان (معاوية) امتداداً له. يقول: «ليس من المستبعد أن يكون مقصد علي ومعاوية واحد وهو إطاعة الله. هذا ولكنَّ المشكلة آتية من ناحية أخرى، هي ماهية أمر الله وحقيقة كُنْهه. فكل إنسان في الزمن القديم يدَّعي أنَّه يريد بعمله وجه الله»^(١). وهذا منتهى العبيَّة؛ إذ حسب هذا التَّصوُّر لا بُدَّ أن نلغي القوانين والقيَم، ونعيش كالوحوش وفق منطِق القوَّة. كما أنَّ الحساب عند الله والجنة والنار يجب أن تلغى؛ لأنَّ كل شخص يقصد في عمله طاعة الله!

عندما ينفي (الوردي) عن «الصِّراع» طابعه الحقوقي والديني، ينقلب إلى مبرِّر لممارسات خارجة عن الشرعيَّة التي تقضي بالانصياع لاختيار النَّاس، والمساواة بين المُحقِّ والمُبطل والخير والشَّرير. لقد اختار (الإمام علي) التسليم للأمر الواقع بعد أحداث سقيفة بني ساعدة، من أجل مصلحة الدِّين. ولكنَّه بعد تلقيه بيعة غير مسبوقه، بعد مقتل (عثمان)، تأمرت عليه قريش، وحشدت ضده القُوَى المختلفة من أجل الإطاحة به. فقد استمرَّ (علي) العدو والخَصم للمحور القُرشي، الذي طالما عادى الرِّسُولَ والرِّسالة.

لقد استخدم (معاوية) «الوعاظ» لمهاجمة الإمام وسبِّه ومحاولة تشويه صورته، وهو ما يعترف به (الوردي) حين يقول: «كان الواعظ في زمن معاوية يصعد المنبر ليسبِّ عليّاً ويمدح معاوية، فيجعل النَّاس يرون في

معاوية خليفة الله“^(١). وهذا يطيح بتحليلاته؛ لأنَّ لجوء (معاوية) للخطاب الديني من أجل محاربة صاحب الدين يؤكد أنَّ الصِّراع كان بين الحقِّ والخير الذي يُمثِّله الإمام^(٢)، والباطل والشر الذي يُمثِّله معاوية^(٣). كان (الوردي) يدَّعي أنَّ الوقوف على التَّل أسلم في حرب الإمام (ومعاوية). وكان يستذكر قولاً لأعرابي يقول: «الصَّلَاة مع علي أتم والطَّيِّخ مع معاوية أدسم والجلوس على التَّل أسلم»^(٤). ولعلَّ (الوردي) في هذا الموقف كان يميل إلى من يُشبهه!

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٥٢.

٢ - توجد روايات كثيرة عن النبي تؤكد أن خط علي هو خط الحق بعكس أعدائه. وهذا يسقط معيارية الانتماءات القبلية والاجتماعية ويجعل الدين أساس الصراع الذي حدث. ومن تلك الروايات الصحيحة عن “جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أخذ بضبع علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وهو يقول: ” هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله“، ثم مد بها صوته“. الحاكم: المستدرک، ح ٤٦٩٩.

٣ - توجد روايات كثيرة في المصادر السننية تؤكد ذلك ومنها قول النبي: ”عمار تقتله الفئة الباغية“ (البخاري، ح ٤٤٧، ومسلم، ح ٢٩١٥) و”إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه“ (الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٧٢)، و”اللهم العن الراكب والسائق والقائد“ (الطبري: تاريخ الطبري، ج ١٠، ص ٥٨)، حين رأى أبو سفیان راكبا حماره وابناه يزيد ومعاوية أمامه وخلفه أحدهما يقود الحمار والآخر يسوقه.

٤ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ١٥٤.

◀ المبحث الرابع:

أسطورة عبد الله بن سبأ

تناول (علي الوردي)، في كتابه «وعاظ السلاطين»، قضية (عبد الله بن سبأ) ضمن إطار اجتماعي نقدي، يركّز على كيفية استخدام الروايات التاريخية لخدمة أغراض سياسية ومذهبية. وركّز (الوردي) على دور الوعاظ في تعزيز الروايات التي تخدم السلطة الحاكمة، ومن ضمنها الروايات التي تتعلق بالصراعات المذهبية والسياسية في التاريخ الإسلامي. وعبد الله بن سبأ، الذي تُنسب إليه بعض الروايات السنية التقليدية، دوراً في إثارة الفتنة أو تأسيس التشيع، يُعدّ مثلاً على الشخصيات التي تم تضخيمها أو ربما اختلاقتها من الأساس، خدمة لأغراض سياسية.

تناول الوردي (عبد الله بن سبأ) في «وعاظ السلاطين»، وكتب عنه فصلاً كاملاً. وقال: «المؤرخون الذين ذكروا قصة عبد الله بن سبأ لم يأتوا لنا بوصف واف عن شخصية هذا الرجل العجيب. فنحن لا نعرف عنه إلا أنه كان يهودياً من أهل اليمن وأمه حبشية، جاء في أيام عثمان وأعلن إسلامه، ثم ذهب في الأمصار يبث دعوته المتشعبة، ويحرّض الناس على عثمان ويدعو إلى تأليه علي بن أبي طالب»^(١). لم يكن الواقع الاجتماعي

١ - علي الوردي، وعاظ السلاطين، ص ٩٦.

الذي كان قائماً في حاجة إلى شخصية غامضة مثل (عبد الله بن سبأ) من أجل تفجيره. فقد كان المجتمع متحركاً، وكان يعاني أزمة اجتماعية كبرى، وكان التفاوت الطبقي بين الأغنياء والفقراء شاسعاً ومقززاً^(١).

لقد جعلوا منه مُحَرِّضاً لـ (أبي ذر)، كما لو كان هذا الرَّجُل العظيم في حاجة إلى شخص طارئ يُعلِّمه أحكام الدين. كانت الثورة حتمية في ذلك الوقت، ولم تكن هناك حاجة لتعليل اندلاعها بظهور رجل غريب والغريب حقاً، هو أن لا تندلع تلك الثورة. ويبدو أنَّ قريشاً والأمويين أرادوا إلقاء التُّهمة على شخصية وهمية؛ لأنَّ «الإنسان في طبعه يحب أن يلقي باللوم على الآخرين، فيخترع لهم قصصاً تجعلهم مصدر كل شر»^(٢). وصل (الوردي) إلى أنَّ ما يُنسب إلى (ابن سبأ) من تحريك تلك الثورة كان وهماً، وأنَّ شخصية (ابن سبأ) اخترعت اختراعاً لإدانة الثورة على عثمان^(٣).

بل إنَّ أصحاب الملكيات الكبيرة الذين أثروا زمن (عثمان)، هالهم ذلك التذمُّر الذي انتشر بين النَّاس إزاء ثرواتهم المُفرطة، فنسبوا هذا التذمُّر لشخص يهودي طارئ أراد أن يكيِّد للإسلام وأهله^(٤)، حسب زعمهم،

١ - علي الوردي، وعاظ السلاطين، ص ٩٧.

٢ - علي الوردي، وعاظ السلاطين، ص ٩٨.

٣ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص ٩٨.

٤ - علي الوردي، وعاظ السلاطين، ص ١١١.

ونسوا ممارساتهم المضادة لتعاليم الدين والتي سببت الثورة على (عثمان). إن الأعمال التي تنسب لـ (ابن سبأ) لا يقدر عليها إلا عبقرى أو ساحر أو منوم مغناطيسي من طراز فذ، تجعله يحرك الناس بعينه كالغنم^(١). ولو كان (ابن سبأ) حقيقياً وبهذا التأثير السحري الكبير لوصلنا وصفه بشكل دقيق؛ لأن المؤثرين الكبار اجتماعياً وسياسياً وصلنا أوصافهم بدقة. من المدهش أن تبني بعض الفرق هذه الأسطورة وتبني عليها كثيراً من آرائها. انتهى (علي الوردي) إلى اعتبار (عبد الله بن سبأ) شخصية وهمية. وهو يتفق في ذلك مع (طه حسين) الذي اعتمد منهجاً نقدياً تاريخياً وأدبياً، والذي اعتبر أن هذا الرجل الوهمي اختلقه خصوم الشيعة لتشويههم^(٢). فكل المؤرخين الثقة لم يشيروا إلى قصة (عبد الله بن سبأ)، ولم يذكروا عنها شيئاً. والمصدر الوحيد الذي ذكر (ابن سبأ) هو (الطبري) الذي روى ذلك عن (سيف بن عمر) وهو رجل معلوم الكذب، ومقطوع بأنه وضاع. ولو كان (ابن سبأ) شخصاً حقيقياً، فلا شيء يُفسر سكوت (عثمان) وعماله عنه رغم أنهم كان يضطهدون بعض الصحابة، مثل (أبي ذر، وعمار، وعبد الله بن مسعود، ومحمد بن أبي حذيفة)، فيضربون بعضهم وينفون آخرين. أما قصة إحراق (ابن سبأ)، فتخلو منها كتب التاريخ الصحيحة ولا أثر لها.

١ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، ص. ٧٢-١١١.

٢ - طه حسين: الفتنة الكبرى، ج ١، ص ٨٩.

قدّم (علي الوردي) تحليلاً سوسولوجياً يرى في شخصيّة (عبد الله بن سبأ) جزءاً من الأساطير التي نُسجت لخدمة السُّلطة وتشويه الخصوم. وهذا ما ذهب إليه بعض المؤرخين الآخرين، مثل (هشام جعيط) في كتابه «الفتنة»، وحتى بعض المستشرقين مثل (برنارد لويس - Bernard Lewis)، و(يوليوس فلهوزن - Julius Wellhausen)، و(فريدلاندر - Friedländer) الذين اعتبروا هذه الشَّخصيّة مُختلفة^(١).

١ - محمد أمحزون: ابن سبأ في كتابات المعاصرين، موقع مداد، ٢٧ شوال ١٤٢٨ (٢٠٠٧-١١-٠٨).

خاتمة

واجه (علي الوردى) اتهامات عديدة من منتقديه. فقد عُدَّ عند بعضهم «زنديقاً»؛ لأنَّه هاجم رجال الدين، ونال من القيم الإسلامية، وانتقد بعض الشعائر الدينية، وكان ينادي بأفكار غريبة. وكان ردهً بأنَّه يترك أمره وأمْرهم للتاريخ. ولا شكَّ أنَّ (الوردى) انتقد كلَّ ذلك، ورغم أنَّ بعض انتقاداته كانت في محلِّها، لكنَّ كثيراً منها تضمَّن تعميمات غير علمية أو مبالغات. لم يميِّز (الوردى) بين ما هو أحكام دينية، يشعر المسلم بضرورة احترامها والالتزام بها، وبين ما هو مجرد عادات يُمكن التخلُّص منها، مُظهراً تمسُّكه بخلفية فكرية حدائثة ليبرالية. لكنَّه من ناحية أخرى، وجد اهتماماً واسعاً بكتاباته الخارجة عن المألوف، مستنداً إلى خلفية أكاديمية ومعرفية مركَّبة؛ حيث تناول في نصوصه قضايا المجتمع والسُّلطة، كاشفاً عن ديناميكيات الصراع بين البداوة والحضارة، والنزعة الفرديَّة، وتحديات الديمقراطية، وعلاقة رجال الدين بالحكم.

ترك (الوردى) بصمةً عميقة في قراءة الاجتماع الإنساني، والدِّوافع اللا شعورية التي تُحرِّك الأفراد والجماعات، وكان رائداً في تطبيق المنهج الاجتماعيِّ على الواقع العربي والإسلامي. ورغم أنَّه كان متأثراً بمفكرين، مثل (فرويد)، و(دوركايم)، و(ماكس فيبر)؛ إذ إنَّه لم يمارس أيَّ نقد لأفكارهم ونظرياتهم، لكنَّه أعاد صياغتها بأسلوب ساخر ومباشر يناسب

السِّيَاق الثقافيَّ لِلْمَنْطِقَةِ، مَخَاطَبًا الْقَارِئَ الْعَادِي وَالْمُتَقَفَّ عَلَى حَدِّ سِوَاءِ. رَكَّزَ (الوردِي) عَلَى دَوْرِ «الْوَعَاظِ» بِاعْتِبَارِهِمْ وَسَطَاءً بَيْنَ السُّلْطَةِ وَالْمَجْتَمَعِ، مَوْجَّهًا انْتِقَادَاتٍ لِرِجَالِ الدِّينِ مِنَ السُّنَّةِ خَاصَّةً، بِاعْتِبَارِهِمْ فَقَهَاءَ سُلْطَانٍ فِي أَكْثَرِ مَرَاخِلِهِمِ التَّارِيخِيَّةِ، كَمَا يُوَضِّحُ كَيْفَ يَعْزِزُونَ السَّيْطِرَةَ السِّيَاسِيَّةَ عَبْرَ نَشْرِ الرُّوَايَاتِ وَالْأَسَاطِيرِ الَّتِي تَخْدُمُ الْحُكَّامَ، وَكَيْفَ تُسْتَخْدَمُ الْخَطَابَاتُ الدِّينِيَّةُ وَالتَّارِيخِيَّةُ لِتَشْكِيلِ الْوَعْيِ الْجَمَاعِيِّ، كَمَا فِي أُسْطُورَةِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ) الَّتِي رَأَى فِيهَا أَدَاةَ لاختِلاقِ أَعْدَاءِ وَهَمِّيِّينَ لِتَبْرِيرِ مِمَارَسَاتِ الْحُكَّامِ. كَمَا حَلَّلَ الدَّوَاغِ اللَّاشُعُورِيَّةَ الَّتِي تَحْكُمُ السُّلُوكَ الْبَشَرِيَّ، مَشِيرًا إِلَى تَنَاقُضِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ بَيْنَ الْقِيَمِ الْمَثَالِيَّةِ وَمَتَطَلِّبَاتِ الْوَاقِعِيَّةِ، وَهُوَ مَا يَتَجَلَّى فِي الصَّرَاعِ بَيْنَ الْقِيَمِ الْبَدَوِيَّةِ وَالْحَضَرِيَّةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْعَرَبِيِّ، خَاصَّةً فِي الْعِرَاقِ؛ حَيْثُ يَظْهَرُ فِي الْوَلَاءِ الْقَبْلِيِّ وَالتَّمَرُّدِ عَلَى السُّلْطَةِ.

وَفِي تَحْلِيلِهِ لِلْعَلَاقَةِ الْجَدَلِيَّةِ بَيْنَ الْمَجْتَمَعِ وَالسُّلْطَةِ، أَكَّدَ (الوردِي) أَنَّ السُّلْطَةَ لَا تُفْرَضُ بِالْقُوَّةِ الْعَسْكَرِيَّةِ فَحَسْبِ، بَلْ عَبْرَ الْهَيْمَنَةِ عَلَى الْوَعْيِ الْجَمَاعِيِّ بِاسْتِخْدَامِ الدِّينِ وَالتَّارِيخِ لِتَشْرِيحِ وَجُودِهَا، بَيْنَمَا يُسَاهِمُ الْمَجْتَمَعُ بِقَبُولِهِ أَوْ مَقَاوِمَتِهِ فِي تَشْكِيلِ هَذِهِ الدِّينَامِيكِيَّاتِ. هَذَا الْمَنْظُورُ يُقَرِّبُهُ مِنْ مَفْكَرِينَ، مِثْلَ (مِيشِيلِ فُوكُو)، لَكِنَّهُ يَتَمَيَّزُ بِتَرْكِيزِهِ عَلَى السِّيَاقِ الْعَرَبِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ.

رَأَى (الوردِي) أَنَّ الْاِزْدِوَاجِيَّةَ الثَّقَافِيَّةَ فِي الْمَجْتَمَعِ الْعَرَبِيِّ، بَيْنَ الْقِيَمِ الْمُعْلَنَةِ وَالْمِمَارَسَاتِ الْوَاقِعِيَّةِ، تُفَسِّرُ غِيَابَ الْاِسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ؛ إِذْ يَفْتَقِرُ

الحكام إلى شرعية حقيقية تعتمد على توافق اجتماعي بدلاً من القمع. وأبرز أستاذ علم الاجتماع الدوافع اللا شعورية بوصفها محرّكاً أساساً للسلوك، موضحاً أنّ الصراعات المذهبية والقبلية غالباً ما تعكس صراعات هوية وسلطة أعمق، ساخراً من محاولات تصوير الإنسان كائنًا عقلاً فقط بالكامل؛ إذ قد يُبرّر العقل الغرائز بدلاً من السيطرة عليها.

جمع (الوردي) بين التناول الفكري والبساطة اللغوية، فلم تكن كتاباته دراسات أكاديمية فحسب، بل دعوة للتفكير النقدي، ومراجعة الروايات التاريخية التي تُشكّل الوعي الجماعي، خاصة في زمن الاستقطابات المذهبية والسياسية.

تطلُّ أفكار (الوردي)، مثل تحليله للمفارقات التاريخية والازدواجية الثقافية، ملائمة لفهم تحديات المجتمعات العربية في عصر العولمة؛ حيث يبرز الصراع بين التقليد والحداثة، والتوترات السياسية التي تعكس صراعات هوية. ودعا (الوردي) إلى تحرير العقل العربي ممّا اعتبره أساطير مختلفة، مقدّماً منهجاً نقدياً، يمزج بين السوسيولوجيا وعلم النفس والتاريخ لتحليل الظواهر الاجتماعية بطريقة علمية وإنسانية.

غير أنّ تحرير العقل العربي والمسلم عامّة، يحتاج إلى معايير صارمة قائمة على مرجعية محدّدة المعالم. يحتاج إرث (الوردي) إلى قراءة نقدية متجدّدة، إذ اتّسم تحليله أحياناً بـ«التلفيقية» والانحياز غير المنصف، مع اعتماد معلومات من روايات ضعيفة لم تُدقّق علمياً. كما أغفل العوامل

الاقتصاديّة، مثل الفقر، والتأثيرات الخارجيّة كالاستعمار، ولم يتناول التحوّلات الحديثة كما في صعود الحركات الشبائيّة. ويمكن تطوير أفكاره عبر ربطها بنظريّات ما بعد الحداثة، أو دراسات التحوّل الديمقراطيّ، مثلما قدّمها (صموئيل هنتنغتون)، أو سوسيولوجيا العولمة عند (زيغمونت باومان)، لفهم تأثير العولمة والاقتصاد الرقّمي على البنى الاجتماعيّة. وبدلاً من تقديس أفكار (الوردي)، واعتبارها إطاراً جامداً، كما يفعل بعض معجبيه، من المهم إخضاعها لمطرقة النّقد، فلعلّ ذلك يكون محفّزاً للبحث، وإنضاج أدوات فهم جديدة للواقع المعاصر.

لم يهتم (الوردي) بشكل كاف بالبعد التاريخي في دراسته للمجتمع العراقي، الذي مرّت عليه حضارات كثيرة، كما هي حضارات بلاد الرافدين القديمة والحضارة السّاسانيّة التي سبقت ظهور الإسلام. وغالى في التّركيز على القيم البدويّة، ودورها المزعوم في صناعة الطّواهر الاجتماعيّة. وهو في ذلك يعكس وجهة نظر الاستشراق الذي طالما وصف الإنسان العربي بالبداءة والتخلف.

لم يتحدّث (الوردي) عن إيجابيّات المجتمع العراقي، بل ركّز على السّلبيّات، وهي أشياء لا يخلو منها مجتمع. وكان يقول: «الأجدد بنا في هذا الطّور من أطوارنا التاريخيّة أن نركّز على عيوبنا وأدوائنا كي نستطيع إصلاحها، بدلاً من الانشغال بذكر حسناتنا؛ حيث لا ننتفع من ذلك غير

الغرور المذموم»^(١). بل إنَّ (الوردي) لم يقترب كثيرًا من الطبقات الثرية والمترفة، ولم يتحدث عن أخلاقها ومميزاتها وعلاقتها بالسلطة والحكم، وركّز على رجال الدين والأفراد العاديين في المجتمع.

المصادر والمراجع

أولاً: كتب علي الوردي

١. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار كوفان للنشر، بغداد، ١٩٧١.
٢. شخصيّة الفرد العراقي، دار ليلي للمنشورات، لندن، ط٢، ٢٠٠١.
٣. مهزلة العقل البشري، دار كوفان، لندن، ط٢، ١٩٩٤.
٤. خوارق اللاشعور، دارالوراق للنشر، ط٢، لندن، ١٩٩٦.
٥. وعاظ السلاطين، دار كوفان للنشر، ط٢، بيروت - لبنان، ١٩٩٥.
٦. الأحلام بين العلم والعقيدة، دار المدى للنشر، بغداد، ١٩٥٩.
٧. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الوراق للنشر، بغداد، ١٩٦٥.
٨. أسطورة الأدب الرفيع، دار الوراق، لندن، ٢٠٠٥.
٩. دراسة في طباع العراقيين، دار الساقى، لندن، ٢٠٠٧.
١٠. دراسة في سوسولوجيا الإسلام، دار الوراق، بيروت، ٢٠١٣.
١١. ولعلي الوردي مؤلفات أخرى غير منشورة.

ثانياً: مراجع بالعربية

١. ابن خلدون: المقدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٨.

٢. رالف لتون: الإنسان والمجتمع، ترجمة محمد فتحي عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦.
٣. إدوارد تايلور: الثقافة البدائية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٧٠.
٤. إدوارد سعيد: الاستشراق، ترجمة كمال أبو ديب، دار التنوير، بيروت، ١٩٨١.
٥. أمارتا سن: الهوية والعنف، ترجمة سعد البازعي، دار الساقبي، بيروت، ٢٠٠٨.
٦. إيميل دوركايم، الانتحار، ترجمة محمد الكيلاني، دار الساقبي، بيروت، ١٩٩٠.
٧. البخاري، (محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
٨. بيير بورديو: نظرية رأس المال الاجتماعي، ترجمة محمد الناجي، دار التنوير، بيروت، ٢٠٠٥.
٩. الحاكم النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله): المستدرک علی الصحیحین، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
١٠. روبرت بوتنام: صناعة الديمقراطية، ترجمة ميشال نوفل، دار التنوير، بيروت، ٢٠٠٠.

١١. زيغمونت باومان: الحداثة السائلة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، دار التنوير، بيروت، ٢٠٠٧.
١٢. صمويل هنتنغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة عبد الفتاح ياسين، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٠.
١٣. فالسح عبد الجبار، المجتمع العراقي (منظور سوسولوجي)، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٠.
١٤. محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مجموعة من المحققين، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٣.
١٥. مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٩٩١.

ثالثا: مراجع أجنبية:

1. Zygmunt Bauman, Liquid Modernity, Polity Press, Cambridge, UK, 2000.
2. Edmund Burke, Reflections on the Revolution in France, Yale University Press, New Haven, CT, 2003.
3. René Guénon, The Crisis of the Modern World, Sophia Perennis, Hillsdale, NY, 2001.
4. Jürgen Habermas, Between Facts and Norms:

- Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, MIT Press, Cambridge, MA, 1996.
5. Jürgen Habermas, Legitimation Crisis, Beacon Press, Boston, MA, 1975.
 6. Jürgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society, MIT Press, Cambridge, MA, 1989.
 7. Jürgen Habermas, The Theory of Communicative Action (Vol. 1 & 2), Beacon Press, Boston, MA, 1987.
 8. Alasdair MacIntyre, After Virtue: A Study in Moral Theory, University of Notre Dame Press, Notre Dame, IN, 2007.
 9. John Milbank, Theology and Social Theory: Beyond Secular Reason, Wiley-Blackwell, Oxford, UK, 2006.
 10. Friedrich Nietzsche, Thus Spoke Zarathustra: A Book for All and None, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2006.
 11. Carl Schmitt, Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty, University of Chicago Press,

Chicago, IL, 2005.

12. Charles Taylor, *A Secular Age*, Harvard University Press (Belknap Press), Cambridge, MA, 2007.
13. Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, University of California Press, Berkeley, CA, 1978.
14. Max Weber, *Politics as a Vocation (Politik als Beruf)*, Duncker & Humblot, Munich, Germany, 1919, approx.
15. Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, Routledge, London, UK, 2002.

الفهرس

٥ | مقدمة

٩ | المبحث الأول: الخلفية الاجتماعية

١١ | الفصل الأول

الخلفية الاجتماعية وخطوات المنهج

١١ | المبحث الأول: الخلفية الاجتماعية

١٨ | المبحث الثاني: المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية

٣٣ | الفصل الثاني

الإطار النظري لدراسة الاجتماع العراقي

٣٦ | المبحث الأول: نظرية «التناشز الاجتماعي»

٤٣ | المبحث الثاني: مفهوم «الازدواجية الثقافية»

٥٥ | المبحث الثالث: النزعة الفردية في التحليل الاجتماعي

الفصل الثالث ٦٥ |

الدين والسلطة من منظور اجتماعي

٦٧ | المبحث الأول: (علي الوردي) والتأثير «الخلدوني»

٧٤ | المبحث الثاني: الظواهر الاجتماعية من وجهة سوسيولوجية

الفصل الرابع ٩٥ |

ثنائية العلمانية والديمقراطية في المجتمعات العربية

٩٨ | المبحث الأول: العرب والديمقراطية

١١٠ | المبحث الثاني: العرب والعلمانية

١١٥ | المبحث الثالث: الغرب وثنائية الديمقراطية والعلمانية

الفصل الخامس | ١٢٧

مسارات التاريخ بعيون سوسيولوجية

١٣٠ | المبحث الأول: مسألة الخلافة

١٣٣ | المبحث الثاني: الثَّورة على عثمان

١٣٦ | المبحث الثالث: تمرد معاوية

١٣٩ | المبحث الرابع: أسطورة عبد الله بن سبأ

١٤٣ | خاتمة

١٤٨ | المصادر والمراجع

مركز براتنا للدراسات والبحوث

مركز بحثي مستقل غير ربحي، مقره في بيروت وبغداد. ويهدف لفتح المجالات العلمية والأكاديمية الواسعة، أمام الباحثين والمتخصصين؛ للقيام ببحوث تسعى إلى فهم واقع الإنسان والإنسانية، من خلال التركيز على دراسة الميادين الفلسفية، والاجتماعية، والإنسانية المتنوعة، التي تشكل في مجموعها الحراك الاجتماعي والانساني الكبير الحاصل في العالم، وخصوصا في بلادنا العربية والإسلامية، ورصد الظواهر والتحديات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية المختلفة، التي يمكن أن يواجهها الفرد والمجتمع، ومحاولة فهم ومدارسة الأسس الفلسفية والاجتماعية والدينية التأصيلية بموضوعية وجدة؛ سعياً للوصول إلى حلول لها؛ من أجل السمو بالإنسان وتقدمه في أبعاده الإنسانية المختلفة.

ففي هذا الكتاب

جمع عالم الاجتماع والمفكر العراقي (علي الوردى) في كتاباته بين الخلفية الأكاديمية والبساطة اللغوية، فلم تكن دراساته ذات طابع نخبوي، بل غلبت عليها النزعة الشعبية. استخدم الوردى نظريات "العصبية" و"ثنائية البداوة والحضارة" و«الازدواجية الشخصية» و«التناشز الاجتماعي» و«اللا شعور»، أدوات منهجية لتشريح السلوك الاجتماعي وتفسير التحولات الثقافية والاجتماعية المستمرة. وقد عكس ذلك خلفيته الفكرية الحدائثة التي دفعته إلى الدعوة لـ"تحرير العقل العربي" مما اعتبره أساطير مختلفة، لكنه اصطدم أحياناً بمسلمات دينية غير قابلة للدحض.

حظيت أطروحات (الوردى) بترحيب واسع في بعض الأوساط، وصلت أحياناً إلى حد التقديس، غير أنه بدلاً من تقديسها، واعتبارها إطاراً جامداً، من الأجدى إخضاعها لمطرقة النقد العلمي الرصين، كما حاولت ذلك هذه الدراسة المختصرة، فلعل ذلك يكون محفزاً لإنضاج أدوات فهم جديدة للواقع المعاصر من أجل تحريكه نحو أفق جديد.

♦ الدراسة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز ♦

